

دار المستقبل العربي
دار المستقبل العربي
دار المستقبل العربي




Bibliotheca Alexandrina

0156019

دار المستقبل العربي

قبة الإمام الحسين
[قضية كـم]

قبة الإمام الحسين

[قضية حكم]

دكتورة نعمات أحمد فؤاد



دار المستقبل العربي

١٠٤٧ هـ - ١٩٨٧ م

تصميم الغلاف للفنان : حسين أبو زيد

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى ١٩٨٧

دار المستقبل العربي

٤١ شارع بيروت . مصر الجديدة
ت ٦٦٥٩٠٠ القاهرة

مع الكتاب

تحليل سياسى

بقلم

أ . د . على الدين هلال

قبة الحسين :

دروس في الممارسة الديمقراطية

يشير موضوع هذا الكتاب عددا من القضايا الرئيسية المتعلقة بممارسة الحكم وحدود السلطة وكيفية الرقابة عليها . لعل أبرزها ثلاث :

أولها : ان النظم السياسية وأشكال الحكم تتمايز ليس فقط بنبل أهدافها أو سمو أفكارها من الناحية النظرية المجردة ولكن .. وهذا هو الأهم — بما تفرزه — في الواقع من مؤسسات وممارسات . وإذا كان للنظام الديمقراطي مزايا عديدة بعضها يتقلب باحترام حرية الرأي والعقيدة بما في ذلك من احترام للإنسان ، وبعضها الآخر يشمل حق الخلاف والاجتهاد وصولا الى حلول للمشاكل التي يواجهها المجتمع ، فإن من أهم هذه المزايا وجود آليات للمراجعة والتصحيح . وهذا المعنى الأخير يستحق التركيز عليه ، فالانحراف السياسي والاجتماعي — وبالذات الانحراف النابع من أجهزة السلطة وممارستها — وارد في كل النظم ، ولكن الاختلاف يرد في كيفية مواجهة هذا الانحراف . ففي بعض النظم تحاط هذه الانحرافات بالتستر والكتمان لأن اعلانها — من وجهة النظر الرسمية — يعتبر انتقاصا من هيبة الحكم ، ولأنه يعطى لأعداء النظام فرصة للنيل من صورته . لذلك تم بحساسية الخطيء في داخل جهاز الدولة . وعيب ذلك أنه لا يوجد ضمان أن كل غطىء سوف تناله يد القانون ، كما لا يوجد ضمان أن المخطئين سوف ينالون نفس العقاب بل قد تتدخل اعتبارات سياسية أو شخصية للحيلولة دون ذلك . أهم من ذلك كله أن هذا الحساب يتم في غيبة الرأي العام الذي ربما كشف عن انحرافات أكبر وأتكى ، كما يضيع معنى الردع للآخرين والعبرة والعظة للذين ربما يبدأون طريق الانحراف في مكان آخر .

ميزة الممارسة الديمقراطية في هذا السياق هي توفر آليات المراجعة والتصحيح والنقد . فالمنحرف يعلم أن سيف الرأي العام مسلط طول الوقت ، وأن الصحافة تستطيع أن تكتب وتنتقد وتجمع المعلومات وتنشر الوثائق التي تكشف عن هذا الانحراف .

وثانيها : أهمية الدراسة الواقعية لحالات محددة في فهم ممارسة السلطة والعلاقة بين الحاكم والمحكوم وتفاعل القوى السياسية فيما بينها . فالدراسة المعاصرة في علم السياسة لا تكتفى بدراسة المؤسسات القانونية والدستورية ووصفها ، ولا تكتفى بتحليل الاطار الفكري والأيدولوجي لنظام حكم ما حسبما تتمثل في وثائقه الفكرية وبياناته السياسية ، بل إنها تدرس النظام السياسي في حالة الحركة والنشاط حتى تتمكن من تحليل أنماط التفاعل والعلاقات بين القوى السياسية لذلك نقول أن عملية صنع القرار السياسي هي بؤرة تحليل النظم السياسية . ذلك أن هذه العملية تمثل نقطة تتركز فيها وعليها كافة العوامل والقوى الفاعلة في النظام .

ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال دراسة حالات محددة مثل الموضوع الذى يدور حوله هذا الكتاب ففى ثنايا تفصيلات الأحداث المتعلقة بموضوع قبة الحسين نجد صورة حقيقية للعلاقة بين بعض أجهزة الحكم وقوى المصالح الخاصة ، وبين الوزارات والهيئات بعضها والبعض الآخر ، وبين الوزارة والبرلمان . كما نرى صورة حية لكيفية عمل المجلس التشريعى ورد فعله للأزمات وطلبات الإطاحة التى تطرحها المعارضة ، وكيفية استقباله للبيانات والمعلومات ، ونرى نماذج لتزييف الحقائق ولوى عنقها لكى تتناسب وتؤدى إلى نتيجة معينة دون غيرها ، ونرى بيانات رسمية لوزراء ليس لها سند من الحقيقة . وكل هذه صور واقعية لعمل مؤسسات نظام الحكم فى الممارسة وهى تكشف عن واقع هذا النظام بشكل أكثر صدقا وتعبيرا عن معات التحليلات والإبراج النظرية ، فعلى أرض الواقع يتبين الغث من الثمين .

وثالثها : أنه « لا يضيع حق وراءه مطالب » طالما أن حرية الرأى مكفولة ، وإمكانات النشر متاحة . وأهمية ذلك أنه ينتشر فى بعض الأوساط رأى يشكك فى قيمة « الرأى الآخر » أو أن الحكومة فى واد وأصحاب الآراء الأخرى فى « واد آخر » ، وأن الحكومة لا تستمع إلى أحد ولا تعبأ بالآراء الأخرى وأنها تمضى فى طريقها غير عابئة أو مكترثة بهذه الآراء . وهناك بالطبع اسانيد لوجهة النظر هذه ولكن هناك أيضا اسانيد لما يناقضها وحالة مشروع هضبة الأهرام والتى كان لرئيس الجمهورية وقتها دور فى الموافقة على المشروع وحالة قبة الحسين اليوم دليل على امكانية أن يصبح للرأى الآخر أهمية وقوة ضاغطة .

وربما كان من المفيد هنا اعتبار أنه لا توجد حكومة — وكل حكومة بطبيعتها ترغب فى البقاء فى السلطة لأطول مدة ممكنة — تستطيع أن تحكم دون نظر للرأى العام واتجاهاته . وعندما تشعر الحكومة باتجاه ما بدأ فى التغلغل بين أوساط الناس فرما حارته لفترة ، أو تحاول احتواءه والسيطرة عليه ، أو تقتبس بعض شعاراته ونمازيه فيها . والحكومة التى لا تفعل ذلك هى اما أن تكون جاهلة أو غافلة ، وإذا سمحت النظم الحاكمة لنفسها بالجهل أو الغفلة فى أمور أخرى فإنها عادة ما لا تكون كذلك فى الموضوعات التى تتعلق باستمرارها فى السلطة . والخطأ الذى يقع فيه المثقفون فى هذا المجال هو أنهم يخلطون بين « رأى المثقفين » والعناصر المسيسة والذى هو فى النهاية رأى مجموعة محدودة من المواطنين ، « والرأى العام » بمعناه الأوسع . ويتصور البعض أن الحكومة يمكن أن تغير رأيا بناء على « رأى المثقفين » وهو عادة ما لا يحدث . تستطيع الحكومة ألا تلتقى بالا لرأى المثقفين طالما أنه لم يتحول إلى « رأى عام » ، ولكنها من الأرجح لا تستطيع ألا تكثر لهذا الرأى العام . يترتب على ذلك أن التحدى الحقيقى الذى يواجه أصحاب الرأى الآخر فى المجتمع هو كيف ينتقلون بآرائهم واجتهاداتهم من مرحلة « رأى المثقفين » إلى « الرأى العام » .

ان الوثائق التى يتضمنها هذا الكتاب لى شهادة على امكانيات وفرص التغيير المتاحة لأصحاب الرأى الآخر فى قضايا محددة . وهى أيضا دراسة حالة يمكن أن نستمد منها دروسا وعبرا وعظات حول الممارسة الديمقراطية فى بلادنا . وسوف أعرض فيما يلى لدرسين من أهم هذه الدروس :

١ - التدليس واخفاء الحقائق والمعلومات

إذا كانت الممارسة الديمقراطية تقوم على مفهوم الحوار والنقاش وتبادل الرأي فإن ذلك كله يعتمد على تدفق المعلومات وتوفير الحقائق . فما قيمة الرأي الذى لا يستند الى معلومات وبيانات حقيقية ؟ وما قيمة حرية المجلس التشريعى فى إصدار القوانين اذا كانت البيانات الضرورية لاهداء الحكم غير موجودة أو يتم اخفاء بعضها ؟ إن ذلك يشير إلى أهمية العلاقة بين « حرية الرأي » و « سيولة تدفق المعلومات » ولا قيمة حقيقية لحرية التعبير والرأى ان كانت المعلومات غير متوفرة . ولما كان الجهاز التنفيذى هو المالك لكثير من هذه المعلومات فإن إلزام هذا الجهاز بتوفير المعلومات لأعضاء مجلس الشعب مسألة ضرورية وصميمية لأى ممارسة ديمقراطية .

ويعترضنا هذا الموضوع فى أكثر من مناسبة فى قضية قبة الحسين . فحدث خلاف حول اشتراك ممثلى هيئة الآثار فى اللجان والاجتماعات التى أدت الى اتخاذ قرار الهدم ، وحدث خلاف حول عما إذا كان الهدم قد بدأ فعلا أم لا ، وصرح وزير الثقافة بأنه لم يحدث أى هدم فى الوقت الذى كان الهدم قد بدأ من قبلها بأسبوع ، وحدث خلاف حول القيمة الاثرية للقبة وهل تعتبر اثرا تاريخيا ينبغى الحفاظ عليه أم لا ، وحدث خلاف حول حجم التصدعات فى حائط المسجد وهل تتطلب فعلا الهدم أم لا .

وإذا كانت هناك أمور فنية يمكن قبول الخلاف بشأنها مثل حجم التصدعات وكيفية مواجهتها وهل يكون بالهدم أم بأساليب هندسية أخرى . فالأمر الذى لا يمكن تفسيره أن يعلن وزير الثقافة فى البرلمان فى يوم ٢٦ يناير ١٩٨٥ أنه « لم تجر أية أعمال انشائية تمثل تغييرا فى قبة الامام الحسين » هذا فى الوقت الذى كانت عمليات الهدم قد بدأت من يوم ٢٠ يناير ، وفى الوقت الذى أرسلت فيه مفتشة الآثار المسحولة عن منطقة المسجد خطابا الى مدير عملية البناء فى المسجد بتاريخ ٢٠ يناير تطلب منه إيقاف أعمال الهدم والذى وقع بالتالى « استلمت الأصل وعلم وجارى اتمام الهدم فى الحائط المذكور لوجود تصدعات بالحائط نتيجة أعمال التكسير السابقة » . والمفروض أن هذه الموظفة التى قامت بواجبها تابعة للسيد وزير الثقافة ولا بد أنه كان لديه علم بذلك . كذلك من الغريب أن يصرح السيد رئيس الوزراء أمام البرلمان فى ٢٩ يناير أنه لم تصله استقالة لجنة الآثار فى الوقت الذى أرسلت هذه الاستقالة ببرقية إلى السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢١ يناير . وربما كان يقصد أنها لم تصله شخصيا أو مباشرة ولكن الأمر المؤكد أنه علم بها من رئيس الجمهورية ولكن الانطباع الذى تتركه عبارته يخالف لذلك .

٢ - تسييس القضايا ذات الطابع التاريخي الوطني

فالحفاظ على قبة الحسين وعلى الآثار التاريخية لمصر ليس — فيما أعتقد — موضوعا من موضوعات الخلاف بين اليمين والوسط واليسار ، أو أن تخريب الآثار المصرية والاعتداء عليها هو أمر يوصى به اتجاه فكري ما فأبسط قواعد الوطنية المصرية أيا كان الاتجاه السياسي والفكري تتطلب صيانة هذه الآثار حماية لتاريخ الوطن . ومن ثم فإن الانسان يختار حقا في نوعية البشر الذين استقبلوا باستخفاف قضية قبة الحسين ، ويختار في مفهومهم للمصلحة العامة وعن صورة مصر لديهم وكيف يريدونها حقيقة .

وفي الوقت الذي تصرف فيه الجهاز التنفيذي بمسئولية وحرص ، جاء سلوك المجلس التشريعي مغايرا ومثيرا للاستغراب .

ففى أول عرض للموضوع على المرحوم د . فؤاد محيى الدين رئيس الوزراء كانت تأشيرته « التأكد من دقة التكاليف . رأى الآثار دائما . الالتزام بالقانون » ، وعندما حدثت ضجة حول الموضوع وقيل لرئيس الجمهورية أن الضجة مفتعلة وأن القبة ليس لها قيمة تاريخية كان رده أن رئيس الوزراء مسئول عن البت في الموضوع ورفض التدخل . وبعدها أصدر رئيس الوزراء امرا بوقف الهدم .

من الناحية الأخرى كان سلوك المجلس التشريعي من نوع آخر . فعندما عرض الموضوع لأول مرة في شكل طلب احاطة تقدم به العضو ممتاز نصار في ٢٦ يناير ١٩٨٥ واجابه الوزير المسئول وافق المجلس على اقبال باب المناقشة في الموضوع . وعندما أعيد طرحه في ٢٩ يناير في شكل طلب احاطة تقدم به العضو ابراهيم شكرى طلب العضو المهندس عثمان أحمد عثمان تصحيح واقعه وعندما تحدث صفيق له المجلس وفق ما ورد في المضبطة الرسمية ست مرات كانت احداها بتعبير المضبطة « تصفيق حاد » ومرة سابقة عندما سأل رئيس المجلس « هل يوافق المجلس على أن يستمر السيد العضو في الحديث ؟ » فكانت الإجابة بالتصفيق .

وعندما سمح رئيس المجلس للعضو ابراهيم شكرى بالتعقيب حدثت ضجة لمنعه من الحديث وقام أحد الأعضاء يطلب أن يؤخذ رأى المجلس في هذا ، وعندما بدأ في الحديث حدثت ضجة مرة أخرى لمنعه من الحديث . وعندما علق عليه السيد وزير الثقافة بادئا حديثه بكلمة « اتقدم بالشكر إلى السيد العضو المهندس ابراهيم شكرى » تحدث ضجة مرة أخرى وأصوات « تشكره على ماذا » .

ولا يمكن أن نفسر ذلك بأنه يمين ويسار ولا بأنه تعبير عن آراء واجتهادات مختلفة بل الأرجح أنه التمرد على تأييد الحكومة وممثليها في كل ما يقومون به من أعمال أو يتقدمون به من آراء حتى أصبح التأييد صنعة وعادة وطبيعة ثانية .

وهناك دروس أخرى عديدة وزدت في المقالات التي يتضمنها هذا الكتاب . درس محاولة استخدام رموز السلطة والقريين من السيد رئيس الجمهورية لحضور اجتماعات عامة أو لاعطاء الانطباع بتأييدهم لأمر ما . درس العلاقة بين الوزير والهيئات التابعة له ، وأن هذه الهيئات ان كان شاغلها يحترمون انفسهم حقيقة فإنهم يستطيعون ممارسة اختصاصاتهم التي نص عليها القانون . فالوقائع الواردة في هذا الكتاب تشير الى محاولة وزير الثقافة التأثير على رأى بعض أعضاء اللجنة الدائمة للآثار وأنه لم ينجح في ذلك . وهناك درس عادة بعض الهيئات التنفيذية اللجوء إلى اسلوب التكليف المباشر دون مناقصة والمثالب المتضمنة في مثل هذا الاسلوب . وهناك الدرس الأكبر وهو دور البشر في التغيير وقدره الانسان المؤمن بقضية ما والراغب في التضحية من أجلها على الانجاز ، ولدينا في قضية هضبة الاهرام وقضية قبة الحسين مثلا واضحا في ذلك . ففي القضيتين كان للسيدة د . نعمات فؤاد فضل السبق والمبادرة في اثارة الموضوع والاستمرار فيه رغم كل العقبات والاتهامات التي وجهت إليها وضدها . وكانت جهودها نموذجاً لما يمكن لانسان لا يحويه حزب ، ولا يقف معه تنظيم ، وإنما يعمل بباعث من ايمانه بالقضية التي يدافع عنها وبإدراك أنه في النهاية لن يصح إلا الصحيح .

جزاها الله كل خير عن ما قامت به من أجل الوطن والتاريخ .

على الدين هلال

مع الكتاب

تحليل هندسي

بقلم

المهندس الاستاذ علي نصار

تعقيب

بقلم المهندس المعماري/ علي نور الدين نصار

عندما طلبت الى الاستاذة الدكتورة نعمات فؤاد أن أكتب تعقيبا « هندسيا » عن موضوع « قبة الحسين » اعترفت لها أنني لا أستطيع تقييم هذا العمل هندسيا لأنني لا ألم الماما تاما بالعناصر الهندسية المكونة لهذا العمل ... كما أنني لا أدعي خبرة ما فيما تخصص فيه غيري من الزملاء الاعزاء من رجال الآثار خاصة هؤلاء المعماريين الكبار الذين تخصصوا في العمارة الاسلامية وأساليب معالجة آثارها بالترميم والاحياء .

ولكن هناك في قصة « قبة الحسين » ما شد انتباهي لأنه من الناحية القومية يمثل ناقوسا ضخما يجب أن يدق تباعا في آذان الحكومة والقائمين عليها وآذان الشعب والحريصين على مصالحه

نحن دولة وشعب نواجه مشاكل اقتصادية متعددة ومعقدة ونحن دولة وشعب نرصد للاستثمار الجديد كل سنة سبعة مليارات من الجنيحات يخص قطاع البناء والتشييد أكثر من نصفها أي حوالي أربعة مليارات من الجنيحات كل سنة .

فإذا نظرنا إلى « قبة الحسين » كعينة مما يحدث في هذا القطاع الخطير « البناء والتشييد » ودون الدخول في تفاصيل وتعقيدات هندسية نجد أن صاحب المشروع وهي اللجنة القائمة على اصلاح الاثر لها هدف محدد هو اصلاح « قبة الحسين » لتعود كأثر تاريخي الى سابق عهد هذا الاثر دون زيادة أو نقص .. دون فلسفه أو اجتهاد ... وهذا ما يسمى في عالم العمارة « احياء الاثر »

وانه أمكن لصاحب المشروع تحقيق هذا الهدف بتكاليف قدرها حوالي ٤٦٠ ألف جنيه بعد أن

تمسك بحقه في مناقشه التكاليف التي كانت ستفرض عليه .

وان التكاليف التي كانت ستفرض عليه كانت اولاً ١٧٥٠ .٠٠٠ جنيه ثم نزلت بقدرة قادر الى ١٠٨٨ .٠٠٠ جنيه ولكن صاحب المشروع رفض الرقم الأول ثم رفض الرقم الثاني ثم حقق أهدافه على أكمل وجه برقم يكاد يكون ٢٥٪ فقط من الرقم الأول .. وهو ما يبرز خللاً رهيباً في تسعيرة « البناء » الا تدعو هذه الحقائق للتأمل ... بل التعمق في ما يجري في قطاع « البناء والتشييد » بشكل عام ...

والا تدعو هذه الحقائق .. لتخيل كم مليوناً أو ملياراً من المليارات الأربعة التي تنفق كل عام في استثمارات التشييد والبناء ... يمكن توفيرها ... واعفاء عجز ميزانية مصر منها ... اذا ادركنا الهدف من أقصر الطرق ... وهو طريق يكون دائماً أكثرها استقامة

ألا يدق كل هذا ناقوساً عنيماً في آذان أصحاب القرار ...

الا تدعو هذه الحقائق لفتح باب الأمل .. للخروج من الضائقة الاقتصادية التي نعيشها اذا ادركنا أين وكيف تنفق المال العام والخاص .. في كل مشروع عام أو خاص ...
أدعو الله لمصر فهي تستحق الدعاء ...

مهندس معماري

على نور الدين نصار

تحريراً في ١٩ يوليو ١٩٨٦

موجة الدين

الأحداث تجري

والمال يجري

والناس ينظرون ويفهمون ويحارون ... ولا يتكلمون وكأن صمتهم يطرح السؤال : من الذى يعلق الجرس فى ربة القبط ؟

ولم يكن قطا الذى يتحكم فى بلدهم .

كان ديناصورا ... اخطبوطا

ويطبق الصمت أكثر

فيستشرى فى سعادة وبلهنية .

يمكن له الاعلان ، والاعلام ، والسلطان تمكيننا

ولكن الله أكبر

يملى للظالم حتى إذا أخذه لم يفلته

إنها نهاية الطغيان فى صوره كلها ...

طغيان السلطة الذى يعنى الأبصار ،

وطغيان المال الذى يعنى القلوب .. ولاحق بهما بالهتم والضرورة عمى البصائر .

وهنا تضيق نفائس كثيرة لأن كل شيء ضاع .. وسط هذا الجو الخانق والعاصف اتجهت السنارة

إلى قبة الإمام الحسين لا حبا وكرامة كسائر المسلمين ولكنه تخديم لها فى مآرب أخرى .

وليس كموجة الدين سلاحا وتغطية جماهيرية إنها عند البسطاء الطيبين تغسل بحرا من الآثام ...

والحقيقة أن الآثام لا تهم الطغاة ... المهم أن موجة الدين ظهرها من القوة بحيث يحمل أثقالا وأوزارا

وأوزارا تنوء بها الجبال وصير الأنام .

وبدأت القصة ككل قصة فى الخفاء أو فى زحمة الأحداث ... والناس مكرويون لكل منهم شأن

يعنيه ويلهيه .

كان العام ١٩٧٧

وشروخ تظهر فى قبة الإمام الحسين .

شروخ أصلح المهندسون المصريون أشياها لها بل أكثر خطرا .. المهندسون المصريون الذين

اضطلعوا مرات بإصلاح قبة الصخرة وهى أضخم حجما .

ولم يتم شيء من سنة ١٩٧٧ الى ١٩٨٣ بل انصرفت الأنظار عن القبة إلى توسيع مصطبة

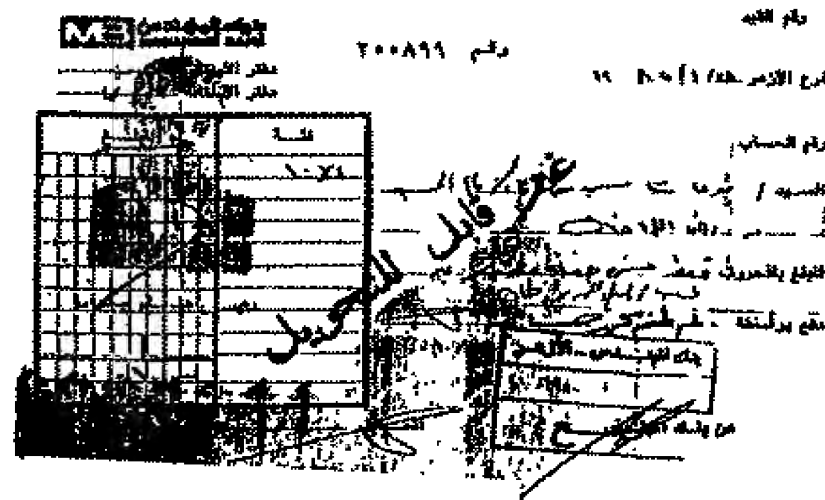
للحائط الغربى للمسجد أربعة أمتار بعرض الرصيف ، يقوم على تبرع شخصى من أحد المواطنين ،

مهما حسنت النية فيه ، فهو بدائى لا يليق بالأثر ، فما بالناس اذا كان الأثر دينيا ، وكان الأثر الدينى مقام الامام الحسين ؟ .

واستعان المواطن بشركة روثمان السويدية واذا بالمقاولين العرب يدلون بدلوههم فيأمر كبيرهم بالسقالات تنصب داخل مقام الحسين وحول المقصورة في محاولة اقتناص مشروع ترميم القبة ولكن بالطريقة العثمانية أى هدم وبناء جديد ومقايضة — وهى غير المناقضة — لا ضوابط مع تخطيط مقصود فى الوقت الذى تدور فيه أموال الغير دورات وترتفع المقايضة أضعافا بلا رقيب أو حسيب .

ولما كانت العملية فى هذه المرة تتعلق بمقام الامام الحسين فقد وجدها المعلم فرصة لجمع التبرعات التى توفر لها مليون جنيه كما قال فى اجتماع ٢٨ يونية سنة ١٩٨٣ .

وقد تحققت من هذا عندما عارضت اسلوب الهدم والتخريب سنة ١٩٨٤ واستطعت فى ١/١٨ سنة ١٩٨٥ الحصول على ائصال من بنك المهندس يحمل رقم ٢٥٥٨٩٩ ومسجل على الايصال (تبرعات مسجد مولانا الامام الحسين) .



والمعلم تخصصه كما يقول ويقرر فى كتابه (تجرئى) أى تجربته من خلال السجل التجارى : (مقاولات المعمار ورصف الطرق وحفر ترع) ولكنه يتكلم اليوم فى التاريخ والآثار ويفتى بأن قبة الحسين ليست أثرا حتى بعد اعلان الاثريين ، حرمتها وأثريتها !! ويفتى المعلم بأن القبة لا تستحق البقاء وهو هادماها ووراءه كورس يردد ما يقول بحكم المصلحة المشتركة والتفانى الوظيفى .

وعن التكاليف يقول المعلم فى اجتماع يونيه سنة ١٩٨٣ أن التكاليف من ٢ — ٤ ملايين ! وأن المدة من سنتين الى ثلاث سنوات !! .

المسألة مفتوحة يعمل ما يشاء بلا حدود !! أو تحديد لأنه يمثل سيطرة رأس المال على الحكم ... كان يأخذ مشروعات الدولة بالمقايضة والتكليف لا المناقضة ويأخذ من مالها ما يشاء

وستأتى تفاصيل مقايضة قبة الامام الحسين مثالا صارخا ثم يفسح لنفسه في الوقت ما يشاء ليستغل الأموال المسحوبة في أعماله الأخرى « سوق » .

ومن وسائل الاستغلال خلق شركات خاصة مثل شركة (ايكون) التي تحمل اسم ابنه وآخرين .. هذه الشركة تورد له خامات يحسبها على المشروعات الحكومية بأرقام مضاعفة أضعافا .. والاسم الظاهر أن (المقاولون العرب) قطاع عام .

والمقاول حين يتأخر أعواما في التسليم ، يضاعف الأسعار الواردة في المقايضة وهي مضعفة أضعافا من قبل وكان التأخير فضل يحسب له لا تقصير يحسب عليه ويحاسب عليه ثم يوهم الدولة بعد هذا أنها مديونة وأنه دائنها وهذا يأخذ مقاييسات جديدة ومضاعفات جديدة ...

وتدور العجلة من جديد ...

كان في عهد صهره ، يتدخل في تعيين الوزراء ويشير بعضهم فيعزلون لأن المصلحة مشتركة . كان يسيطر على التعيين في جهاز الدولة الممثل في الوزارات والمصالح الحكومية . أليس يعين الوزراء أنفسهم ١٩ .

كان يسيطر على الصحافة بالإعلان وبالترشيح وبالتعيين .. وكان يسيطر على كافة المواقع الحساسة بتعيين الأولاد والبنات والأقارب بمرتبات بلا عمل امعانا في التتبع والتطويع ...

ولكن ليست هذه هي القضية . القضية هنا هي الآثار وما أشرت إليه سبب من أسباب التسلل إليها والولوج فيها دون تخصص أو علم وفرض أنفسهم عليها وتحويلها إلى عملية بناء وهدم (بالقوة) وهذا اللفظ في مكانه الصحيح لأن مهندس المقاولين العرب حين جاءته مذكرة مندوب الآثار بالحسين ، بوقف الهدم كتب عليها :

علم وجارى اتمام الهدم ١١

وكان ذلك في ١/٢٠ سنة ١٩٨٥

وهنا لا أجد لفظا للوصف .

والمعلم يستعمل (القوة) في كل شيء حتى في أبعد الأشياء عن القوة ... مثلا :

المتخصصون يقولون إن مقام الحسين مناوثة ومشهده وقته والباب الأخضر آثار ولكن المعلم بعد اللجنة الدائمة للآثار ، وبعد اللجنة العلمية التي شكلتها الحكومة وبعد أن أوضح الدكتور أحمد قدرى رئيس هيئة الآثار كما جاء في التقرير^(١) .

(١) تقرير اللجنة الفنية المشكلة بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٥ عن (أعمال ترميم مسجد الامام الحسين) .

العناصر الاثرية الثابتة في المسجد والتي سجلتها لجنة حفظ الآثار العربية في قرارها (٤٤) في الكراسة (٥) لأعمال التسجيل العلمى لعامى ١٨٨٧ — ١٨٨٨ م (كل من المناورة التي ترجع إلى العصر الفاطمى وإضافات ايوبية وعثمانية — والمشهد الحسينى) والمشهد يعنى مبنى قد دفن به شهيد ويشكل كل العناصر المكونة له من جدران ومنطقة انتقال وطاقيه وكل هذه العناصر يطلق عليها القبة أو الضريح . وتشمل أيضا الباب الأثرى المعروف باسم الباب الأخضر وهو جزء من الجدار الجنوبى الشرقى للمشهد أو القبة . وكانت آخر اضافة اثرية هى الزخارف والكتابات القرآنية التى قام بها الأمير عبد الرحمن كتحدا عام ١٧٦٢ على الجدران الداخلية للمشهد أو القبة وهى طبقا لذلك خاضعة ومشمولة بقانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ المادة الأولى والمادة الرابعة من الباب الأول) .

بعد هذا كله يهمس المعلم فى اذن رئيس الدولة أثناء وضع حجر الأساس للأوبرا بأن القبة ليست أثرية ١١ وأن خمسمائة — أترأه عدهم — تقدموا إليه يستحثون ويتوسلون أن تتم هنته العمل أى (الهدم والبناء) !

فهرس الآثار الإسلامية بمدينة القاهرة

الوقائع المصرية العدد ١١٥ بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١
العناصر المسجلة أثر فى مسجد الإمام الحسين

فى العصر الفاطمى
(٥٦٧/٣٥٨ هـ — ١١٧١/٩٦٩ م)

رقم الأثر	اسم الأثر	التاريخ		الخريطة	
		هجري	ميلادى	رقم	الموقع
٢٨	باب المشهد الحسينى (باب الأخضر)	٥٤٩	١١٥٤	١	٤ ح
٢٨	فى العصر الأيوبي (٦٤٨/٥٦٧ هـ — ١١٧١ / ١٢٥٠ م) منارة المشهد الحسينى	٦٣٤	١٢٣٦	١	٤ ح

ولكن رئيس الدولة لم يقا أكثر من أن الموضوع مكلف بالبت فيه رئيس الحكومة ..

وكان في هذا بلاغ

وكان في هذا

إن ألف باء المحافظة على الآثار أن يكون الدخول إليها محدود العدد . إن تنفس المشاهدين بحسب ولكن المعلم كان يصبر فيما يصبر ، على توسيع الضريح بحيث يسع ثلاثين زائرا زيادة عن طاقته الأولى 11

وما وجه العبقرية في هذا ؟

هل مثلا نأتى في كل عام ونهدم الجدران لتوسيع جديد يسع ثلاثين زائرا جديدا ؟

لقد قدم أو قدمت شركته ، فالمقاولون العرب قطاع عام اسما ولكنها قطاع عثماني ... هذه الشركة قدمت في نوفمبر ١٩٨٤ طلبا إلى هيئة الآثار (بأنه يستحيل تنفيذ الأعمال إلا بإزالة الجدران واستبدالها بحوائط خرسانية بسمك ٦٠ سم وهذا سيعطى فرصة للتوسعة مترا ١ أو ١٢٠ متر داخل الضريح وإمكان عمل الحوائط الخرسانية يلزم فك الباب الأخضر والمئارة ١)^(١) .

وكان رد هيئة الآثار :

(هذا الحل لا يمكن قبوله بسبب استبدال الجدران الأثرية بجدران أخرى مختلفة مما سيغير من معالم الأثر مع قبول خسائر كبيرة في حالة فك المئارة والباب الأخضر .)

وتم رفض هذا بمحضر رسمي بتاريخ ١٢/٣ سنة ١٩٨٤

وقبل الرفض كانت هناك لجنة فرعية برئاسة الدكتور كمال الدين سامح وقامت بإعداد تقرير فني موضحا به ضرورة الإبقاء على الحوائط الأثرية بأبعادها الأصلية واقتراح عمل ميعة فوق الأساس وإقامة أعمدة خرسانية أعلاها .

عاد المقاولون العرب وفجروا موضوع الهدم والتوسيع في اجتماع اللجنة الدائمة الذي انعقد في ٨٥/١/٢١ فرفضته بالإجماع وكان المقاولون العرب قد بدأوا الهدم فعلا يوم ٨٥/١/٢٠ دون احتياط الآثار أو الأوقاف استنادا إلى اجتماع دبره السيد المعلم عثمان أحمد عثمان في مسجد الامام الحسين صاحب فيه وزير الثقافة ووزير الأوقاف .

(١) أكد عالم الآثار الإسلامية الأستاذ كرزويل أثرية المشهد الحسيني بأكمله بعد أن قام بالكشف على المشهد من الناحية المعمارية مؤكداً ما جاء في تاريخ الجبيل عن هذا الموضوع وكذلك الخطط التفصيلية لعلى باشا مبارك وهي جميعها مضمون قرار التسجيل الصادر عن لجنة حفظ التراث العربي في كراسته رقم (٥) تقرير (٤٤) لعلمي ١٨٨٧ — ١٨٨٨ كما سبق .

ولتبدأ القصة من البداية .

أعلن السيد المهندس عثمان أحمد عثمان بوصفه نقيبا للمهندسين تبرع النقابة بإصلاح شروخ القبة ثم أخطر وزير الأوقاف في ٤/٣٠ سنة ١٩٨٤ بخطاب يسجل تطوع النقابة كما أرسل خطابا مماثلا إلى رئيس الوزراء في ذلك الحين .

نقابة المهندسين

مكتب النقيب

فضلة الشيخ إبراهيم الحسني
وزير الأوقاف

تحية طيبة .. وبعد ،

أرجو الاشارة بأن نقابة المهندسين بعد انشائها بموجب
مخرج من حواشي وثيقة مخرج مسجد الإمام الحسين رضي الله عنه
ساربت بتشكيل لجنة من المتخصصين من أعضائها ومن المهتمين في
مسئمة الآثار بغرض تحديد أسباب هذه الشروخ وكيفية علاجها .
وقد عقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات خلال الشهر الماضي واشتملت
على ضرورة إجراء جسات ونزع بعض الترسبات الرخامية الموجودة
داخل حجرة المقصورة ، الأمر المسجل في المضمون المرفق .
وأود أن أحييكم علما بأن نقابة المهندسين وهي تفتخر بالقيام
بهذا العمل ، متوالية تنفيذ الإصلاحات اللازمة بالجهود الذاتية
دون أن يطلب من الوزارة أية أعباء مالية ، وأرجو أن يشارك
مشتقوا الإدارة الهندسية في الوزارة في متابعة هذه الخطوات .
وتسأل الله التوفيق - وهو ولي كل شئ حسن -

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مع شكره وتقديره

عبدالله

مهندس / عثمان أحمد عثمان

نقيب المهندسين

التاريخ - ١٩٨٢/٤/٢٠

وهنا أرسلت وزارة الأوقاف خطاب شكر الى النقابة بتاريخ ٨٣/٦/٤ أكدت فيه نقطة الجهود الذاتية .

مستشار اجتماع خبث
بمسجد الامام الحسين ومسجد السيد . رئيس

انه في يوم الاحد الموافق ١٦/٦/١٩٨٢ قام السيد المهندس / عـ
مجلس الادارة العامة للاستشارات الهندسية وقطاع الكباري والاسات برئاسه الاجتماع
بمكتبه وحضر السادة الاتي اسماؤهم :

بارز علي حري
المرحوم

السيد المهندس / أحمد أمين	مدير فرع مدينة مصر
« / عيسى طه	مدير المكتب الفني
« / محمد الله العربي	مدير التصميمات الانشائية
« / محمد كابيش	ادارة الشاب

وقسمتم الاتفاق على التالي :

أولا : مسجد سيدنا الحسين

تقسيم الاتي :

عليه جنيته

٢٠ ٠٠٠٠٠ ر

١ - تكلفه اعمال الهدم والا زاله

٢ - اعمال الحفر والردم وغرسه طديه

وسلحه للاستاسات

٢٠ ٠٠٠٠٠ ر

٣ - اعمال خرسانه مسلحه للتب

٢٠ ٠٠٠٠٠ ر

٤ - اعمال خرسانه مسلحه للمقصود باقي

منطقة الخرسانه

٢٠ ٠ ٠٠٠٠ ر

٥ - المحسرات

٤٠ ٠٠٠٠ ر

٦ - رخصام ارضيه

٦٠ ٠٠٠٠ ر

٧ - اعمال بوابن وزخارف وحلقات

٢٠ ٠٠٠٠٠ ر

٨ - اعمال ابحاث التربه والتصميم والاشراف

١٥٠ ٠٠٠٠ ر

على التنبه

والدراسات الانشائية

٩ - هذا وما لا ياله الى نقل خط المجرى

والعياد لفتح شرب المياه مع ماء غرق

التفتيش التربه بمحرق تدوير

٢٠ ٠٠٠٠٠ ر

فاذا بالرد يأتي على ورق المقاولين العرب بتاريخ ٨٣/٩/١١ وبه مقايضة تقديرية بمبلغ مليون
وسبعمائة وخمسين ألف جنيه ١١



مملكة العربية السعودية

وزارة الأوقاف

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد المهندس / عثمان احمد عثمان

تقني الهندسة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

تلقينا بياض الفكر والتقدير كتاب سيادتكم بموافقتكم على قيام نقابة المهندسين بتشكيل لجنة لدراسة

مخبرهم عن وسائل لاسلحة الذخيرة والقبة بالجهود الذاتية .

ونحن الى سيادتكم ان الوزارة توافق على ذلك وعلى مشاركة الادارة الهندسية في الوزارة في تأجيله

هذه الاعمال وهي مبادرة كريمة ندعو الله سبحانه وتعالى ان يكرمكم بها . كما انهي الى سيادتكم

مناقشة الوزارة على قيام نقابة المهندسين بمشاركة الادارة الهندسية بالوزارة بالاعمال اللازمة لانتهاء

تلك المسألة والخروج بها الى حيز الوجود بالجهود الذاتية على ان يكون مثل الوزارة في اللجنة

التي اقترحتها والخاصة بهذا الموضوع هو المهندس سامي الذي سبق بتقديم تقريره السبق

متابع اعمال اللجنة في الوزارة .

وانتهز هذه المناسبة لاجل انكم تعيدون مع خالص الدعاء بان يجزىكم الله خير الجزاء

انتم واخوانكم على هذه المساهمة الكريمة . ونرجو ان يكون ذلك في ميزاننا جميعا .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

تحريراً في ١٩٨٢/٦/١

تقيسة :

وزير الأوقاف

د. الشيخ محمد

ابراهيم الدويهي

شكرًا
فنا
سبحان

٢٠٠٠٠٠ ر

١٠٠ - استشارات لعمال غير مشغولة قد شغل

أثناء التجهيز

١٢٥٠ ر

اجمالى المبالغ المطلوب اعدادها

(نقط مليون وسبع مائة وخمسون الف جنيه) على ان تكون مدة الدراسة والتنفيذ

٢٤ شهرا ابتداء من الانشاء

وقد تمهيد السيد المهندس / جنو مجلس الاداره بأن يتم المهندس / شمسى
خبرى بعمل رفع مساحى لمنطقه الشرح ودخل الحرم موضحا الارشادات لكل جزء وكذلك
قنراته وارتفاعه

تابعا : مسجد السيد بن سب

طلب السيد المهندس / جنو مجلس الاداره العمل على انض :

١ - اصلاح مواسير المياه والمباني أولا لمنع تسرب اى مياه تحت الارضيات مستقبلا

٢ - الارشادات

وتسدد قورسيادته على اجتماع اخر بعد العيد مباشرة

اداره التخطيط

مهندس /
محمد حسن كايك

لم تملك وزارة الأوقاف إلا أن ترفع مذكرة إلى رئيس الوزراء (د . فؤاد محيى الدين) وقتئذ
جاء فيها :

(ترى الادارة الهندسية أن المقايضة أعدت قبل الانتهاء من دراسة المشروع واعداد الرسومات
والمواصفات وان التكاليف مبالغ فيها اذا ما قورنت بتكاليف توسعة وتجديد مسجد وضريح سيدى
ابراهيم الدسوق وتوسعة وتجديد مسجد وضريح سيدى أحمد البدوى والتي تصل التكاليف فى كل
منهما إلى نحو المليون جنيه هذا فضلا عن التفاوت بين مسطح كل من المسجدين وبين مسطح الضريح
الذي أبعاده من الداخل ١٤ر٠٠ م X ١١ر٠٠ متر ومسطحه ١٥٤ر٠٠ م^٢ .

وهنا أشر رئيس الوزراء الدكتور فؤاد محيي الدين بوجوب :

- ١ — (التأكد من دقة التكاليف)
- ٢ — (رأى الآثار دائما) — ودائما هنا معناها الاعتبار الأول .
- ٣ — (الالتزام بالقانون)

1/1/2017
1/1/2017
1/1/2017

طريقه

للحزب على فصيلة الأستاذ الشيخ وزير الدولة للأوقاف

أَشْرَفَ بِالْإِحْاطَةِ :

٢٢٠
١٩٨٣ / ١٠ / ٢٢

لأية مذكرة سادتكم رقم ٢٢٠ المؤرخة ٢٢ / ١٠ / ١٩٨٣ بخصوص ترسيم وتجديد خطة وضع مولانا الأمام الحسين رض الله عنه . واقتراح الوزارة الانتظار حتى تتقدم بطلب المهندسين والمشروع وتكاليفه المتصورة معتمداً من الجهات المختصة حتى يمكنكم التبدد من التخليد .

— أرجو التفضل بالاحاطة أنه تأثر من السيد الدكتور رئيس الوزارة
"أون دالتا :

- ١- التأكد من دقة التكاليف
- ٢- سرعة الاجراء حرمنا على هذا الامر للقيام
- ٣- رأى الاثار دائما
- ٤- الالتزام بالقرارات
- ٥- عزمي عليهم
- ٦- بحث الحصول مئة

وَقَضَلُوا بِقَبُولِ خَلْقِ الْإِسْتِخَارِ :

المكتب

١٠٠٠

3/170
124/129

[illegible]

وهنا انقص (المقاولون العرب) التكاليف الى مليون وثمانين ألفا وذلك من خلال مقايضة جديدة
قدمتها الشركة في ٨٤/٢/١٤ .



United Ocean & Co.

عثمان أحمد عثمان وشركاه
بتميز ورسم

ADDRESS : 24, ADY STREET, CAIRO
CAIRO
TELEPHONE : 49904
1335 BISHARA ST. CAIRO
1342 BISHARA ST. CAIRO
1 BISHARA ST. CAIRO
1 BISHARA ST. CAIRO
1 BISHARA ST. CAIRO

في شعبة المصارف والمصارف
في شعبة المصارف والمصارف
في شعبة المصارف والمصارف
في شعبة المصارف والمصارف
في شعبة المصارف والمصارف
في شعبة المصارف والمصارف
في شعبة المصارف والمصارف
في شعبة المصارف والمصارف

الإدارة العامة للاستشارات الهندسية

والخدمات الفنية

إدارة التقييمات

رقم القيد / ٢٠٧ - ١١

الطبعة في ١٤/٢/١٩٨٤

السيد الوزير لفضيلة الشيخ / إبراهيم السبيعي - نير الإشراف

تحية طيبة وبعد :

أشرف بأن أرفق لسيادتكم الرسومات المعمارية والانشائية لعملية هدم
قبة مقام سيدنا الحسين رضي الله عنه ورفق المقايضة الابتدائية لأعماله الفنية
وقدورها ١٠٨٨,٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليون وثمانين ألفا لا غير) وبأنها ١٣ ش :
س

٢٩٤٢٠٠٠	١ أعمال الترميم القديم
١٧٦٢٦٥	٢ الأعمال الابتدائية
٦٠٠٠	٣ الأعمال الكهربائية
٢٠٠٠٠٠	٤ الأعمال الصحية
٢٥٠٠٠٠	٥ أعمال غير منظورة
٦١٥٢٥	٦ دراسات فنية وإشراف

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عثمان أحمد عثمان وشركاه
للاستشارات الهندسية
الكلمة
مهندس

مرفقات : عدد ٢ نسخة من التقييمات والفنايسية .

ما جدد

مرفقات : عدد ٢ نسخة من التقييمات والفنايسية .

مرفقات : عدد ٢ نسخة من التقييمات والفنايسية .

مرفقات : عدد ٢ نسخة من التقييمات والفنايسية .

بمعية مستشارية
وزارة التعمير

مكتب الوزير

قرار تكليف
رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٤

وزير التعمير والدولة للاستيطان واستصلاح الاراضي
بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنفيذ اعمال خطط التنمية الاقتصادية
وعلى قرار اللجنة العليا للاستثمارات التاريخ ١٩٨٤/٥/٢١
وعلى القرار الوزاري رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ بهيئة الضوابط الخاصة بقرارات التكليف
وعلى كتاب السيد وزير الدولة للاوقاف رقم ١٤ من ج المؤرخ ١٩٨٤/٢/٢٦ .
قيد

مادة ١ : تكليف شركة المفاوضين العرب بتنفيذ اعمال الترميمات اللازمة بغرب وسجد مولانا
الامام الحسين تحت اشراف هيئة الاقمار المصرية .
مادة ٢ : يتم الحساب على فئات اسعار الاعمال سائفة الذكر ولذا لما تنزه لجنة تشكل من
بعض كل من :

- وزارة التعمير والدولة للاستيطان واستصلاح الاراضي
 - وزارة الدولة للاوقاف
 - الشركة المكللة
- ولا تلحق قراراتها الا بعد اعتمادها .

مادة ٣ : على رئيس مجلس ادارة الشركة المكللة تنفيذ هذا القرار .

سجل بتاريخ ١٩٨٤/٢/١١
مستشار

وزير التعمير والدولة
للاستيطان واستصلاح الاراضي
مجلس
حسب الله محمد الشفراوي

أسرد الخطوات دون تعليق فقد أوضحته في حملتي على المشروع والتي سوف أسجلها هنا اثباتاً
لرفض الانسان المصري الاعتداء عليه في حرمانه وآثاره وغوايه .. الانسان المصري المتهم بالسكوت .
بدأت هذه الحملة بمقال في جريدة الشعب لأن الصحف القومية أي الحكومية ، بعد هضبة
الأهرام ، كانت ترفض لي مثل هذه المقالات حتى أنني في مشروع دفن النفايات الذرية للنمسا في مصر
قاومته بالمحاضرة في المحافل العلمية والشعبية ثم ألقت كتاباً مع الدكتور حامد ربيع يحكي خيوط المأساة
التي مهدت لها مجلة أكتوبر بعنوان (مصر تدخل عصر الذرة) فوضعنا للكتاب عنواناً (مصر تدخل
عصر النفايات) لم يكن أمامي إلا صحيفة غير حكومية .

كان مقالى الأول فى حمایة مشهد الامام الحسين ، فى جريدة الشعب بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٤
بعنوان :

ارفعوا أيديكم عن مقام الامام الحسين جاء فيه :

ارفعوا أيديكم عن مقام الإمام الحسين

بدایسة ..

- بدأ الموضوع حين صلى رئيس الجمهورية فى مسجد الحسين وأعلن رئيس نقابة المهندسين أن النقابة ، ستبرع باصلاح قبة الحسين ، تشرفا .
- أرسلت وزارة الأوقاف خطاب شكر الى النقابة .
- رد على الخطاب « المقاتلون العرب » !
- كيف يحدث هذا ؟ هل النقابة هى « المقاتلون العرب » ؟ وهما شيخان منفصلان أو هكذا يتحتم أن يكونا ؟
- هل المسألة تسلل أم اقحام أو اقتحام ؟
- بدأت حملة تبرعات من الشعب وكان التبرع المزعوم ، تبرع من جيب الشعب !!
- أوقف الدكتور فؤاد محبى الدين هذه الحملة .. فما كان ينبغى أن تنفق عشرات الملايين على الهروض العسكرية السنوية ثم نسأل الناس إلخافا لاصلاح شرح فى قبة الحسين . لعله فطن الى هذا تحسبا أو تحسسا .

● هنا ارسل « المقاولون العرب » مقايضة في سبتمبر سنة ١٩٨٣ بلغت مليونين الا ربعا
١٠٠٠ر٧٥٠

● اعترضت وزارة الأوقاف على الرقم فنزل الى مليون وثمانية وثمانين الفا . وهنا برح الخفاء .
بأهل البيت تشرف مصر الاسلامية .

وبعثة أهل البيت شهيد كربلاء الامام الحسين ، يعلو قدر مصر الاسلامية درجات .
حين كتبت كتابى عن مصر قلت فى مجال الفخر بها وعز الانتهاء اليها ، بعد أن عرضت لما
حدث للحسين فى كربلاء :

ترى لو احتسمى الحسين بمصر هل كان يلحقه حيف ، أو يعلوه سيف ؟

ولم أكن أدري أن شركة « المقاولون العرب » تضم الشرح لمشهد الامام الحسين وهو المشهد الذى
وقف امامه ، متأديا ، ابن جبير ، فى رحلته ، فدبرت لهدم قبته وهى مسجلة ، متعللة بشرح بها ! وقد
أجمع المختصون من رجال الآثار أن القبة سليمة وأن الشرح يرم فحسب . وبمعرفة الآثار .

ان (قبة الصخرة) التى بنيت سنة ٧٢ هـ أى فى القرن الأول الهجرى ونحن فى القرن الخامس
عشر ، خشبية أيضا . يقول كتاب المؤتمر الثانى للآثار فى البلاد العربية سنة ١٩٥٧ — بحث الاستاذ
محمد عباس بدر كبير مهندسى الآثار الاسلامية وقتئذ — أن (قطرها يبلغ ٢٠ر٥٥ متر وارتفاعها عن
سطح الأرض ٣٥ مترا بخلاف ارتفاع الهلال وقدره (٤ر٥٠)

هذه القبة كيف اصلحها الاثرى المصرى حسن عبد الوهاب فى النصف الأول لا الثانى من القرن
العشرين ؟ وقد سبق اصلاح قبة الصخرة سنة ٢١٦ هـ ، ٤١٣ هـ ، ٥٨٦ هـ ، ٧١٨ هـ ، ٩٤٥ هـ ،
١٢٩١ هـ ، ويقول كتاب (مساجد القاهرة) ان الأمير عبد الرحمن كتحدا (جدد المشهد والقبة
المقامة على الضريح سنة ١٧٦١ م وقد حليت هذه القبة من الداخل بالنقوش الملونة التى يتخللها
التذهيب وكسى محرابها والجزء الاسفل من جدرانها بوزره من الرخام الملون) — هذا حين قال أحدهم
عن النقوش « ورق حائط » !! وهكذا ينظرون الى الأثر ويتعاملون معه .

لقد أصلحت هيئة الآثار قبة مسجد محمد على بالقلعة بل استبدلت الحامة الاصلية ، بالخرسانية
أى أنها اليوم ، قبة خرسانية وكذلك أصلحت هيئة الآثار قبة السيد البدوى وغدت قبة خرسانية بعد
أن استخلصتها من الخطبوط .

تم هذا كله دون زرع أعمدة فى الجدران الحاملة وحفر الأرض بعمق ثمانية أمتار لزوم الأعمدة
المزروعة وغير هذا من أعمال المقاولات .

لقد تحايّلوا على عقد اجتماع في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٨٣ ثم اجتماع تال متوال في ٢٦ ديسمبر سنة ٨٣ وانتزعوا بأسلوب سلطوى (موافقة) على هدم قبة الحسين . وغطى الغرض الأصلي بشعار إعادة بنائها كالغطاء الذهبى على الزاب ، والغشاء الوردى على الخلب . وما استهدفوا الا صفقة تفيض بها الجيوب الطافحة بالمال أكثر وأكثر .. هل من مزيد .. وفى الوقت نفسه تخرج المانشيتات فى مظاهرة خطية تزف البشرى الى الشعب المصرى ايوب المبلى ، ان افضالهم شملت مشهد الامام الحسين بعد الأمن الغذائى والأمن الاسكانى الذى كان وبالا على الاسكان فى مصر .

وطبعا سيفوت مهرجان المانشيتات ان يذكر كم تقاضوا ثمن التخريب الذى يلبسونه ثوب التعمير الحضارى .

لقد خرج احد رجال الآثار من اجتماع ٢٥ ديسمبر سنة ٨٣ ليكى فى الردهة ، وحده قائلا : وداعا قبة الحسين ... وداعا قبة سبط رسول الله .

والرجل الذى بكى هو الخير الاثرى الذى استدعاه مسئول كبير فى الشركة وطلب اليه ان يؤيد هدم القبة !! بل يقنع رؤسائه فى هيئة الآثار بهدمها !! ولما ذهل رجل الآثار من هبوط الطالب والمطلوب قال المسئول الهمام (فيها لقمة كويسه) ورفض .

وسرعان ما هدمت قبة الحسين .

ارأيت الأسباب التى تهدم من أجلها اعمارنا والآثر أعمار من بنوه ورفعوه الى ذرى القمة — وتهدم من أجلها قبة الحسين ؟ واحلال قبة خرسانية يجعلونها ذريعة الى زرع أعمدة فى الجدران الحاملة للقبة والتى يزيد سمكها عن متر وهم الذين يقول مهندسوهم أن القبة القديمة سمكها ٩٠ سم تسعين سنتيمترا وأن القبة الخرسانية سمكها ١٥ سنتيمترا خمسة عشر سنتيمترا — فقيم زرع الأعمدة ؟ والحفر وهنا يقولون هم أنفسهم ان (المقاوله) ستؤدى الى هدم المئذنة !! ومرة يقولون أن المئذنة بها ميل علما بأن الميل سببه ان الانشاء تم على فترات تاريخية مختلفة فهو كما يقول مهندسو هيئة الآثار تحرك فى التركيب .. ان برج (بيزا) مائل ولم يقل أحد بهدمه يا سادة .

على أن المئذنة عاشت بهذا الميل دون أن يصيبها شرخ واحد وهى التى انشئت سنة ٦٣٤ هـ .

يقول كتاب (المآذن المصرية) للدكتور محمد عبد العزيز سالم :

(ويتميز الجزء الأصلى من المئذنة بجوفاته المقرنصة الثلاثة التى تشغلها ثلاث حشوات مطولة تزخر بمشيد من الزخارف النباتية المحفورة فى الجص من الطابع الاندلسى الذى نراه فى قصر الجعفرية بقرسطه ، وفى المسجد الجامع بتلمسان . ويعلو كل حشوة طاقة معقودة مقرنصة ، وتشغل الفراغين الواقعين بينهما قوعتان مقرنستان) . ص ٢٤

وينص محضر اجتماع لجنة قبة المشهد الحسيني المنعقد ٢٦/١٢/٨٣ في البند السادس على (اتخاذ الإجراءات المناسبة أثناء الترميم بضمان التوازن الانشائي للباب الأخضر والمنارة الأثرية واتخاذ الاجراءات الكفيلة بذلك) .

بل تنص مقايضة الشركة على أن يراعى عدم المساس بالباب الأخضر والمنارة الأثرية والأجزاء التي يتم ترميمها تحت اشراف هيئة الآثار . فماذا حدث ؟ .

ذهبت عضواً في لجنة معاينة القبة يوم الأربعاء ٢٨ نوفمبر سنة ٨٤ وصعدت سقالة ارتفاعها تسعة أمتار فككت أجن حين وجدت الازار الخشبي ويقع تحت (الدمسة) والمكتوب عليه الآيات القرآنية المذهبة ، قد تهشم في عملية الهدم وأصبح خطاماً .

ان الآيات القرآنية ذات الكتابة الأثرية ، هي الآن فتات ونثارات ملقاه وسط التراب !!
هكذا تتعامل الشركة مع قبة الحسين .

وينص محضر اجتماع ٢٦/١٢/٨٣ على أن القبة (تمثل قيمة أثرية وتاريخية ودينية . وكذلك الوزارات الرخامية والآيات القرآنية من الداخل على أن تسجل تسجيلاً علمياً بالرسم والصور الملونة قبل نزاعها مع مراعاة الأسلوب العلمي في النزاع والتركيب وتخصيص مجموعة ترميمية من هيئة الآثار لاعادة تسجيل النقوش واعادتها مع الحفاظ على الأصل الخشبي للقبة بعد ترميمه واعادة تركيب الأخشاب بمعرفة الشركة ومرمي الهيئة مع الحفاظ على الشكل الخارجي للقبة بالنسبة للارتفاعات والمناسيب الحالية التي عليها) .

واسجل لهيئة الآثار انها راعت هذه فيما يتعلق باخشاب القبة ونقوشها والنوافذ الجصية التابعة للقبة .

ما يحزنني الآن الازار والآيات المذهبة التي غدت هشيماً مما بنىء بغية الرؤية الاثرية والرؤية الحضارية عند هؤلاء .

ومن العجيب أن يحضر اللجنة الدائمة للآثار من الشركة ، سكرتير خاص خريج تجارة مالهذا السكرتير الخاص والآثار الا أن يكون الموضوع في حقيقته صفقة وهنا نفهم مبرر تواجده بيننا .

ثم تقول الشركة بالتوسعة تحت القبة .. أى التوسعة على انفسهم بزيادة الملايين فتزيد بدورها المكافآت والاكراميات الموسمية وناقشهم في اللجنة ماذا تعنى التوسعة المزعومة ؟ فيقولون خمسين متراً مربعاً !!

فاقول من جديد : وماذا تعنى خمسون متراً مربعاً ؟ ومن صاحب المصلحة في زيادة عدد الزائرين ؟ نريد أن (نعرف) .

ثم يقولون في محاولة ايهام : التوسعة أيضا لاقامة فاصل بين الزوار من النساء والرجال حسب الشرع الاسلامى .

وأقول أين كان الشرع الاسلامى عند اقامة الكبارى التى تكشف حرمان البيوت حتى وضع البعض سائرا عبارة عن خيمة ؟ .

ان الاسلام أباح للمرأة ان تشهد الصلاة وأن تجادل الرسول نفسه وأن تبايعه وأن تتصرف فى مالها بل اتاح لها بعض الائمة ولاية القضاء فهل الشركة أكثر حرصا على الاسلام من الامام ابى حنيفة والإمام ابن حزم ؟ .

هل التوسعة تقاس بالتطاول على قبة مباركة يبرى الثرى تحتها رأس الحسين ؟ هل يقاس هذا بتعطيم شريط الآيات القرآنية وامتهان القيمة الأثرية للآثار الذهبى ؟

نحن نزيد كل عام مليوناً فهل معنى اقرار مبدأ (التوسعة) ان الشركة تقوم بالتوسعة كل عام أى أن قبة الامام الحسين ستغدو موردا ثابتا ومرق لاكتساب شعبية زائفة فى شعب ذكى يفهم مآدق وما تخفى .. شعب ثقته غاليه لا يمنحها الا من يستحقها ؟ .

قولوا معنى أقصد مع الجبرى :

يا خفى اللطاف نحننا مما نخاف .

ان الشعب المصرى ، فى ادبه الشعبى ، حين يريد ان يسخر من شىء :

يقول : (يعنى هى المئذنة هتقلب ولا البحر هيجرى مقبل) .

أى أنه لا يمس وجدانه شىء كالدين والنيل .. ان تنقلب المئذنة أو يغير النيل اتجاهه ويجرى من الشمال الى الجنوب هذا هو الحدث الجلل ... هذا وحده .

حين كنت فى استانبول فى يناير من هذا العام وزرت مساجدها كان جامع السلطان أحمد يرم ويعاد بهائوه فلاحظت فى جانب منه ان اللون الأزرق الجديد تختلف درجته قليلا عن الأزرق القديم — اللون فحسب — لا النقوش ولا الطابع — فرد الأتراك بسرعة :

ولهذا رفع المثقفون قضية على الحكومة التركية ووقف العمل انتظارا للحكم .

وحين شاهدت قصر (المايين) وهو يرم الآن ، رأيت عجباً فى دقة الترميم والمحافظة على الأصل .

يا الله هل تتحرى الحكومة التركية التى خلعت السلطان (العثمانى) الدقة البالغة فى ترميم قصر السلطان عبد الحميد .. وتعتمد شركة بموافقة الحكومة ، هدم قبة الامام الحسين فى مصر قلب

الاسلام كما يسميها ابن خلدون ؟ العظيم .

ثم ثمانية الاثافي تزحف الى موافقة جديدة (للتوسعة) ثم ثالثة الاثافي تنذر بهدم المئذنة لزوم الشغل وهي احدى ثلاث مآذن ابوية في مصر كلها .

ان مشهد الامام الحسين يجب أن نحافظ عليه كما هو يرم ولكن لا يمسه تغيير ولا يمسه تحويل ... واذا اقتضى الأمر ، يكتفى بزيارته على مدار السنة — أى الزيارة الموزعة — ويمتنع دخوله في الموالد التي يتعلل بها السكرتير الموهوب .

ان « برج لندن » تجرى الآن دراسات على تأثير أصوات السيارات المارة في منطقته وما تحدثه من اهتزازات .

ان « الموناليزا » يحدد عدد المشاهدين الداخلين اليها حتى لا تتأثر اللوحة بالتنفس عند حد معين !!

الى هذا الحد يحافظ المتحضررون على (أشياء) لا ترقى إلى قبة الحسين التي تريد الشركة الشمولية ، تخديمها لدعاية جماهيرية اننا اليوم أمام : قضية .

القضية

- ١ — نطالب بالتحقيق في تمهيش الآيات القرآنية الملهبة بازار القبة .
- ٢ — رفع أيديهم عن المئذنة والباب الأخضر والجدران الحاملة أن تزرع فيها أعمدة .
- ٣ — منع الشركات التجارية من ترميم الآثار حتى لا تتوسع في الهدم والتخريب اصطليادا للبناء والربح .

ان هيئة الآثار صناعا حرفيين تابعين لها فتستطيع ان تضم اليهم بنائين حرفيين على أنها في الأعمال الكبيرة تطرح مناقصة أولا ثم تلزم الشركة القائمة بالعمل بتصميم الاثريين في جهاز هيئة

الآثار وجهاز وزارة الأوقاف وكلاهما به مهندسو آثار . ثم اشراف هؤلاء على العمل جملة وتفصيلا ولهم حق إيقافه عند الانحراف به .. وفيه . أما أن تصمم شركة (الشرح) على طريقة (هدم الجدار ونائه سبع مرات للتطهير) حسب القصة الشعبية ، فلا .
هذه هي القضية .

ولا أحسب الرأي العام المصري أقل حفاظا على مقام الحسين ومشهده من الرأي العام التركي على قصر (العثمانيين) أو جامع السلطان أحمد .
ان على باشا مبارك في الخطط التوفيقية (ج ٤ ص ٨٨) يسمي مشهد الحسين : الحرم المصري .

من صفوف هذا الشعب قبل أن أكون في اللجنة الدائمة للآثار ، أقول :
لن يكون شهيد كربلاء ، شهيد مصر ... فمصر تصون مقام أهل البيت لا تضيعهم .
من صفوف هذا الشعب أقول :
ارفعوا أيديكم عن مقام الامام الحسين .
كان هذا في نوفمبر سنة ١٩٨٤

وأعقبه مقال ثان في ١٥/١/١٩٨٥ بعنوان :
(هل مقام الحسين أثر ديني أم صفة) .
جاء فيه :

هل مقام الحسين أثر ديني تاريخي أم صفقة ١٩

كتبت هذه البرقية الى السيد رئيس الجمهورية بعد الاجتماع التليفزيوني « العلمي » في الحسين على صفحات جريدة الشعب .

السيد رئيس الجمهورية :

موضوع قبة الامام الحسين قالت فيه اللجنة الدائمة للآثار ، رأيها وهي الهيئة الوحيدة التي تحولها ، وحدها ، القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ هذا الحق . وهي بالطبع شيء آخر يختلف جدا عن المقاولات والمقاولين .. فأن يحضر مدير مكتبك ، بعد هذا ، اجتماعا في مسجد الحسين ، وموضوع هذا الأثر الديني والقومي ، الكلمة فيه للعلم والتخصص ، سابقة لا مثيل لها مما يهدم جميع ما نسمعه عن سيادة القانون . والعلم قانون في مجاله .

إن حضور مدير مكتبك ، ولو كان مهندسا ، هذا الاجتماع الذي دبره المقاولون ، يحمل معنى بعيدا عنك ، ولكنه يستعمل لخدمة مصالح تجارية على حساب تراث هذا البلد الذي يهدد في أقدم بقعة .

من حق هذا البلد أن يحترم فيه المقاولون ، رأى اللجنة العلمية لأنها لا مصلحة لها .. أما أن يكون المقاولون فوق العلم وفوق القانون متسترين بتوسيع المسجد خمسين مترا لا قيمة لها لأن عدد المصلين يزيد آلافا والتوسيع يكون اضافة من الخارج لا هدم من الداخل ، فلا يجوز .

الموضوع ، أساسا ، ترميم القبة ... فالتسلل إلى توسيع « الأعمال » لا المسجد لتغيير المقايضة المقدمة ومقدارها مليونان إلا ربعا ، فلما اعترضت على الرقم ، وزارة الأوقاف ، خفض إلى مليون وثمانية وثمانين ألفا ١٠٠٠ر٠٨٨ر٠١ .

لقد سبق لهيئة الآثار اصلاح قبة مسجد محمد علي وقبتي خانقاه فرج بن بروق وهي الآن تصلح قبة الشافعي وهي قادرة على اصلاح قبة الحسين لولا أن زعموا التبرع باصلاحها للتسلل إلى الاتجار بها ماديا وإعلاميا .

والقول بأن نشر هذا الموضوع سابقا في صحف المعارضة ، كفر ، قول يدمغ الديمقراطية بل يلغنها خاصة وأن الصحف القومية ليس لها من اسمها نصيب إذ هي في واقعها حكومية لا تنشر الرأي الآخر .

السيد رئيس الجمهورية

هل هناك مقال أو أى مواطن فوق الحساب ؟

هل يراد من البلد أن يقول آمين على كل ارادة للمقاولين ؟ باسم مصر أناشدك أن تقرأ مجلة (المجلة) العدد (٢٥٦) الصادر في ٥ - ١١ يناير سنة ١٩٨٥ لتعرف حقيقتهم في ميزان الناس .
إلى هنا انتهت البرقية التى طلب إلى زملاء في الهيئة الدائمة للآثار أن انتظر قليلا ولكن الانتظار أصبح محسوبا على مقام الحسين الذى يهدده ، الهدم ، تحت اسم البناء .
ولهذا أرسل هذه البرقية مفتوحة .

كتبت هذه البرقية بعد الاجتماع الأخير العجيب الذى عقده المهندس عثمان أحمد عثمان في مسجد الحسين متجاهلا قرار اللجنة الدائمة للآثار وكأن القانون لم يعد من اجازته بل يراد للعلم أيضا أن يلحق به فأصبح العلم ، بهذا الاجتماع الغريب ، في اجازة .
والهفى على هذا البلد اذا آل مصيره إلى التجار و « الشطار » ، بعد أن كان كعبة للعلم ، ومنازا للدين ، وحمى للإنسان .

الأثر يعالج بالترميم لا يهدم وينى من جديد « مقالة » كالكبارى .. الأثر معناه ماثات وآلاف السنين من عمر الأمة فإذا اعتبر « مقالة » وهدم وينى من جديد انتفى معنى العراقة .
أبدأ القصة من جديد

حين كتبت مقال (ارفعوا أيديكم عن مقام الامام الحسين) بعدد الشعب ٢٦١ الصادر في ٤ ديسمبر سنة ١٩٨٤ ، اتصل بى أحد رجال نقيب المهندسين المهندس عثمان أحمد عثمان وقال : إن (المعلم) كما يدعونه وكما يجب أن يدعونه مستعد لاستقبالك ... فكان جوابى عليه :

إن من يريد مقابلتى ، يأتى إلى بيتى . (فى بيته يؤتى الحكم) .

وهنا اتصل بى تليفونيا المهندس عثمان أحمد عثمان واستهل حديثه بعبارات التقدير . ثم فتح موضوع الحسين ورددت على سمعه ما كتبه فى مقالى فقال فى مرونة رجل الأعمال : كلامك على رأسى وأنا احترم كلمة العلم . وغدا سوف أقوم بزيارتك لأوضح لك موقفى .

وفى اليوم التالى اتصل بى للمرة الثانية المهندس عثمان أحمد عثمان ، تليفونيا وقال إن وعكة أملت به وسوف يحدد الزيارة بعد أيام .

وكانت مبادرة اعتبارها من جانبى عودة إلى الحق فإذا بنا نطالع في الصحف أمر لجنة جمع فيها ، وزير الثقافة ، ومحافظ العاصمة ، ووزير الأوقاف ووكيل الأوقاف ومجموعة المقاولين العرب . وإذا بالذى يحترم كلمة العلم يتجاهل تجاهلا تاما قرار العلم ممثلا في قرار اللجنة الدائمة للآثار التى رفضت التوسيع « والتوسعة » ورفضت الحفر إلى عمق ثمانية أمتار الذى يهدد المئذنة والباب الأخضر حيث تستقر رأس الحسين .

مرة أخرى أقول ان (قبة الصخرة التى بنيت سنة ٧٢ هـ أى في القرن الأول الهجرى ونحن في القرن الخامس عشر ، خشبية أيضا وهى أكبر حجما اذ يبلغ قطرها ٢٠ر٥٥ متر وارتفاعها عن سطح الأرض ٣٥ مترا بخلاف ارتفاع الهلال وقدره (٤٥٠) .

هذه القبة كيف أصلحها الأثرى المصرى حسن عبد الوهاب في النصف الأول لا الثانى من القرن العشرين ؟ وقد سبق اصلاح قبة الصخرة سنة ٢١٦ هـ ، ٤١٣ هـ ، ٥٨٦ هـ ، ٧١٨ هـ ، ٩٤٥ هـ ، ١٢٩١ هـ .

حدث هذا كله دون هدم ودون حفر في باطن الأرض بزعم بناء قبة خرسانية .

لقد بنت هيئة الآثار عدة قباب بالخرسانية دون أن تغير معالم الأثر . وما الغرض الخبيء وراء الاصرار على (التوسيع) خمسين مترا من الداخل ؟ أى زيادة عدد الزوار خمسين أو سبعين وسيظل العدد في ازدياد حتى لو بلغ التوسيع خمسمائة متر لا خمسين فقط . هل معنى هذا أن كل سنة يقدم المقاولون العرب مقايضة بمليونين (لتوسعة) جديدة ؟ .

إن مسجد قرطبة كان توسيعه ، اضافة من الخارج إليه حتى غدا كما يقول الدكتور حسين مؤنس في كتابه (رحلة الأندلس) ثلاثة مساجد لا مسجدا واحدا .. مسجد عبد الرحمن الداخل بناء فيما بين سنتى ٧٨٠ ، ٧٨٦ ثم الزيادة التى أضافها إليه عبد الرحمن الأوسط وهى على نمط جامع عبد الرحمن الداخل تماما ، ولكن عجيبة هذا المسجد الكبرى ، ميزته التى جعلته فريدا في طرازه حقا ، هى الزيادة التى أضافها إليه الحكم المستنصر ثامن أمراء البيت الأموى الأندلسى والثانى من خلفائه وقد تمت بين سنتى ٩٦١ و ٩٦٦ بإشراف علم من أعلام الفكر الأندلسى ، هو القاضى منذر بن سعيد البلوطى .

إنها مسجد جديد كامل . الفن الذى فيه يمثل ذروة من ذروات فنونا العربية . بين يوم البدء في هذه الزيادة واليوم الذى أرمى فيه الحجر الأول من المسجد العظيم نحو ١٨٠ سنة ، خطا الفن الأندلسى خلالها خطوات شاسعة إلى الأمام . ولكن مهندسى الحكم المستنصر عرفوا كيف يؤلفون بين القديم والجديد على نحو حفظ على البناء وحدته الفنية الكاملة ، فلا تشعر وأنت تخطو داخل هذا القسم الجديد أنك تعبر من القرن الثامن إلى القرن العاشر الميلاديين .

هذه الزيادة الجديدة أضيفت في جنوب الجامع — أى في اتجاه نهر الوادى الكبير — في اتجاه زيادة عبد الرحمن الأوسط نفسه .

بهذه الزيادة وصل الجامع الى ضفة النهر . إذا نظرت إلى رسم الجامع وموقعه لاحظت كيف زحف مسجد قرطبه حتى وصل إلى الحد الطبيعي : ضفة النهر .

يقول الدكتور حسين مؤنس : (ثلاثة مساجد بنتها سبعة أجيال على الأقل من المعمارين ، فإن أول حجر وضع في المسجد كان سنة ٧٨٠ ميلادية ، وآخر حجر وضع فيه كان سنة ١٠٠٠ ميلادية . مائتان وعشرون سنة في عمل فنى واحد يمتاز أول ما يمتاز بالوحدة والانسجام) ص ٧٥ . وهكذا نرى التوسيع اضافة إلى البناء الأصيل لا هدماً فيه وتغيير معالمه للحفاظ على المقايسة المالية بدلا من الحفاظ على الأثر .

هذا عن الزيادة الهزيلة المزعومة لتبهر المبلغ المرقوم في المقايسة .. ثم الدعاية في العالم الاسلامى وما تجلبه من منافع وعقود وهو الأهم والضحية مسجد الحسين وكَم من ضحايا أرجىء الآن تفاصيلها ليست الفسطاط آخرها . هذا عن مسجد قرطبة أما مسجد الحسين أو الحرم المصرى كما يسميه على باشا مبارك الذى يقول في الجزء الرابع من الخطط التوفيقية إن آخر من عمره قبل عمارة الخديوى اسماعيل ، الأمير عبد الرحمن كتمخدا فإنه في سنة خمس وسبعين ومائة وألف أجرى فيه عمارة عظيمة وزاد في تحسينه ورويقه) .

ويقول :

(وكان المرحوم عباس باشا في ولايته على ديار مصر قد عزم على توسيعه والزيادة في تحسينه على عادته من الاعتناء بعمارة مشاهد أهل البيت فاشتري الاملاك التى بجوارها وهدمها وشرع في البناء فوضع الأساس ثم اخترمته المنية .

ولما أخذ الخديوى اسماعيل بزمام ولاية الديار المصرية سنة ١٢٧٩ أمر بتجديده وتوسيعه وتوسيع رحابه وطرقه .. ففتح بجوار شارع السكة الجديدة حتى وصل الى تلؤل البrique وندبنى لعمل رسم للجامع يكون به واقيا بمقصده الحسن فبذلت الهمة في ذلك وامتحننت الجامع وما حوله من الأماكن وعملت له الرسم اللائق بعظيم شأنه بحيث لو وضع عليه لكان ميراً من العيوب مع الاتساع العظيم إذ جعلته منفصلاً من كل جهة عن المساكن بشوارع وميادين رحبية .

ويقول عن القبة التى هدمها المقاولون وهشموا الأزار الذهبى بآياته : (وأما القبة فباقية على بنائها القديم وهى كبيرة كروية منقوش باطن أعلاها بالليقة الذهبية وجدرانها من الحجر الجيد النحيت مكسوة بالرخام الملون إلى أكثر من قامتين .. ويعلوها قبة صغيرة من الخشب وبدائر المقصورة والقبة ألواح فيها الخطوط المذهبة من الخط الثلث والكوفى ومنها ما هو لبعض الملوك العثمانية) . ص ٩٠ الخطط التوفيقية ج ٤ .

هذا كله أتى عليه المقاولون فأصبح هشيمًا بددا .

ثم الموضوع بدأ بترميم القبة ثم تسلل إلى خرستة القبة أى قبة خرسانية بدلا من القبة الخشبية ثم تسرب إلى الداخل بدعوى التوسيع أو « التوسعة » .

وإني لأعجب لعجب المهندس سعد شعبان من نشر موضوع الحسين في صحف المعارضة وهو يعرف أن الصحف الملاكى لا تنشر الرأى الآخر فأين يذهب الإنسان المصرى عندما يتمزق مما يقع تحت بصره ؟ هل يخرج برأيه الى الصحف غير المصرية لتقوم القيامه كما حدث في السنين العجاف التى وصفت بالرخاء من باب أسماء الأضداد .

إني أطلب إلى المهندس سعد شعبان بدوره أن يقرأ مقال المجلة : (سؤال لا يطرحه المصريون ولا يجيبون عليه .. من يتآمر على مبارك ؟) ليعرف كثيرا من الحقائق ولا أظنها خافية عليه لأنها لا تخفى على أحد من المصريين حتى البسطاء الذين تعوضهم فطرتهم الذكية عما ينقصهم بما هم شركاء في الميراث الحضارى لهذا البلد .

وإذا كانت المجلة تجعل جزءا كبيرا من مقالها يدور عن المعلم وأتباعه فإني أسأل الله ألا ينسحب هذا السؤال على أهل البيت فتطلع المجلات بعنوان : من يتآمر على الحسين ؟

من يتآمر على أهل البيت ؟

ولو عقدوا اجتماعات استهلوها بالهكاء على الصحن المكشوف بعد القبة المهدمة وهم الذين قوضوها وهشموا الأزار الذهبى الذى سجلت عليه ، بالذهب ، آيات الكتاب الكريم !

(يسمى ويذبح) .

الاجتماع الذى تباكوا فيه بدموع اخوة يوسف ، إني أسألم بدورى : من الذى هدم القبة ؟

من الذى حطم وهشم الأزار الذهبى ؟

من الذى يتآمر على هدم الجدران الحاملة من الداخل بحجة التوسيع أو « التوسعة » .

من الذى يتاجر بأهل البيت بعد التجارة بهضبة الأهرام ؟

لقد كان البلد يغلى من أجل هضبة الأهرام حين كان المقاولون يمدون الطرق لمشروع هضبة الأهرام وتقاضوا عنه الملايين ويومها كتبت خطابا للمعلم سجلته عليه فى كتابى (مشروع هضبة الأهرام) — الكتاب نفذ رغم مصادرتة — وما جاء فى الخطاب :

أطلب اليك دراسة المشروع فالمثقفون المصريون وكل الأحرار الشرفاء ، يبيون بك أن تسحب تعاونك معها ... وأن تنتصر لبلدك بعد أن داس البلدوزر التابع لكم مقبرة أثرية هامة .

إنها مسئولية كل مصرى .. ولكنها مسئوليتك مرتين)

ولم يستمع إلى الصرخة ومضى في التعاون مع بيترموثك ولو أنه في حديثه التليفونى معى ، استهله بأنه كان ورأى في هضبة الأهرام ولم يقل هل كان ورأى بالمرصاد أم بالتأييد المفقود .

وبعد فإذا كان (المقاولون) قد بيتوا أمرا أن يعطروا الأبواب الخلفية أو الوزارية متخططين اللجنة الدائمة للآثار فإن اللجنة بالإجماع ستعلن على رموس الأشهاد ما دار ويدور معززا باستقالتها .

القاهرة يناير سنة ١٩٨٥

نأتى الى الناحية الفنية

الترم (المقاولون العرب) في الاجتماع الذى انعقد بينهم وبين هيئة الآثار فى ٨٣/١٢/٢٦ ، وكذلك فى الخطاب المرفوع إلى وزير الأوقاف فى ٨٤/١٢/١٤ بالالتزام بالأبعاد الخاصة بالضريح من الداخل والخارج والالتزام بالحفاظ على الطابع الأثرى للضريح باعتباره قيمة أثرية وتاريخية فى حد ذاته .

وفى ٨٤/٣/١١ صدر قرار تكليف رقم ٣٥ لسنة ٨٤ !! من وزارة التعمير للمقاولين العرب بتنفيذ مشروع القبة وتم صرف دفعة مقدمة ربع مليون جنيه مقابل خطاب ضمان !! على أن التكليف اشترط أن تتم المحاسبة على نفقات أسعار الأعمال وفقا لما تقرره لجنة تشكل من ممثلى كل من :

— وزارة التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الأراضى مقررا

— وزارة الدولة للأوقاف

— الشركة المكلفة

ولا تنفذ قراراتها إلا بعد اعتمادها منا (أى وزير التعمير) ولكن المقاول وضع المقايضة غير عالية .. غير مقدر أن يعترض أحد طريقه ... لقد اعتاد هذا ودرج عليه .

وهنا ترسم علاقة استفهام كبيرة : لماذا التكليف والحكومة اسلوها فتح باب المناقصة حتى فى أنفء الأشياء !!

اطمأن المقاولون العرب للمخطط الذى رسموه وتسلسلوا إليه خطوة خطوة واعتبروا الطريق مفتوحا فتقدموا فى نوفمبر سنة ١٩٨٤ برسومات ابتدائية جديدة لإزالة الجدران ، واقامة حوائط خرسانية بقصد التوسيع !! وفك الباب الأخضر والمنارة الأثرية فرفضت اللجنة الدائمة للآثار الاسلامية المشروع فى اجتماعها بمجلسة ١٩٨٤/١٢/٣

وفى عنجهية ، اخطر المقاولون العرب ، وزارة الأوقاف وهيئة الآثار ، بالتوقف عن العمل .

وفى ٨٥/١/٧ عقد المقاول اجتماعا حشد له وزير الثقافة عبد الحميد رضوان فى ذلك الحين ووزير الأوقاف الدكتور (الاحمدى أبو النور) لانتزاع موافقة على غرضه أى الهدم والبناء والتوسيع .

ولم يلبث المقاولون العرب أن بدأوا فى هدم الحوائط فى ٨٥/١/٢٠ بعد أن أعدت عدتها وقدمت رسومات ابتدائية إلى وزارة الأوقاف اعتمدت فى ١٩٨٥/١/١٦ .

وهنا اجتمعت اللجنة الدائمة للآثار الاسلامية فى ١٩٨٥/١/٢١ ورفضت رسومات التوسيع المقدمة من الشركة . وحاول وزير الثقافة عبد الحميد رضوان حمل اللجنة على الموافقة بتدخل سافر منه فرفضت اللجنة تدخله كما رفضت التوسيع من قبل وقدمت استقالتها بعد أن اثبتت مسلكه فى محضر اجتماعها المنعقد ١٩٨٥/١/٢١ فى البند الخامس على هذا الوجه :

(على أثر مكالمة تليفونية من السيد وزير الثقافة أثناء اجتماع اللجنة الدائمة للآثار المنعقد ٨٥/٥/٢١ ومحاولة فرض رأى المقاولين العرب على اللجنة وعلى رئيس هيئة الآثار لا يسع رئيس هيئة الآثار الا تقديم استقالته لعجزه عن القيام بعمله فى هذه الظروف) .

كما أبدى جميع أعضاء اللجنة من العاملين بهيئة الآثار عدم قدرتهم على الاستمرار فى العمل فى ظل هذه الظروف .. والموقعون على هذا المحضر مع السادة الأعضاء الخارجين والسيد الدكتور رئيس هيئة الآثار المصرية .

الأجرة

١٩٢٤	١٩٢٥	١٩٢٦
١٩٢٧	١٩٢٨	١٩٢٩

١٩٢٩

١٩٢٩

الاسم	الدرجة	المرتبة	الراتب	الملاحظات
السيد رجب <td>معلم <td>١٩٢٩ <td>١٩٢٩ <td></td> </td></td></td>	معلم <td>١٩٢٩ <td>١٩٢٩ <td></td> </td></td>	١٩٢٩ <td>١٩٢٩ <td></td> </td>	١٩٢٩ <td></td>	

السيد رجب معلم الشعب القديم

جميع أعضاء اللجنة الدائمة للدراس الإسلامية والمؤلة
ومعها بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتقديم كلية الدراسات والبحوث
الترميم في تراث الأثرى والمكتبة من أساتذة الدار
وأستاذة العمارة الإسلامية والتاريخ الإسلامي
والفنون الإسلامية في الجامعات المصرية وكذلك خبراء
الترميم من الأساتذة المهندسين في الجامعات وداخل
هيئة الدار المصرية يرؤس أنفسهم مضطربين إلى تقديم
استقالتهم جميعا من اللجنة الدائمة للدراس الإسلامية
وذلك لعدم قدرتهم على تحمل مسئولية العملية والتاريخ
الأثرى تراث الأثرى في ظل ظروف مادية فرد تعديلات خطيرة
في قبة المسج والضرع سوف تذهب إلى تغيير عالم الأثر وأحد
تغييرات جذرية في طابع التاريخ والأثرى والمترد على
لواصفات العلمية الترميمية المعروفة في جميع أنحاء
العالم وفي مصر.

وهم إذ يتقدمون باستقالتهم لوالقوة من
قيامكم الشريفة الترية وأنكم له تسلموا
لرجاء من هذه البضرة بالانبار وخرفه القائد
وعدم احترامه.

- والله معكم والله ولي التوفيق
- | | | |
|--------------------|-------------------------|-----------------------|
| د. محمد قريو | د. فلاح إسماعيل | د. كمال الدين |
| د. أحمد إسماعيل | د. سيرة إسماعيل الشافعي | د. ليلى علي إبراهيم |
| مهندس إسماعيل | د. نعمت إسماعيل | د. محمد شحاتة |
| فرحان عبد السلام | د. كمال إبراهيم | د. محمد جبر |
| عنايت حامد الشافعي | مهندس إسماعيل | د. يوسف محمد الترميمي |
| عبد الحميد إسماعيل | عبد الله العطار | د. شوقي فرحان |
| السيد البعز محمد | مدرست الحياطة أ | محمد كسري |
| مهندس حارسو النجدي | | |

١٩٢٩

الرجوع	١٥٨١	١٢٧	١٢٧
الرجوع	١٢٧	١٢٧	١٢٧
الرجوع	١٢٧	١٢٧	١٢٧

١٢٧

الرجوع	١٥٨١	١٢٧	١٢٧
الرجوع	١٢٧	١٢٧	١٢٧
الرجوع	١٢٧	١٢٧	١٢٧

١٢٧

السيد رئيس مجلس الوزراء
جميع أعضاء اللجنة
وهدىها بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتحديد أية مواصفات لرسم
الترسيم في تراثا الأثرى والمشكلة من أساتذة الأكار
وأساتذة العناية الإسلامية والتاريخ الإسلامي
والخط الإسلامي في الجامعات المصرية وكذلك غير
الترسيم من الأساتذة المهندسين في الجامعات ودخل
لهيئة الأكار المصرية يروده أنفسهم مضطرين إلى التفتت
استقلالهم جميعا من اللجنة الدائمة لتراثا الأثرى
وذلك لعدم قدرتهم على تحمل مسئولية العملية والتأثير
الترسيم تراثا الأثرى في ظل ظروف معقدة فرد تعديلاتهم
في قبة المسية والضرع سوف تؤدي إلى تغيير معالم الأبرام
تغييرات جذرية في طابع التايغ والأثرى والترويح على
المواصفات العلمية الترميمية المعروفة في جميع أنحاء
العالم وفي مصر
وهم إذ يتقدمون باستقلالهم لوالقوة من
قيامكم الشريفة الترية وأنكم له تسلموا
إقراره من شأنه الإضرار بأثنا وضوح القانون
وعدم احترامه.

والله تعلم والله ولي التوفيق

د. أحمد قري	د. نجاج مدظا	د. كمال الدين
د. أمال لمرى	د. سيرة اسماعيل الشاف	د. ليلى على إبراهيم
مهندس اسماعيل مرق	د. نعت اسماعيل	د. محمد شحاتة
فردي عبد السلام	د. كمال بركات	د. جويته جبر
عنايات حامد الشمر	مهندس اسماعيل	يوسف مفيد القراني
نبيل عبد الحليم	عبد الله الطار	د. شوقي فردي
السيد المروان محمد	د. حجت المناد	د. محمد شرف
مهندس حسان عبد النجم		

شهادة الزينة عن طريق

وقامت قيامة الرأي العام وانعقد مجلس الشعب في ١٥/١/٢٦ فأنكر وزير الثقافة والقيم أنه تدخل
 كما أنكر أي مساس بقبة الحسين أو مسجده مع أن حلقاه المقاتلين العرب سجلوا على أنفسهم
 ارتكابهم للهدم حين عرضت عليهم مفتشة الآثار بمنطقة الجمالية مذكرة بإيقاف الهدم في ١٥/١/٢٠
 فكتب مهندس الموقع (علم وجاري اتمام الهدم) .

ليس هو إلا همس الجاهلية

ليس هو إلا الفيلسوف المشرع فيه الاما الحسين زوجه سجاد
 بكرم باقيات المال العديم التي تهم من لها حظ جدار الغني الخاضع
 الغني وماله الخسران وذلك لحسنه ليس من شانه

وفاضلوا لفيولنا ثم الامه امم

الغني المستولى
 على الاشياء الاثر من
 والفتنة الحسنة
 غداية الجاهلية

استاذي ارحمك الله
 في هذه المصاحفة التي
 شكر
 في كنفها بالعلم
 في كنفها

وهنا نشرت في جريدة الشعب الصادرة بتاريخ ٨٥/١/٢٩ مقالا في الرد على وزير الثقافة بعنوان .

(أين الحق في بيانك يا وزير الثقافة)

جاء فيه :

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

الفصل التشريعى الرابع

دور الانعقاد العادى الأول

مضبطة الجلسة الخامسة والأربعين

المعقودة صباح يوم السبت ٥ من جمادى الأولى سنة ١٤٠٥ هـ ، الموافق ٢٦ من يناير سنة
١٩٨٥ م

ملخص

رقم الصفحة	
٣	(أولا) الإجازات طلب إحاطة عن أمر ذي أهمية عامة وعاجلة موجه إلى السيد وزير الثقافة من السيد العضو ممتاز نصار عن إجراء تعديلات في قبة ضريح « الإمام الحسين » رضي الله عنه
٥	بيان السيد العضو
٥	إجابة السيد الوزير
٧	

طبعة مؤقتة — أما المعتمدة فتُنشر بالجريدة الرسمية قسم « مجلس الشعب » .

(ثانيا) طلب إحاطة عن أمر ذي أهمية عامة وعاجلة موجه إلى السيد وزير الثقافة من السيد العضو ممتاز نصار

ولمضمونه :

« جرت في الأيام القليلة الماضية تعديلات خطيرة في قبة الإمام الحسين والضريح ، قد سبب تغييرا في معالم هذا الأثر الإسلامي وتغييرات جسيمة في طابعه التاريخي ، الأمر الذي أدى إلى اعتراض لجنة الآثار الدائمة على إحداث هذا التغيير ، وتدمير آثار إسلامية ذات أثر في تاريخنا وديننا ، وإن هذه التغييرات مستمرة رغم هذا الاعتراض من اللجنة المختصة دون غيرها بهذه الآثار وحمايتها بالتطبيق لحكم القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وإنني أتساءل إذا كان الجواب إيجابيا فما هي المبررات التي أدت إلى إحداث هذا التغيير ؟ وهل قدمت اللجنة الدائمة المشار إليها استقالة جماعية بسبب هذه التغييرات ؟ وماذا تم فيها ؟ وما الذي يعترم السيد الوزير القيام به في مواجهة هذه الأعمال المدمرة لقيمنا وآثارنا ؟ » .

رئيس المجلس :

طلب الإحاطة هذا غير مدرج بجدول الأعمال ، ولكنني عرضته بناء على حكم المادة ١٩٧ من اللائحة الداخلية التي تواجه الأمور ذات الأهمية العامة والعاجلة ، فليفضل السيد العضو المستشار ممتاز نصار بالإدلاء ببيان عن موضوع طلب الإحاطة الموجه منه .

السيد العضو ممتاز نصار :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الدكتور رئيس المجلس ، السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر :

في الواقع أود أن أسجل أولاً أن كل ما اتصل بآثارنا الفرعونية أو الإسلامية إنما يمس ضمير الأمة وضمير الشعب ، وبمس تراثها وتقاليدنا الخالدة ، ولذلك فعندما طرح مشروع هضبة الأهرام وتناولته الصحف بالحديث والانتقاد وبيان المخالفات فيه قمت يومها بتوجيه استجواب إلى الحكومة في هذا المشروع لأنه يمس تقاليدنا وقيمنا وآثارنا ويهدد هذه الآثار التي تعتبر جزءاً من حضارة بلادنا ، ونوقش هذا الاستجواب هنا وتحت هذه القبة في الفصل التشريعي الثاني وأحال المجلس هذا الاستجواب والمخالفات التي سجلتها في مشروع هضبة الأهرام إلى اللجان المختصة وقالت اللجان رأياً مؤيداً وجود تلك المخالفات وقد عدل عن مشروع هضبة الأهرام .

واليوم تراسى إلى سمعي أن هناك تجديدات أو تغييرات في مسجد الإمام الحسين في قبة وفي القوام التي تقوم عليها هذه القبة ، ولقد قرأت مقالا للمذكورة نعمات أحمد فؤاد في جريدة الشعب منذ أسابيع قليلة مضت ، وقد تابعت ما نشر في هذا الصدد . وقد علمت أن اللجنة الدائمة اجتمعت مرتين ، وهي اللجنة المنوط بها الاختصاص طبقاً للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ، وأنها اعترضت على إجراء هذه التغييرات وحسرت موقفها بأن الترميم ممكن وجائز وأن تغيير الطابع التاريخي هو الأمر الذي تعترض عليه اللجنة الدائمة التي ناط بها القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ المحافظة على تراثنا والمحافظة على تقاليدنا والمحافظة على تاريخنا ، وهنا يطيب لي أن أتساءل موضوعياً ودون تحرج لأحد وهذه هي عادتي وخاصة أن السيد الوزير المسئول تربطني به صلات عدة كلها تقوم على التقدير الكامل ، إنما التجاوزات التي أراها أود أن أستمع من السيد الوزير أنه لم تكن هناك تجاوزات على الإطلاق وأنه كان في دائرة القانون وأنه لم يعترض على رأى اللجنة الدائمة صاحبة الاختصاص الأصلي في هذا الشأن ، ولذلك وحتى يستطيع السيد الوزير أن يتناول هذا كله بإفاضة كاملة أسمح لنفسى بتلاوة محضرين للجنة الدائمة في يومى ٢١ ، ٢٤ يناير الحالى ، وأقول ما الذى تم فعلاً في هذين الاجتماعين وهل اتصل السيد الوزير باللجنة في اجتماعها الأول ؟ وماذا قال للجنة في حديثه معها ومع رئيسها تليفونيا في هذا الصدد ؟ لأن الحديث التليفوني الذى جرى بين الوزير وبين رئيس اللجنة أدى إلى اعتراض اللجنة على تدخل السيد الوزير في شئون تخصص بها هذه اللجنة وحدها ، وهي لجنة فنية صاحبة اختصاص أصيل طبقاً للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ والمحضر الأول الذى أعنيه هو محضر جلسة ٢١ يناير ١٩٨٥ فقد أثبت فيه ما يأتى :

١ - بتاريخ ٢١ يناير ١٩٨٥ نظرت اللجنة الرسومات المقدمة لشركة « المقاولون العرب » والأوقاف والتي اتضح منها إصرار شركة « المقاولون العرب » على التوسعة وهدم الجدران الخاصة بالضريح والحاملة للقبة واستبدال قبة خرسانية بها مما يؤثر في معالم الأثر من ناحية الطابع ومن الناحية الإنشائية ، والتأثير بالضرورة على المئذنة والباب الأخضر والنقوش والرسوم داخل الضريح ، وقد أشير إلى هذا الرأى في محضر اللجنة بتاريخ ١٢/٣/١٩٨٤ وفى مواجهة السادة مندوبى شركة « المقاولون العرب » الذين أبدوا استعدادهم لتقديم الرسم التهنئى وفق قرارات اللجنة الدائمة في هذا التاريخ والتي أيدت فيها اللجنة الدائمة أسلوب المعالجة الإنشائية بعمل « ميلات » مسلحة وهيكل خرساني بأعلاها يحمل القبة مع بقاء التخطيط الأصلي للضريح والمئذنة والباب الأخضر ، أى أن اللجنة قد اشترطت بقاء الهيكل التخطيطي للضريح والمئذنة والباب الأخضر على حالها وبقاء هذه الآثار دون أن تمتد إليها يد التعديل . هذا وقد أخطرنا إدارة الآثار الإسلامية - وهذا وارد في محضر اللجنة - بأن الهدم بدأ فعلاً في الحوائط الجدارية من قبل الشركة دون الالتزام بقرارات اللجنة الدائمة العلمية ، الأمر الذى اضطر إدارة الآثار الإسلامية

إلى وقف العمل لحين العرض على اللجنة الدائمة يوم ٢١ يناير — في اجتماعها اليوم — وبالرغم من ذلك فإن الهدم مستمر كما أبلغتنا هيئة الآثار الإسلامية اليوم أثناء اجتماع اللجنة .

٢ — واللجنة الدائمة تؤكد لجميع الجهات المختصة أنه لم يحدث في يوم من الأيام أن تسببت في تأخير العمل في قبة مسجد الحسين وقد التزمت هيئة الآثار بالعمل دائما على التعاون خاصة فيما يتعلق بالترميم الدقيق والإشراف ، ولم يحدث على الإطلاق أن أوقفت هيئة الآثار العمل في المشروع في أى وقت من الأوقات منذ بدايته حتى الآن .

٣ — المشروع الأصلي الذى وافقت عليه الهيئة والمقدم من شركة « المقاولون العرب » والاستشاريين ووزارة الأوقاف هو المشروع الذى كان يتعين تنفيذه والذي يضمن كل الاعتبارات الخاصة بالحفاظ على التخطيط والطابع في الضريح والقبة والآثار الملحقة بها ، وما حدث هو محاولة الشركة عدم الالتزام بهذا المشروع الذى قدم منها بالفعل ، والذي أبدت استعنادها بالالتزام به في ديسمبر ١٩٨٣ ، وتقدمت بطلب التوسعة الذى سبق أن رفضه ممثلو شركة « المقاولون العرب » ثم عادت الشركة مرة أخرى بطلب التوسعة في اجتماع اليوم ٢١ يناير بحجة أن هناك قرارا بالموافقة على التوسعة في اجتماع مسجد الحسين من السادة المجتمعين بتاريخ ٧ يناير .

٤ — لكل هذه الاعتبارات تجد اللجنة نفسها عاجزة عن القيام بمسؤولياتها التاريخية العلمية إزاء الحفاظ على تراثنا الأثرى ، وعدم إحداث تغييرات في معالنه ، والتي خولها القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ، وحادث هذه المسؤولية .

٥ — على أثر مكالمة تليفونية — وهذا هو الذى أوجه الحديث فيه إلى السيد وزير الثقافة — ثبت في محضر هذه اللجنة من السيد وزير الثقافة أثناء اجتماع اللجنة الدائمة يوم ١٩٨٥/١/٢١ ، ومحاولة فرض رأى شركة « المقاولون العرب » على اللجنة وعلى رئيس هيئة الآثار ، ولا يسع رئيس هيئة الآثار إلا تقديم استقالته لعجزه عن القيام بواجباته في هذه الظروف .

٦ — أبدى السادة أعضاء اللجنة وعددهم تسعة عشر عالما من علمائنا منهم أساتذة حاصلون على درجة الدكتوراه في الآثار وفي الحضارة الإسلامية ، وإلى أقدم هذه الصورة إلى سيادة رئيس المجلس ، وحتى لا أطيل على المجلس في بيان هؤلاء الأعضاء فإنهم نخب من علمائنا المتخصصين في الآثار الإسلامية وفي الحضارة الإسلامية ، وهذا فيما يتعلق بالاجتماع الأول .

الاجتماع الثانى — اجتمعت اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية في الساعة العاشرة من صباح الخميس الموافق ١٩٨٥/١/٢٤ بمقر صندوق إنقاذ آثار النوبة ٦ ميدان الفلكي بباب اللوق برئاسة الأستاذ الدكتور أحمد قدرى . وعضوية تسعة عشر عضوا من علماء الآثار ومن أساتذة الجامعات ، وقد أثبتوا جميعا ما يأتى في محضرهم :

عرضت على هذه اللجنة المذكرة المقدمة بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٠ من مفتشة الآثار الإسلامية المسؤولة ، السيدة عنايات الشاطي ، الأثرية المقيمة في مشروع ضريح وقبة الحسين من قبل هيئة الآثار ، والتي توجه فيها كتابها المرفق صورته إلى السادة المهندسين بشركة « المقاولون العرب » لوقف أعمال الهدم التي تتم في حائط جدار القبة الفاصل بين القبة وصالة الحرم ، وذلك لحين البت في الموضوع بعد العرض على اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية وقد أشار ممثلو شركة « المقاولون العرب » بما يحمل معنى جارى إتمام الهدم في الحائط المذكور نتيجة أعمال التكسير السابقة .

كما نظرت اللجنة أيضا مذكرات مدير منطقة آثار شمال القاهرة الإسلامية والمرفق صورته ، والذي يفيد فيها بأن أعمال الهدم في ضريح الإمام الحسين قد بدأت يوم الأحد ٢٠ يناير سنة ١٩٨٥ بالحدار الفاصل بين الضريح وصالة الحرم ، وقد انتهى الهدم حتى مستوى سطح الأرض ، كما أن الهدم بدأ بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٨٥ بمحيط الضريح الذى يوجد به حجرة المخلفات النبوية الشريفة ، وما زالت أعمال الهدم في جدران الضريح تتم بسرعة رغم إخطارهم بوقف الهدم يوم ٢٠ يناير من مفتشة الآثار المتدوية القائمة هناك حيث كتبت هذه المذكرة وعرضت على اللجنة .

١٩٨٥ ، والذي انتهى فيه الرأى الأخير بوجهة نظر الشركة فى التوسعة التى كانت قد رفضتها اللجنة الدائمة فى اجتماعها فى ١٩٨٤/١٢/٣ ، والذي طلبت فيه أيضا من وزارة الأوقاف ومن ممثلى هيئة الآثار وشركة « المقاولون العرب » عمل رسوم هندسية جديدة على أساس التوسعة التى رفضتها اللجنة من قبل والتي تتناقض مع الموصفات الأثرية وعن الأبعاد والطابع التاريخى للضريح ، والذي يترتب عليه أيضا - كما أوردت من قبل - ضرورة فك المكدنة والباب الأخضر بما يترتب عليه من آثار خطية على هذين الأثرين البالغى الأهمية واللذين يعودان إلى العصر الفاطمى والعصر الأيوبي والعصر العثمانى ، وقد تقدمت الشركة إلى آخر المذكورة لا أطيل على حضراتكم .

وانتهى الأمر إلى أن أعضاء اللجنة قدموا استقالتهم جميعا وأبرقوا باستقالتهم إلى السيد رئيس الجمهورية ، والسيد رئيس مجلس الوزراء ، والسيد رئيس مجلس الشعب ، ولدى صورة هذه البرقية وجاء بها مايلى :

« السيد رئيس الجمهورية .

السيد رئيس مجلس الوزراء .

السيد رئيس مجلس الشعب .

جميع أعضاء اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والمخولة وحدها بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بتحديد أية مواصفات لأعمال الترميم فى تراثنا الأثرى . والمشكلة من أساتذة الآثار وأساتذة العمارة الإسلامية والتاريخ الإسلامى والحضارة الإسلامية فى الجامعات المصرية ، وكذلك خبراء الترميم من الأساتذة المهندسين فى الجامعات وداخل هيئة الآثار المصرية ، يرون أنفسهم مضطرين إلى تقديم استقالتهم جميعا من اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية ، وذلك لعدم قدرتهم على تحمل مسئوليتهم العلمية والتاريخية إزاء تراثنا الأثرى ، فى ظل ظروف محاولة فرض تعديلات خطية فى قبة الحسين والضريح سوف تؤدى إلى تغيير معالم الأثر برمتة » .

هذه هى صورة البرقية التى أرسلت إلى المؤسسات الدستورية الثلاث ولقد كنت دائما موضوعيا فى أى حديث أطرقه فى هذا المجال ونحت هذه القبة ، ولذلك يسعدنى جدا أن أستمع من السيد وزير الثقافة إلى ما يحدد ما ترسب فى ذهنى وفى ضميرى من هذه البيانات ، والله الموفق .

والسلام عليكم ورحمة الله .

(تصفيق من المعارضة) .

السيد وزير الثقافة :

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى فى محكم كتابه الكريم :

« وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلَهُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَعْمَلُونَ » .

(صدق الله العظيم)

السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الشعب ، الزميلات والزملاء أعضاء المجلس الموقر :

هو يوم جديد من أيام هذا الصرح الشايع ، يوم يسطر في تاريخ هذا المجلس صفحات شع وميضها بحثا عن الحقيقة واستكشافا للتوايا ، نعم هو يوم يضيف فيه مجلسكم الموقر إلى رصيد إنجازاته إنجازا في لحظات تتكرر ، ومواقف تسجل ، إذ لا شيء تحت هذه القبة أكبر من الحق ، ولا لسان ينطق بغير الحق ، ولم لا ، والخالق سبحانه وتعالى أسمه الحق ، فتحية لهذا المجلس الذي يكون لكل نوابه مع كل يوم مبادرة ، وتحية خاصة أتوجه بها إلى السيد الزميل الأستاذ ممتاز نصار صاحب هذه المبادرة .

السيد الدكتور رئيس المجلس ، الأخوات والإخوة أعضاء المجلس الموقر :

في استجابة فورية من الحكومة كان حرصى اليوم على المثول بينكم أرد على استفساراتكم ، واستشرف العدل في ساحتكم فأستلهم النور من وحى قراركم ، وذلك عن إدراك عميق بأننا جميعا شركاء قرار ، وأن قرارنا الواحد هو احدى قرار ، وإذا كان طلب الإحاطة قد تناول عديدا من التساؤلات ، فإننى أستاذن المجلس الموقر أن يكون للحكومة معه تفصيل ومع كل جزئية فيه مناقشة ، حتى تتضح الرؤية ويحول من خلالها اللبس .

وفي البداية فإن السيد الزميل الأستاذ ممتاز نصار قد استهل طلب الإحاطة المقدم منه بالقول بأنه قد جرت في الأيام القليلة الماضية تعديلات خطيرة في قبة الإمام الحسين رضى الله عنه وأرضاه ، وفي الضريح قد سببت تغييرا في معالم هذا الأثر الإسلامى ، وتغييرات جذرية في طابعه التاريخى ، وهنا أبادر فأقول قول الواثق وبقرة الحق ، إنه حتى لحظة مثولى أمام حضراتكم لم نجر أية أعمال إنشائية تمثل تغييرا في قبة الإمام الحسين أو ضريحه ، ومرد ذلك أن هذه الأعمال الإنشائية لم تبدأ بعد وذلك مرده أيضا لاختلاف وجهات النظر حول الشكل النهائى الذى سوف تكون عليه هذه الأعمال ، جهات متعددة ، كل جهة تقترح رأيها سواء كانت وزارة الأوقاف وهى الجهة المشرفة على هذا المسجد ، أو كانت هيئة الآثار وهى الجهة المنوط بها الجزء الأثرى أو الأجزاء الأثرية في هذا المسجد ، أو كانت شركة « المقلولون العرب » الجهة المنفذة لهذه الأعمال جميعا .

وأود أن أؤكد أن الحكومة لن تسمح بأن تمتد يد أيأ كانت إلى هذا الأثر الإسلامى الرائع أو غيره من الآثار إلا في الإطار الذى يحدده قانون حماية الآثار ذاته والذى يعهد لوزارة الثقافة ممثلة في هيئة الآثار المصرية دون غيرها أعمال الصيانة والترميم اللازمة لجميع الآثار والمواقع والمناطق الأثرية والمباني التاريخية المسجلة .

السيد الدكتور رئيس المجلس ، الزميلات والزملاء أعضاء المجلس الموقر :

انتقل الآن إلى بقية أجزاء طلب الإحاطة ، وهناك أجزاء أخرى أضافها السيد الزميل ممتاز نصار صباح اليوم من واقع ما قرأه وما تلاه علينا من المحاضر الأخيرة ، وهنا يستلزم مزيدا من الإيضاح الذى يستند تقسيما لعناصر الموضوع ، وعناصر موضوع قبة الإمام الحسين رضى الله عنه وأرضاه وضريحه ترتبط بمواقف ثلاثة تشكل وحدة ولا تتجزأ ، أستاذن المجلس الموقر في تناولها على النحو التالى :

أولا ... قضية ترميم القبة والضريح .

ثانيا ... رأى اللجنة العلمية المختصة والمتخصصة في هذه العملية .

ثالثا ... الربط بين ترميم القبة والضريح ورأى اللجنة .

ومن خلال هذه المواقف الثلاثة سوف أتناول موضوع طلب الإحاطة المعروض .

نأتى إلى قضية ترميم قبة الحسين وضريحه ، وقد قالت فيها هيئة الآثار رأيا في خطاب وجه إلى وزارة الأوقاف في أعقاب اجتماع اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية بتاريخ ١٠/٨/١٩٨٢ ، أى منذ نحو سنة أو أكثر ، حيث أكد هذا الخطاب على أن اللجنة رأت ضرورة التعامل مع القبة من موقع أثريتها الثابتة علميا ، وأن يكون هذا التعامل في نطاق القوانين الصادرة لحماية الآثار وألا تتخذ أى إجراء هندسى إلا بعد إقراره من هيئة الآثار الإسلامية وتنفيذه تحت إشرافها .

وهنا يثور تساؤل : وهل فرطت وزارة الأوقاف في هذا أو ذاك ؟ ويكون الجواب بالقطع لا .. فحماية مسجد الحسين جزء عزيز من رسالتها ، ومن منطلق هذه الرسالة كان موقفها استجابة لما تقوله هيئة الآثار ، وحفاظا على هذا الأثر الخالد ، هذا أو ذاك هو ما جعل وزارة الأوقاف لا تخطو خطوة دون أن يكون لهيئة الآثار الرأى ، أو أن تتخذ إجراء دون أن يكون لهيئة الآثار القرار في إيقاع عمل يراعى بكل الدقة تنسيق الخطوات وتناسق الإجراءات ، وخشية أن يقول البعض أو ينادى بذرائع الضغوط أو إجماعات التأثير ، فقد حرصت وزميلي السيد وزير الأوقاف على ألا يكون لنا دور أو أن نشارك في دراسة ، بل أجددى لا أبالغ إذا قلت إن كلينا قد اتفق على ألا يكون من رأينا البدء إلا بعد أن تنتهى اللجان العلمية ، لنقول نحن لهذه اللجان آمين ، وليس كما يحلو للبعض أن يصورَ البلد كله بأنه يقول ، آمين على كل إرادة للمقاولين .

وتعضى الأيام وتمر الشهور بل نوشك أن تمضى سنوات دون أن تفرغ اللجان من مشكلة الاتفاق حول قضية ترميم قبة الحسين وضريحه . ويزداد الموقف خطورة ، وحضراتكم أكثر الناس علما بأنه ما من حديث صغير أو جسيم إلا ويرتب المسؤوليات السياسية والدستورية في ساحة محكمة التاريخ هذه التى أنتم قضائها ومثلو الإدعاء فيها ، هنا فقط وقبل أيام قليلة وجدنا أن الموقف جد خطير ، وأن حسم القضية قد أصبح ملحا ، وليكن لكل اللجان موقفها أمام التاريخ ، فإما أن يبدأ العمل أو أن تنصرف لتعلن أننا قد اتفقنا على أن يكون هناك عمل ، وعلى أساس ذلك دعا زميلي السيد وزير الأوقاف إلى اجتماع موسع في رحاب مسجد الإمام الحسين « رضى الله عنه وأرضاه » ضم كل من له علاقة بقضية الترميم أو التوسيع ، وليس كما قالت الأستاذة الدكتورة نعمات فؤاد « التوسعة » في مقال لها صورت فيه من اجتمع في رحاب بيت من بيوت الله على أنهم أناس متآمرون على حساب تراث هذا البلد الذى يهدد في أقدم بقعة ، وفي تجاوز عما قيل أو يقال فإننى أطرح أمثلة : ألمح زملائي أعضاء المجلس الموقر وهى تدور بخلد كل واحد منهم ، هل فرط أى من المجتمعين في رأى أو صادر على وجهة نظر ؟ أقول لا . هل خالف المجتمعون ما أشار إليه الحاضرون من هيئة الآثار أو وزارة الأوقاف أو غيرها من الجهات التى كانت ممثلة في هذا الاجتماع ، وقد كنت حريصا كل الحرص على أن يبدى كل منهم ما يمن له من أمور ؟ أقول : لا . هل جاء قرار المجتمعين عما انتهت إليه توصيات اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية وهى موضوع طلب الإحاطة ؟ أقول : لا . هل اتصل أى منا بأى عضو في هذه اللجان ليعارس عليه ضغطا أو يطلب إليه رأيا ؟ أقول : بكل الصدق — لا إذن فيم كل هذه الضجة التى ثارت ؟ تلك مسألة أخرى سوف أتعرض لها بعد أن أتناول الموقف الثانى من عناصر موضوع قضية ترميم قبة الحسين وضريحه ، وهو الخاص برأى اللجنة العلمية المختصة والمتخصصة في هذه القضية .

السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس ، الزميلات والزملاء أعضاء المجلس الموقر :

إن اللجنة الدائمة للآثار ، هى لجنة علمية متخصصة ، ولا يجوز طبقا لقانون حماية الآثار ، إجراء أى عمل من أعمال الصيانة أو الترميم اللازمة إلا بتريخيس من الهيئة بعد موافقة هذه اللجنة وقد جاء هذا النص لحكمة ضرورية توخاها المشرع عند معالجة أثر بالصيانة أو بالترميم ، هذا هو دور اللجنة الدائمة للآثار فمن منا لا يحرص على التحكين لها في أن تقوم بهذا الدور . ومن منا لا يفعل ذلك ؟ حتى باقتراض تصوير الدكتورة نعمات فؤاد وهى عضو في هذه اللجنة عندما تكتب لتقول « وبالحقى على هذا البلد إذا آل مصيره إلى التجار أو الشطار بعد أن كان كعبة للعلم ، ومنار للدين وحى للإسلام » أعتقد أننا جميعا متفقون على احترام العلم ، وتقدير رأى العلماء .

ويسألني زملائي — إذن — ما رأى اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية في خصوص هذه القضية ؟ والمحاضر موجودة تحت يدي وسوف أبشرها بأمانتها مجلسكم الموقر للإطلاع عليها لمن يشاء من السادة الأعضاء ، وأقول من واقع ما تنطق به الأوراق ، إن اللجنة قد أوصت بالآتي :

١ — ضرورة الالتزام بمفهوم عدم إحداث أية تغييرات يمكن أن تؤثر على الأثر وطابعه ، كما جاء في اقتراح اللجنة الفرعية المنبثقة عنها الخاص بدراسة إمكانية وضع الأعمدة الخرسانية الحاملة للقبّة كما هو وارد بالرسم المعتمد داخل الجدران وربطها بجبيرة خرسانية فوق الأساسات المستمرة للضريح كيف هذا ؟ كيف نستطيع أن نركب الأعمدة ونقيم « الميدة » الخرسانية دون فك الجدران نفسها ؟ .

٢ — إن التصميم السابق تقديعه من شركة « المقاولون العرب » والمعتمد من الإدارة الهندسية ووزارة الأوقاف وهيئة الآثار ، ما زال في تقدير اللجنة هو الأساس الذي ينطلق منه أى تقدم في العمل سواء كان معماريا أو إنشائيا .

٣ — إن الحل الإنشائي الذي قدم من قبل الشركة وتمت دراسته في اللجنة الفرعية للآثار على الرغم من أنه يمكن أن يقدم حلوًا إنشائيًا نموذجية ، إلا أن القضية هنا ، قضية ترميم معماري أثري — ما زلت أتلو من تقرير اللجنة — « تختلف في مفهومها على جميع المستويات العلمية العالمية في الترميم والتي دورها عدم المساس بالأثر ، وعدم إحداث أية تغييرات مخالفة للأصل الأثري التاريخي ، وهي مقاييس عالمية في المفاهيم والفلسفات الترميمية حيث تضع الأثر والحفاظ عليه في المقام الأول سواء كان إنشائيا أو معماريا .

٤ — وافقت اللجنة على ما ورد بالتقرير العام المقدم من اللجنة الفنية المشكلة بقرار من اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية في ١٩٨٤/١١/٢٦ بشأن عمل شهادات وصلات للمعدنة والبعث عن أساسات الباب الأخضر وذلك كإجراء وقائي لهذه المعدنة الأيوبية الأصلية والفريدة من نوعها في العمارة الإسلامية في القاهرة والعالم الإسلامي . أما بالنسبة للمحل الكائن أسفل المعدنة فقد رأت اللجنة ضرورة إخلائه وقيام وزارة الأوقاف باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تنفيذ عملية إخلاء هذا المحل بصفة مؤقتة حتى انتهاء أعمال الترميم » .

تلك خطوط لرأى اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية من واقع ما لدى من محاضر اجتماعاتها أشرف — كما قلت — بإبداعها أمانة في مجلسكم الموقر ونأني الآن لاجتماع الهيئة الوزارية لبعض المسؤولين من الحكومة في رحاب مسجد الإمام الحسين رضي الله عنه وأرضاه يوم ٧ يناير الماضي وأقول إنه قد اتصل بي السيد الزميل الدكتور وزير الأوقاف وقال لي إنني أريد أن نجتمع معا مع بقية السادة المسؤولين عن عملية الترميم والتجديد في رحاب سيدنا الحسين عقب صلاة الظهر ، قلت على الرحب والسعة وتوجهت بالفعل قرابة الساعة الحادية عشرة وحضر في هذا الاجتماع مع السيد وزير الأوقاف السيد محافظ القاهرة ، والسيد رئيس مجلس إدارة شركة « المقاولون العرب » ، والسيد نقيب المهندسين ، وقد طلبت من هيئة الآثار ممثلة في رئيسها أن يكون حاضرا وإن كان لم يحضر إلا أنه أرسل السيد رئيس الإدارة المركزية للآثار الإسلامية ، وهو الأستاذ « محمود الحديدي » — وهو موجود معنا هنا في شرفات هذه القاعة — وقد أصروا على وجوده معنا على أساس الاستعانة به إذا ما أراد المجلس الموقر هذا ، وكذلك كل المهندسين المعنيين سواء كانوا من شركة « المقاولون العرب » المنفذة للمشروع أو هيئة الآثار أو من وزارة الأوقاف ، فقد اجتمعنا جميعا في رحاب سيدنا الحسين واستعرضنا جميع وجهات النظر الخاصة وقد أبدى كل طرف من الأطراف ما عن له أن يقوله من آراء واتفقنا جميعا على أن العمل يجب ألا يتوقف ولابد من سرعة إنهاء العمل وخاصة أننا أمام مكان له قدسيته وله احترامه في قلب كل مسلم وفي قلب كل مواطن .

وقد كانت هناك عدة نقاط أثبتت في هذا الاجتماع ، فقد أثار المقاولون عدة نقاط فنية ، وأثار المهندس المكلف من وزارة الأوقاف عدة نقاط فنية ، وأثار السادة مهندسو ومثلو هيئة الآثار عدة نقاط فنية ، فتوجهت إلى الجهة التابعة وهي هيئة الآثار

كى أستفسر عن العناصر الأثرية الموجودة في رحاب مسجد سيدنا الحسين ، وقد أفادوا بأن العناصر الأثرية الموجودة في رحاب سيدنا الحسين هي الآتى : المذبة والباب الأخضر والقبعة من الداخل ، فتساءلت ماذا تعنون بالقبعة من الداخل ؟ أليست القبعة من الخارج أيضا عنصرا أثريا ؟ ! فقالوا لا ، إن القبعة من الخارج بها شروخ واتفقنا جميعا على أن نعالج هذه الشروخ كما اتفقنا في المحاضر السابقة على أن تبنى قبة جديدة سواء كانت خرسانية أو هيكل معدنية ، حسبنا نتفق معا ، أما عناصر القبعة من الداخل فهي عبارة عن عناصر خشبية « وإزارات » ورسومات ونقوش خشبية فهي عناصر أثرية لابد أن نحافظ عليها ونعيد تركيبها كما كانت وهذه هي مسئوليتنا في أن نقوم بترميمها ونعيد تركيبها كما كانت ، فلماذا الخلاف إذن ؟ هل هناك عناصر أثرية أخرى ؟ قالوا إنه يوجد عنصر أثري آخر هو محل الخلاف ... وهو الحائط الذى يحمل القبعة ... وهنا أفاد السادة مهندسو شركة « المقاولون العرب » بأن هذا الحائط يسبب مشكلة أو أكثر من مشكلة فأول هذه المشاكل أن هذا الحائط به شروخ ومبنى بعرض ١٨٠ سم من الطوب ومونة عبارة عن طين ومملوء من الداخل بكسر الطوب والطين ولابد من معالجته ، ولذلك رأينا ... كاقترح ... أنه بمناسبة إجراء هذا الترميم في نهاية القرن العشرين لا يصح أن تقوم مصر بمهندسيها وبأبنائها بعمل يشويه التقصان أن تقلل من حجم الحائط إلى نحو ٤٠ أو ٥٠ على أنه يستفاد من هذه المساحة في توسعة مزار الضريح هذا رأى قد استمعت إليه اللجنة مثلما تطرح عليها كل الآراء ، إلا أن السيد المهندس إسماعيل مرعى ممثل وزارة الأوقاف قد أبدى عدم موافقته على هذا الاقتراح بحجة أن هذا يمثل تعديلا في الحائط الأثرى فضلا على أن التوسعة في المزار سوف لا تترك مجالا لوضع القبعة على الحائط في وضعه الجديد مما أثار كثيرا من الجدل بينه وبين مهندسى شركة « المقاولون العرب » والآثار .

وقد رأينا حسنا لهذا الجدل الذى قد يطول أمره أن يتوصل هؤلاء إلى حل يحقق كل الأغراض من توسعة المزار ... وهذه أمر مرغوب فيه ... وتركيب القبعة من أعلى كما هي بطريق الضم من أعلى بالمقرنصات بحيث يكون حلا فنيا معماريا ، وقد وافقوا على دراسة هذا الموضوع بهذا الشكل على أن يقدموا ما يتوصلون إليه بحيث يكون محققا لما أثنائه من قبل وسوف نوافق عليه مباشرة .

هذا ما حدث بالضبط في الاجتماع الموسع الذى عقد في رحاب سيدنا الحسين وقد طلب منهم تقديم الرسومات إلى مكتبى بوزارة الثقافة يوم الخميس الموافق ١٢ يناير ، ولما أحضروا ما طلب منهم من رسومات في التاريخ المحدد رأيت أن يطلع عليها المختصون بهيئة الآثار لدراستها وذلك نظرا لأنهم كانوا في عجلة من أمرهم ، ونظرا لأننى لا أفهم في الرسوم الهندسية .

بعد ذلك سافرت إلى محافظة أسوان لافتتاح مدينة « الكاب » وقبيل سفرى اتصلت بالأستاذ محمود الحديدى رئيس الإدارة المركزية للآثار الإسلامية وسألته عما إذا كانت قد وصلت الرسومات أم لا ؟ فكان جوابه بأنها لم تصله وأنه سوف يتصل بالمهندسين ويعرضها على اللجنة الدائمة ، ثم حدث بعد عودتى من أسوان يوم ١٩٨٥/١/٢١ أنه قد اتصل بى رئيس مجلس إدارة شركة « المقاولون العرب » وسألنى عن الرسومات التى أرسلها ولم يناقش فيها أحد ؟ فما كان منى إلا أننى أخبرته بعدم علمى عن وصول الرسومات من عدمه ، ووعده بأننى سوف أقوم بالاتصال برئيس هيئة الآثار ، وقد طلبته بالفعل وكان في اجتماع اللجنة الدائمة وسألته عما إذا كانت اللجنة قد درست الرسومات التى أرسلتها إليه ؟ فكان رده أن اللجنة لا تقبل فرض الرأى عليها وأنها تقدم استقالتها ، فقلت له إن مسألة الاستقالة ، مسألة تنظيمية ، إنما عليكم أداء العمل الموكل إليكم ثم استقبلوا كما تريدون ولم تناقش أية تفصيلات أخرى خلاف هذا .

وإننى لاتساعل هل أعتدى أحد على القرارات التى صدرت عن اللجنة الدائمة ؟ وهل نال أحد منها ؟ أم أنها رغبة لدى البعض في تصفية حسابات لا يعلم المجتمعون عنها في مسجد سيدنا الحسين يوم السابع من يناير سوى إحساس من خلال ما ينشره هذا البعض ، دمعا للحقيقية وتشويها للصور الكريمة رغم احترام ما يقال ووضع ما يبدى من رأى موضع التقدير ، هذا إلى حد أننى شخصيا بعد اجتماع الحسين الأخير ، وعندما عرضت على الرسومات الخاصة بالموضوع طلبت إلى الجهات القائمة بهذه المهمة التوجه إلى هيئة الآثار ليكون للجنة القرار ومنها الرأى .

السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس ، الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الموقر :

عذرا إن كنت قد أطلت ، فهي قضية تمس مشاعر كل المسلمين ، هي قضية تتصل بالروح والإحساس ، ليس الموقف زعما بالإصلاح أو تسلا للالتجار بها ماديا أو إعلاميا كما نشر وكما نشرته وقالته الدكتور نعمات فؤاد ، فالقضية أكبر من أن تتناولها بمواقف شخصية أو نطرحها على الرأي العام من خلال محادثات تليفونية لا يعلم عنها أحد سوى أطرافها حتى ولو صورها بعض الأطراف بصورة أخرى فهي ليست كما تكتب الدكتور نعمات فؤاد في صدر مقال لها بجريدة الشعب يوم ١٥ يناير الحالي لتقول :

« إن القول بنشر هذا الموضوع سابقا في صحف المعارضة كفر » ، فهو قول يدمغ الديمقراطية ، بل يلغيا « وخاصة أن الصحف القومية ليس لها من اسمها نصيب إذ هي في واقعها حكومية لا تنشر الرأي الآخر » وإذا كان هذا قول الدكتور نعمات فؤاد في برقية لها إلى السيد رئيس الجمهورية فإني أتساءل : هل صحف المعارضة لا تعد قناة يعرض من خلالها كل رأى ؟ وهل الصحف القومية التي تكتب فيها الدكتور نعمات فؤاد أسبوعيا — مما نقرأها بأعجاب وتقدير — ترفض أن تنشر لها مقالا توضح فيه رأيها في موضوع قبة الإمام الحسين وضريحه ؟

وأود أن أوضح لكم أننا جميعا نحترم صحف المعارضة تعبيرا عن الرأي عندما تكتب لتتقدنا وكذلك نقدر الصحف القومية لأنها تكتب كل يوم لتتقدنا — أيضا ، وإذا كانت الدكتور نعمات فؤاد قد نسيت أو تناسلت فما زلت أذكر ثلاثة بلاغات تقدمت بها على صفحات مجلة المصور في شهر يونيو ١٩٨٣ قبل انضمامها إلى اللجنة الدائمة لهيئة الآثار ، فقد تعرضت في هذه البلاغات إلى ما حدث في الآثار الإسلامية ومن المسئول ؟ ولقد كان لما كتبه أكبر دافع في نفسي على الانطلاق نحو الآثار الإسلامية ، ومن هذه البلاغات انتقادها الشديد لما لحق « بسبيل أم عباس » من أضرار دون أن تذكر كلمة واحدة عندما عاد السبيل إلى أبداع صورة وأجمل مزار ، وبعد كل هذا تأتي لتقول إن الصحف القومية لا تنشر الرأي الآخر !! إن صحف المعارضة من وجهة نظر الحكومة عندما تنتقد فهي صحف وطنية ، وإن الصحف القومية عندما تنتقد هي صحف وطنية ، ولتأذن لي الدكتور نعمات فؤاد أن أقتبس عبارة لها من كتاب أهدته لي عن مشروع هضبة الأهرام وفيه تقول « إن النقد واجب ولاء للوطن وواجب ائثار بالدين الذي وصف المؤمنين بأنهم « يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » هذا هو النقد ، أما وصف الناس بأنهم متأثرون للالتجار بآل البيت ، فإني أعتقد أنه لا يدخل في عداد هذا النقد .

السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس ، الإخوة والأخوات الزملاء أعضاء المجلس الموقر :

بعد كل ذلك ، في تقديري أن الصورة قد غدت واضحة ، وأن ترتيب الاستقالة الجماعية لم يكن بسبب تغييرات في قبة الإمام الحسين ، وأنه رغم عدم إخطاري رسميا بهذه الاستقالة — بوصفي الوزير المسئول — ولم تقدم لي ، فإنه قد نعي إلى علمي أن اللجنة قد اجتمعت أول أمس الموافق الخميس ١٩٨٥/١/٢٤ م بغير الدهشة ، ففي الوقت الذي تقدم فيه زميلي السيد المستشار ممتاز نصار بطلب إحاطة عن استقالة اللجنة يوم ١٩٨٥/١/٢٣ فإذا بها تجتمع في اليوم التالي وهو يوم ١٩٨٥/١/٢٤ ، فهذا أمر عجيب يشع منه نوايا بعض المحرضين عليها ، وإني أعجب لأمر لجنة ترك الميدان وتعلن استقالتها التي لم أبلغ بها ثم تأتي لتجتمع يوم الخميس ٢٤ يناير الحالي ، وأكرر أنه بعد تقديم زميلي لطلب الإحاطة ، فإني أعجب لأمر هذه اللجنة وهي تضمن محضر اجتماعها عبارات تتناقض مع مسئولياتها ، وإني أقول رغم ذلك ومن اقتناعي بأن صاحب القضية لا يستقبل دفاعا عن حق مهما كلفه ذلك من اضطهاد أو معاناة أو ضغوط ، مما يعطي الفرصة للبعض للقول والقال ، ورغم ذلك فإن أسباب الاستقالة لا دخل لها بقبة الحسين وضريحه ، ولكنها استقالة مبيتة ، أعلنتها الدكتور نعمات فؤاد على لسانها وبقلمها في مقالها الذي أشرت إليه في ١٥ يناير الماضي عندما اختتمته بقولها وبعد ، فإذا كان المناولون قد بيتوا أمرا أن

يطرقوا الأبواب الخلفية أو الوزارية متخطين اللجنة الدائمة للآثار ، فإن اللجنة بالإجماع ستعلن على ربوس الأشهاد ما دار ويدور معززا باستقالتها .

السيد الدكتور رئيس المجلس ، الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الموقر :

لقد طرحت على المجلس الموقر ما دار ويدور ، ولزميلي وأستاذي الأستاذ ممتاز نصار أقول إن : قول الصديق صفة فيك ، وأترك لك العدل حكما منك ، ولجلس الشعب الموقر أؤكد أنه لا تفريط في أي جزء من آثارنا ، فقية وضريح الحسين جزء غال في نفوسنا ، في احترام وتقدير لرأي العلم والعلماء ، وما تفضلت سيادتكم بتلاوته علينا من محاضر اجتماعات باطلة في كل ما جاء بها ، لأنها حاولت أن تنحرف عن الرسالة المتوسطة بها فهذه اللجنة قد سجلت خوفها على المذنة والباب الأخضر ، ولقد سلمنا في اجتماع الحسين يوم ٧ يناير بأن المذنة مقدسة وأن الباب الأخضر مقدس لا يقترب أحد منهما ، اللهم إلا إذا اقتربوا بصلبه بالطريقة الهندسية المعروفة لتقويمه ولحماته ، ولقد أوضحت اللجنة الدائمة أنها غير متسببة في تأخير العمل ، وإلى أسأل السيد المستشار ممتاز نصار عن البلاغ الذي تلاه في محضر الجلسة لوقف العمل وغيره من البلاغات ، متى يتوقف العمل ١٩ إذا كانت القبة قد أزيلت منذ مدة طويلة ، فعندما اجتمعنا في رحاب الحسين لأول مرة كانت القبة قد أزيلت وأزيل جزء كبير من الحائط منذ فترة طويلة ، لأن العمل كان جاريا فيها لأن القبة كانت مهددة بالوقوع في أية لحظة على الزائرين والمصلين ، إلى جانب أن العناصر الأثرية كانت في حوزة هيئة الآثار باعتراف رجال هيئة الآثار ومهندسيها ، وفي هذا الاجتماع قرروا أن هذه الأجزاء يمكن إعادة ترميمها ، على الرغم مما قيل إنها تالفة وأصبحت خطاما بددا ، مع العلم بأن هيئة الآثار تقوم بترميم الآثار المتهاكة والبالية لما لديها من إمكانيات وخبراء في هذا المجال وقد حدث ذلك عند إعادة ترميم القلعة وغيرها من المساجد الأثرية ، ويقال الآن إن اللجنة لم توقف العمل في المشروع منذ بدايته حتى الآن ، فما إذن تلك البلاغات التي تلاها السيد العضو مقدم طلب الإحاطة ١٩ وهنا أود أن أؤكد أنه لم يكن هناك قرار بالتوسع أثناء اجتماع اللجنة يوم ١٩٨٥/١/٧ بمسجد الحسين ، وكان هناك اتفاق على تقديم دراسة وكان المقصود من هذا الاجتماع دفع عجلة العمل وتجميع الآراء التي تعددت حول عملية الترميم ، وقد طالبنا بتحديد عناصر الموضوع حتى يمكن البدء في تنفيذ هذا المشروع ، ولم يذهب أحد لكي يحصل على مقابل مادي من هذا الاجتماع أو يعطى مشورة فنية ، ويجب ألا نثير مثل هذه المسائل أو ننقب عنها خاصة في المشروعات القومية الهامة ، وأعتقد أن هذا الأسلوب يعطل العمل ويعوقه ، ومسئوليتنا الدستورية كوزراء أن ندفع عجلة العمل في أي مشروع وأن نحث الأجهزة التابعة لنا على القيام بأعمالها على خير وجه ، وأكرر أن مسئوليتي الدستورية أمام حضراتكم أن أتابع العمل في مشروع يخضع لوزارة الثقافة وليس مسئولية اللجان وأترك المسائل الفنية للمتخصصين ، وإنني كمسؤول سياسي يجب على الحفاظ على مصالح الشعب والدفاع عنها ، وأعتقد أن قبة مسجد سيدنا الحسين تهم كل الشعب ، ولقد استمرت مناقشة موضوع ترميم قبة المسجد أكثر من عام ونصف ولم تصل اللجان إلى حل قاطع لها .

وبالنسبة لحائط القبة فسوف لا يخفى سمكه للتوسعة ، وقد اتفقت الآراء على فك الحائط ليتم تركيب الأعمدة اللازمة لحمل القبة الخرسانية أو المعدنية المقرر إقامتها ، وليست هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها فك أجزاء من الآثار ، ونخير شاهد على ذلك ما قامت به هيئة الآثار عند ترميم القلعة حيث تم فك حوائطها وكذلك الحال بالنسبة للمساجد الأثرية التي قمنا بترميمها حيث تم فكها بالكامل ولم يعترض أحد على ذلك ، وأعتقد أن القصد من هذا كله هو التعطيل والشوشرة وليس القصد هو تحقيق المصلحة العامة .

السيد الدكتور رئيس المجلس ، الإخوة الأعضاء :

أقرر أمامكم أن العمل يجري على ما يرام في ترميم قبة وضريح سيدنا الحسين ، والمنوط به تنفيذ هذه الأعمال هي شركة « المقاولون العرب » وهي شركة قطاع عام تابعة للدولة ، وقد أسندت إليها هذه العملية عن طريق وزارة الأوقاف .

وتقوم هيئة الآثار المصرية بمتابعة الأعمال الفنية في العناصر الأثرية عن طريق لجنتها المتخصصة ، وفي نفس الوقت أطمئن المجلس المقرر والمواطنين أنه لا تغيير للعناصر الأثرية ، وإنني مسئول أمام حضراتكم ، وإذا حدث أى تغيير للعناصر الأثرية فلن أرتضيه ولن أوافق عليه من واقع مسؤوليتى الدستورية أمام مجلسكم المقرر .

وختاماً أعود إلى قول الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم :

بسم الله الرحمن الرحيم

« اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ ، وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ » .

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(تصفيق) .

رئيس المجلس :

شكراً للسيد الوزير ، ونظراً لكثرة التفاصيل فأذنوا لي أن أخص هذا الأمر وأوضح المشكلة باختصار شديد ، فقد تفضل السيد الوزير بالقول إن هناك اختلافاً في وجهات النظر ، وإن أى تعديل لن يتم إلا بموافقة وزارة الثقافة ممثلة في هيئة الآثار ، وإذا أردنا أن نتبين الخلاف في وجهات النظر ، فهو على النحو التالي :

أولاً - هناك اتفاق يبعد عن الخلاف بين اللجنة العلمية للآثار والهيئات المسؤولة عن التنفيذ وهو ألا مساس بالمتحف ، ألا مساس بالقبعة ، ألا مساس بالباب الأخضر ، ألا مساس بالعناصر الأثرية للقبعة من الداخل .

ثانياً - ينحصر الخلاف فيما يتعلق بالجلدران ، فالجلدران لابد من إدخال إصلاحات عليها ، وكما تفضل السيد الوزير وأوضح أن تقرير اللجنة الدائمة للآثار أقر تركيب الأعمدة الخرسانية داخل الجلدران وهنا يثار تساؤل : هل سيتم بناء الحوائط بالخرسانة وبالتالي سيقل حجمها فيحدث توسيع ، أم سيحافظ على الحوائط مع تقويتها دون حلول توسيع ؟ وهذه هي نقطة الخلاف .

واعتقد أن السيد وزير الثقافة والسيد العضو ممتاز نصار سيتفقان على حصر نقطة الخلاف في هذه الجزئية ، فما رأى السيد الوزير ؟

السيد وثر الثقافة :

بالنسبة لهذه النقطة ، فإن ما ذكرته أمام حضراتكم من جانب المختصين أن الحائط لابد أن يفك حتى يمكن تركيب الأعمدة وعمل « الميده » ثم إعادة تركيبها بنفس صورتها وبففس العرض ١٨٠ سم ووجهة النظر التي أبدتها السادة المهندسون التابعون لشركة « المقاولون العرب » - والتي طلبت مناقشتها وتقديم الحلول الفنية فيها - هي أنه إذا تم فك الحائط وإعادة بنائه فليس هناك مبرر لجعل الحائط بسماك ١٨٠ سم ، إلا أن خبراء الآثار اعترضوا على هذا وقالوا أنها أثرية ، وبناء على ذلك وافقت على رأى خبراء الآثار . وقد أوضح السادة المهندسون بشركة « المقاولون العرب » أن الحائط مكسو من الداخل والخارج بعناصر رخامية ركبت سنة ١٩٤٦ ، سنة ١٩٦٢ حيث يجرى باستمرار تجديد وترميم هذا المسجد . وقد أورد محضر معانة اللجنة الفرعية التي شكلتها اللجنة الدائمة للآثار - وحضرها السيدة الدكتور نعامت فؤاد حيث إنها عضو في هذه اللجنة - أنه اكتشف بجوار حائط الباب الأخضر أعمدة أقيمت سنة ١٩٦٢ أساسها على عمق ستة أمتار ، إذن فلا خوف من إقامة أعمدة بعيدة عن الباب الأخضر الآن ، وليست هذه بدعة ، فقد تم توسيع مسجد السيد البدوي ، والحرم النبوي الشريف ومسجد السيدة عائشة رضى الله عنها وأرضها حيث فكت أعمدته بالكامل وأعيد تركيبه بمعرفة شركة « المقاولون العرب » فما المشكلة من عملية التوسيع ؟ وهذه هي نقطة الخلاف ، ولقد ذكر السيد المهندس إسماعيل مرعى مهندس وزارة الأوقاف أنه من الممكن قبول حل التوسعة إذا تم بأسلوب إسلامي ، والخلاف متوقف على أسلوب التنفيذ وليست هناك مشكلة فالعناصر الأثرية محترمة بالكامل كما ذكرت فإذا انتهى الرأى إلى بقاء الحائط كما هو فليس لدينا مانع ولم يفرض أحدا رأيا في هذا الأمر ، وشكرا .

رئيس المجلس :

بناء على المادة ١٩٧ من اللائحة الداخلية للمجلس ، لا يجوز أن تجرى مناقشة في موضوع البيان إلا إذا قرر المجلس ذلك ، فالموافق من حضراتكم على المناقشة بتفضل برفع يده .

(أقلية) .

رئيس المجلس :

إذن ، فالموافق على إقفال باب المناقشة في موضوع طلب الإحاطة بتفضل برفع يده .

(أغلبية) .

أين الحق في بيانك ياوزير الثقافة ؟

يقول الوزير بعد أن حاول جاهدا أن يحمل رئيس هيئة الآثار على الرد على فرفض لأنه في موقعه الفني يعلم صدق كل حرف قلته ويعلم ما يفعله الوزير مما ضاق به هو نفسه .

يقول الوزير الذى يصف نفسه بالصدق :

(لم تجر أية أعمال انشائية تمثل تغييرا في قبة الامام الحسين)

وأقول :

ان المقاولين العرب هدموا قبة الحسين وهشموا الازار الذهبى بآياته القرآنية فالذى حدث ليس تغييرا فحسب ولكنه ازالة ومحو تعاقب عليه المادة ٤٢ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣ الخاص بحماية الآثار يا وزير الثقافة .

ويقول وزير الثقافة :

(ان الأعمال الانشائية لم تبدأ لاختلاف وجهات النظر) أى وجهات نظر التى تعترف بها ؟ ان القانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣ يحتم أن يكون هناك وجهة نظر واحدة هي اللجنة الدائمة للآثار . أما المقاول فلا يصح أن يكون له وجهة نظر في التصميم بمعنى أن يصمم ويفرض تصميمه لأنه صاحب مصلحة لا سيما وقد تبين أن المقاولين العرب جمعوا تبرعات سنة ١٩٨٣ من أجل مقام الحسين تبلغ رقما عاليا وفتح حساب بها في بنك المهندس الذى يتبعهم ثم قبضوا من وزارة الأوقاف ربع مليون فمن مصلحة المقاولين أن توسع الأعمال لتبهر المبالغ .

ثم إن تعدد وجهات النظر ، اعتراف منك بالصراع الذى اضطر اللجنة إلى الاستقالة لاستحالة تحمل مسؤوليتها مع مقاولين يتدخلون في التصميم وهو ما لم يسمح به أحد ، ووزير يميل لهم بغير حق إذ رأى الفن للجنة الدائمة المختصة والمخولة وحدها في البت في شئون الآثار . ألم تتدخل يا وزير الثقافة في اجتماع اللجنة الدائمة إلى درجة أنك تسأل ممثل الأوقاف في اللجنة الدائمة المهندس اسماعيل مرعى لماذا لا يوافق وقد حضر اجتماع الحسين فقال لك الرجل : أنا عضو في اللجنة الدائمة ومتضامن معها هندسيا وحضاريا . ألم تنتقل السماعه وتكلم المهندس الدكتور كمال الدين سامح عضو اللجنة واستاذ العمارة الاسلامية بكلية الهندسة جامعة القاهرة ؟ ألم تؤنب رئيس هيئة الآثار الذى لا يسايرك إلى درجة جعلته يوقفك عند حدك ثم يكتب استقالته ؟

لقد ابتسم أعضاء اللجنة الدائمة عندما سمعوا بيانك في مجلس الشعب .
ألم ترسل إلى الدكتور قدرى في نهاية اليوم اللواء المراكبى لتهدئته ثم خاطبه مدير مكتبك مصطفى أنك
آمنت برأى اللجنة في توبة نصوح ؟

يقول الوزير الذى يصف نفسه بالصدق :
(حرصت وزميلي وزير الأوقاف على ألا يكون لنا دور أو نشارك في دراسة) .
وأقول :

إن اجتماع الحسين أفتى فيه وزير الأوقاف بأن المسجد غير مقدس .. والفتوى أثلجت صابر عملك
عثمان بك كما تدعوه أما أنت فقد حاولت املاء الموافقة على التوسيع في اجتماع اللجنة يوم ١٩٨٥/١/٢١ .
وأكبر دليل على هذا استقالتها التى أبت أن تقدمها إليك كما ذكرت .

لقد وقعت يا وزير الثقافة في المخطور وكشفت نفسك دون أن تدري أو يدري كاتب البيان .
وبعد هذا يقول الوزير الذى يصف نفسه بالصدق :
(كلانا قد اتفق على ألا يكون من رأينا البدء إلا بعد أن تنتهى اللجان العلمية لنقول نحن لهذه
اللجان : آمين) .

وأقول :
إن اللجنة الدائمة للآثار المختصة قالت رأيا قبل اجتماع الحسين فلو قلت آمين قبل الاجتماع لرفضت
الاجتماع أساسا أو قدمت استقالتك بعد الاجتماع لأنه ضد اللجنة ويتجاهلها ويتحداها .
يقول الوزير الذى يصف نفسه بالصدق .

(قبل أيام قليلة وجدنا الموقف جد خطير)
وأقول :

فسر نوعية الخطورة أليس لأن القبة مهدمة ومكشوفة وهو ما لم نجرو على ذكره في بيانك .
أما زميلك الذى تشير إليه وهو وزير الأوقاف . تقول في بيانك (انه دعا إلى اجتماع الحسين ...)
وأقول :

ما الذى دعاه إلى هذه الدعوة ؟ أو من الذى دعاه إلى هذه الدعوة ؟ بعد أن قالت اللجنة رأيا ؟ يريدون أمرا ويريد الله أمرا ويأى الله إلا ما يريد . وتلوت قوله تعالى (الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل . فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم السوء واتبعوا رضوان الله والله ذو فضل عظيم) .

آل عمران ١٧٢ ، ١٧٣

ويتساءل وزير الثقافة الذى يصف نفسه بالصدق فى براءة شديدة (هل فرط أى من المجتمعين فى رأى أو صادر على وجهة نظر ؟) .

وأقول :

اجتماع الحسين دار كله حول فرض التوسيع وهو ضد رأى اللجنة الدائمة الذى رفضته رفضا كاملا . وهذا التوسيع تغيير فى معالم الأثر وهذا ضد القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ويتساءل الوزير الذى يصف نفسه بالصدق :

هل اتصل أى منا بأى عضو فى اللجنة لممارس عملية ضغط أو يطلب إليه رأيا ؟

وأقول : لقد فعلتها يا وزير الثقافة كما سبقت الإشارة بلى أبلغنا هذا لرئيس الوزراء الذى طلب منا سحب الاستقالة اعتزازا بنا مما يحتم عليك ، فى منطق العقل ، أن تستقيل احتفاظا بالبقية الباقية مما يحتفظ به الرجال .

إنى أسألك يا وزير الثقافة :

إذا كنت تحرص على التمكين لدور اللجنة لفهم المشكلة اذن ؟ ويقول الوزير الذى يصف نفسه بالصدق كلاما متداعلا غامضا فى عمد عن اللجنة الفرعية برئاسة الدكتور كمال الدين سامح استاذ العمارة الاسلامية . قل فى وضوح : ان اللجنة الفرعية رفضت فى حسم وفى غير موازنة الأعمدة الخرسانية فلا تحسب أنك حين تلوى مسار التعبير، توهم أحدا أن اللجنة اقترحت أعمدة. إنه اقتراح المقاولين الذين يريدون خلق أعمال تبرر قبض مليون وثمانية وثمانين ألفا غير ما جمعه تبرعات الذين ويقول الوزير الذى يصف نفسه بالصدق :

(إن تصميم المقاولين العرب ما زال فى تقدير اللجنة هو الأساس الذى ينطلق منه أى تقدم فى العمل) .

وأقول :

لقد رفضت اللجنة تصميمهم وأثبتت رفضها في محاضر رسمية . وهل المقاول يصمم ؟ ويقول الوزير الذى يصف نفسه بالصدق .

حسابات قديمة .

أى حسابات يا وزير الثقافة .. هل هضبة الأهرام التى ذكرتها حسابات شخصية لى يا وزير الثقافة . اذن جردت نفسك بيدك من مصريتك ومن مسئوليتك .

إن هضبة الأهرام حسابات كل مصرى بل انها لو كنت تذكر كانت حسابات العالم المتحضر كله الذى أدان شركة هونج كونج وأيد الحق المصرى فى الحفاظ على الهضبة فأى حسابات يا وزير الثقافة . أنا يا وزير الثقافة لست ممن يعملون بالتجارة أنا ممن يحملون القلم ويشغلون بالفكر .

ويدافع الوزير صديق المقاولين العرب عنهم وينفى صفة المهدف المادى والاعلامى . وأقول :

اتنكر يا وزير الثقافة أن المقاولين يتعاملون مع قبة الحسين كصفقة ويتجرون بها ماديا واعلاميا وإلا فماذا تفسر اصرارهم على التوسيع ؟ أجب يا وزير الثقافة .

ألم يخفضوا المقايضة من مليون وسبعمائة وخمسين ألفا إلى مليون وثمانية وثمانين ألفا .. ومع ما فى هذا المبلغ الأخير من تجارة إلا أنه يدل على أن المبلغ الأول كان يحمل طابع الجشع ؟ أليست تجارة أن يصمموا على التوسيع بعد أن رفضت اللجنة العلمية ؟ أليس لهم مصلحة سافرة فى هذا ؟

أى مواقف شخصية ياوزير الثقافة ؟ أريد بيانها . البلد كله يعرف ، كلا ، كما ومن هو صاحب المواقف الشخصية ومن هو صاحب القضايا القومية .

أما الصحف القومية فأعلم يا وزير الثقافة أن أى مقال رأى لى أرسله إلى احدى الصحف القومية وأنا أعلم مقدما أنها لن تقوى على نشره وهنا أنشر فى أى جريدة تتسع أو تستطيع .

وما قضية سبيل أم عباس ؟ ألا يكفيك افتتاحات جهود هيئة الآثار وتريد أيضا قصائد مدح بعد الافتتاح . لست أنا هذا الطراز يا وزير الثقافة ولو فى عالم الأحلام . ذاك منك بعيد .

اذ مُسَّ أثر من واجبى مصرية أن اعترض أما اذا أصلح فأنا أشكر الله وحده ثم الرجال العاملين . على أنك ما دورك فى اصلاح سبيل أم عباس وما حجم جهودك حتى تطالب بنظم الكواكب عقود مدح ؟

ويعجب الوزير من اجتماع اللجنة بعد تقديم استقالتها وردى ان اللجنة تظل قائمة حتى تقبل استقالتها ويؤيد هذا أن رئيس الحكومة فى اجتماعه بالدكتور قسرى ولى استقبلنا استقبالا حفيا وطلب الينا أن نستمر فى

مواقفنا وطلب من الدكتور قدرى أن يستمر بالدفعه نفسها فى الآثار وأن جهوده فيها سمع تقديرها فى الخارج بنفسه .. تقدير يشتهى الوزير أن يسمعه أو ينسب إليه .

لقد أبلغنا رئيس الحكومة أنه أصدر تعليماته بوقف الهدم فى جدران الحسين .

اذن كان هناك هدم يا وزير الثقافة الذى يصف نفسه بالصدق ويستهل بيانه بأن كل شىء على ما يرام ولم يمس .

ويشتغل الوزير بالتنظير فيقول ان صاحب القضية لا يستقيل دفاعا عن حق .

الكرماء على أنفسهم يستقيلون يا وزير الثقافة صونا لها .

واقول : اذا كان صاحب القضية تعوقه أنت بدلا من التضامن معه كيف يعلن رفضه لأسلوبك ؟

لقد استقال من قبلنا أفذاذ يا وزير الثقافة مثل عبد العزيز باشا فهمى نابغة القانون المشهود له بالذكاء والضلاعه والتفوق فى كلية الحقوق وبعدها مجرد مناقشة البرلمان مرتب منصبه وقال قوله المشهورة للملك فؤاد :

(كرسى العدالة يهتز من تحتى) .

كان عندنا رجال قانون أفذاذ .. وعندنا منهم أفذاذ أيضا فى الحياة القضائية .

ويقول وزير الثقافة الذى يصف نفسه بالصدق .

(إن الاستقالة لا دخل لها بقبة الحسين وضريحه إنها مبيته أعلنتها الدكتورة نعمات أحمد فؤاد . وأقول أعلنتها فى أى موضوع أليس فى موضوع مقام الحسين وربطت الاستقالة به ؟ اذن انشر نص الاستقالة ليعلم الناس مدى صحة قول الوزير الذى يصف نفسه بالصدق .

ولكن ليست الأولى يا وزير البيانات فقد سبق لك أن أعلنت فى مجلس الشعب فى موضوع متحف محمد محمود خليل أنك تشهد الله والتاريخ أن محضر الجرد لا ينقص منه شىء ولما سألتك أى محضر قلت محضر سنة ١٩٧٠ وما كتبناه كان عن سنة ١٩٨٠ عن نهايات سلطة السبعينات لا عن بدايتها ... ولم تتورع أن تقدم على هذا الذى أقدمت عليه .

وحين كشفناه لم تقدم استقالتك كما كان يجب أن يحدث .

لقد أسقطت امريكا نيكسون من الحكم ومن حسابها ومن عينها لا لأنه نجس فى انتخابات فحسب ولكن لأنه أنكر وضلل العدالة ... أعرفت يا وزير الثقافة موازين الحكم على الرجال ؟

وأخيرا لى سؤال محدد أجب عليه .

هل أنت ترفض التوسيع الذى يريده عثمان وترفضه اللجنة أم لا ؟

على أنى لا انتظر جوابك وما بى حاجة إليه بعد أن أعلن رئيس الحكومة رفض التوسيع ووقف الهدم واحترام اللجنة وتمسكه بها .

تعددت الأسباب يا وزير الثقافة التى تحم عليك أن تنقذ البقية الباقية لك وتستقيل فإن خرق المقاولين العرب وإن كانوا اصدقاءك ، للقانون مرات آخرها تجاهل رأى اللجنة الدائمة للآثار التى رفضت التوسيع أو المساس بالآثر تستقيل كما استقال أصحاب المناصب المرتبطة بالعلم عندما استشعروا المساس به ... كما استقال لطفى السيد مديرا للجامعة لأن الوزارة نقلت الدكتور طه حسين دون أخذ رأى الجامعة، حفاظا على « التقاليد الجامعية » .. على أن الوزارة بإجرائها هذا لم تكن قد تجاوزت حدود القانون الحارى العمل به وقتئذ ، إلا أنها تجاوزت التقاليد الجامعية 1 . فكانت غضبته وكانت استقالته .

أرأيت يا وزير الثقافة ؟

ولكن مالى أقارن ؟ إنها مقارنة بعيدة ... مالى أتذكر المناصب العلمية حين كان يتولاها لطفى السيد وطه حسين ودكتور محمد عوض ومصطفى مشرفه وإخوان هذا الطراز لعل تذكرت لأنى حزنت أن تتول وزارة الثقافة إلى هذا المصير .

وحزنت أكثر حين عقدت اللجنة الدائمة للآثار ، اجتماعا صباح الاثنين ١/٢١ فإذا بالوزير يطلب رئيس الهيئة فى التليفون أثناء الاجتماع ليؤنبه على عدم مسامية (عثمان بك) كما يدعو وحمل اللجنة على الموافقة 11

يا سبحان الله .

إن اللجنة الدائمة للآثار ، جزء من وزارة الثقافة بل لعلها الواجهة الباقية المشرقة والمشرقة ... وتخطيها وتحديها ، إهانة للوزارة وبالتالي للوزير . فبدلا من أن ينتصر الوزير للجنة ، وينتصف باسمها ، أوسع رئيسها لوما وتقريبا .. فلم يملك الرجل الشريف إلا أن أوقفه عند حده وعاد إلى مائدة الاجتماع ليكتب استقالته .. فإذا باللجنة الدائمة للآثار تتضمن معه لما أصابها من خلاله وتقدم استقالة جماعية وترسل برقية إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس الشعب هذا نصها :

جميع أعضاء اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والمخولة وحدها بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بتحديد أية مواصفات لأعمال الترميم فى تراثنا الأثرى والمشكلة من أساتذة الآثار وأسائذة العمارة الإسلامية والتاريخ الإسلامى والحضارة الإسلامية فى الجامعات المصرية وكذلك خبراء الترميم من الأساتذة المهندسين فى الجامعات وداخل هيئة الآثار المصرية ، يرون أنفسهم مضطرين إلى تقديم استقالتهم جميعا من اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية وذلك لعدم قدرتهم على تحمل مسئوليتهم العلمية والتاريخية ازاء تراثنا الأثرى فى ظل

محاولة فرد تعديلات خطوية في قبة الحسين والضريح سوف تؤدي إلى تغيير معالم الأثر وإحداث تغييرات جذرية في طابعه التاريخي والأثرى والخروج على الموصفات العلمية الترميمية المعروفة في جميع أنحاء العالم وفي مصر .

وهم إذا يتقدمون باستقالتهم ، لوائقون من قيادتكم الشريفة النزهة وانكم لن تسمحوا بأى إجراء من شأنه الإضرار بآثارنا ، وخرق القانون وعدم احترامه .

والله معكم والله ولى التوفيق .

د . أحمد قنبرى	د . نعمات أحمد فؤاد	د . كمال الدين ساح
د . آمال العمرى	د . سيدة اسماعيل الكاشف	استاذة ليلي على ابراهيم
مهندس اسماعيل مرعى	د . نعمت اسماعيل	شحاتة محمد شحاته
فهمى عبد العليم	د . كمال بركات	د . جودت جبر
عنايات حامد الشطوى	محمد سيد اسماعيل	يوسف مفيد الغريانى
نبيل عبد السميع امام	عبد الله العطار	د . شوق فهمى نخله
السيد العربى محمد	مدحت المنياوى	جوده شرف
مهندس حسان عبد النبى		

وأخذ الوزير يترضى متراجعا وباخعا نفسه ولكن بعد أن سبق السيف ، العذل .
لا أدري لماذا وردت على خاطرى وأنا أرى الاجتماع التليفزيونى قصة أستاذنا العقاد حين سأله الفنان محمد عبد الوهاب عن كلمة في (العربية) للمذهبية . فقال له الأستاذ العقاد :
« إمعنه » .

ولم يدرك عبد الوهاب ، في البداية ، المقصود ...
فقال له الأستاذ العقاد مفسرا :
أليس عملهم « التردد » إذن هم « إمعنه » .
من نكد الدنيا — غير المثل الذى صوره المتنبي — أن نعيش في زمان يملئ فيه المقاولون على الوزراء ،
الأعمال التجارية ، وأين ؟ في مساجد أهل البيت !!
هل هي نذر القيامة ؟

توقع أيها البلد أن :
تلغى أكاديمية البحث العلمي
توصد الجامعات
تغلق مراكز الأبحاث
يجمد القانون أى يمنع أجازة إلى أجل غير مسمى
يعطل العلم
ييطل الرأي

توقع أيها البلد هذا كله ما دام الوزراء يجمعهم مقال ويسيرهم على هواه ، معلم .
أما اذا أخذنا بمبدأ التوسيع « والتوسعة » اذن :
وسعوا الحرم من الداخل

وسعوا مساجد أهل البيت جميعا من الداخل ، واحفروا الأرض تحتها كما يفعلون في مسجد الحسين
حتى تنتشر اللوحات الرخامية تحمل اسم المقاولين لتنهال المشروعات والملايين من العالم الإسلامى عليهم
وكأن العمل تبرع لا مقالة وصفقة لم تتورع عن حرم الدين كما لم تتورع سابقا عن حرمة الحرم .
من يندلم على أن الحضارة هي الفرق .

فرق بين « الترميم » والهدم
فرق بين الأثر التاريخي وبين الكوبرى
فرق بين « العلم » و « المقالة » .

لا تحسبوا مقام الحسين وحده ، هدفهم الوحيد .. والدليل أنهم فرضوا أنفسهم على مقام السيدة
زينب لأن أرضية المسجد تحتاج إلى ترميم فإذا بهم يقدمون مقاييسه بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ مائتى ألف جنيه 1 كما
قدموا مقاييسه في موضوع مقام الحسين قدرها مليونان إلا ربعا . 11

هل يعقل هذا ؟ هل يصدق هذا ؟

سلوا وزارة الأوقاف التى رفضت طلبهم المذهل وتقوم هى الآن بالإصلاح في مسجد السيدة زينب .

طلبت منى محررة التاييز حديثا عما يدور بمقام الحسين وكانت فى كل جملة تقول : الامام الحسين أى
الإمام الحسين .

إنها لا تتبع دينه ولكنها تحترمه رعاية لنا ، أو تلتزم باحترامه أمامنا ... ولكن المقاولين لا يرون الامام الحسين أو مقام السيدة زينب إلا « صفقة » تعمر جيوبهم العامرة بل الطافحة بالمال . إنهم يرونه مصيدة لشعبه لن ينالوها أو متسلقا ولكن الشعب يعلم عنهم ما يبدونه وما يخفونه . إنهم لم يقتربوا منه يوما بل اقتربوا من السلطة وتقرّبوا وأصهروا إليها للمنفعة المشتركة والاستغلال المتبادل والضحية مصر التي بليت بمخططاتهم ، ومنيت بأطماعهم .

لك الله يا حبيبة .

هذا حين نرى في البلاد المتقدمة وبين أصحاب الضمائر المستشفيات والمعاهد والمدارس من عمل الأغنياء . مثل معهد طاطا في الهند أنشأه فرد لخدمة العلم والتكنولوجيا ومعهد سويجه في لبنان .

واللورد نافيد الذي أنفق الملايين حقيقة لا مجازا على إقامة المستشفيات والملاجيء ووجوه البر الإيجابية .

وروكفلر في أمريكا .

وبعض هؤلاء غناهم موروث ولكن المقاول الذي بدأ من الصفر كما يعترف في تجربته التي تنصل مما جاء فيها وهو مشهور مرقوم ، اعتصر البلد بوسائله التي لا أناقشها الآن غير أني أقول :

ما الذي أهداه في المقابل ؟ وما الذي أسداه من باب الاعتراف بالجميل ؟

لا يقل أحدهم (فريق الكره) فهو دعاية متنقلة وإعلان متحرك يكسب منه أكثر مما ينفق عليه .

لا يقل أحدهم مستشفى المقاولين فالعلاج فيها بالثمن أى عمل تجارى أيضا .

لا يقل أحدهم التنمية الشعبية كالشويس العائلي والمكرونة المهنية .. اقرأوا مجلة الأهرام الاقتصادى العدد ٨٣٦ الصادر في ٢١ يناير سنة ١٩٨٥ لتعرفوا كيف تجمع الملايين وكيف تختفى الملايين .

معلم يجمع وزير ثقافة ومعه وزير الأوقاف الذى أفتى وهو غير أثري ، فى الاجتماع بأن المسجد غير مقدس والمسألة أثرية المسجد لا القداسة وتذكرت الشيخ البيجورى الذى يحكى عنه على باشا مبارك (كان « عباس باشا » فى جلوسه على تخت مصر يزوره فى درسه بالأزهر فلا يقوم له بل يوضع له كرسي من جريد يجلس عليه خارج الدرس هنيهة ثم يخرج .

ياسبحان الله : عالم يسمى إليه صاحب العرش وآخر يسمى إلى المقاولين (ج٤ ص ٤٠) .

وتذكرت قبله سلطان العلماء العز بن عبد السلام الذى واجه السلطان نجم الدين أيوب فى زهو الملك والذى أصر على بيع نائب السلطنة فى سوق الرقيق ثم أعتقه ...

وترحمت على العلماء الأبرار .

ماذا أقول ؟

للمرة الكم لا أدري ... أقول يا أصحاب معلّمى المقاولات والصفقات : الأثر : انما هو جمع من البشر ... إنه أعمار من أبدعوه ونور عيونهم وحياتهم بعد الحياة . أيها التجار إنه أغلى من أموالكم وكل ما جمعتموه تحت مختلف الأسماء ومختلف الأساليب . إن صمت الناس عنكم لا يعنى رضاهم ولكن يعنى أنهم مطحونون لم تبق رجاكم منهم بقية نحاسب ... ففوضوا الأمر لله الذى إذا غضب على عبد رزقه من حرام فإذا اشتد غضبه عليه بارك له فيه ، ثم يأخذه أخذ عزيز مقتدر .

إن شعبنا يؤمن بكتاب عزيز جاء فيه (قل جاء الحق وزهق الباطل ، إن الباطل كان زهوقا .) وفى مهرجان الكبارى التى تقتحم البيوت وتمتن حرمتها التى كفلها الدين والضمير الأخلاقى ، أطاح المقاولون العرب بباب صلاح الدين من أجل كوبرى السيدة عائشة ثم اتضح بعد الفراغ من الكوبرى أنه بعيد عن الباب الأثرى ١ ولو جاز أن الأثر فى طريق كوبرى أو غير كوبرى فمن المحتم أن يحافظ على الأثر ويخطط لكوبرى أو خلافه بعيدا عن المساس به فالمادة ٢٠ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه :

لا يجوز منح رخص للبناء فى المواقع أو الأراضى الأثرية ويحظر على الغير إقامة منشآت أو مدافن أو شق قنوات أو إعداد طرق فى المنافع العامة للآثار أو الأراضى الداخلة ضمن خطوط التجميل المعتمدة .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على الأراضى المتاخمة التى تقع خارج نطاق المواقع المشار إليها فى الفقرة السابقة والتى تمتد حتى مسافة ثلاثة كيلو مترات فى مناطق غير المأهولة . أو لمسافة تحددها الهيئة بما يحقق حماية بيئة الأثر فى غيرها من المناطق .

ولكن المقاولين لا يتعاملون مع القانون .. وهذه قضية أخرى لها دورها .

إنهم لا يناقشون الموضوع من منطلق علمى أو قانونى ولا يجيبون على الأسئلة المطروحة لأنهم ليس عندهم جواب ... المسألة صفة .

وهنا يخطون جريمتهم بلوى مسار القضية بأسلوبهم التقليدى — ووراءهم وزيرهم — ومضمونه الذى لا يتغير : الأغراض ! كأننا نعرفهم من قبل أو كأننا نجا فى السوق تحكمنا المنافسة .

إننا نختار الجانب الصعب وليس الرائج فأين الغرض أو المصلحة .

إن الذى يصر على توسيع بالإكراه .. توسيع مرفوض هو صاحب الغرض المكشوف بعد جريمة هدم القبة الأثرية فى هجمة دمرت الإزار الذهبى بآياته القرآنية مما نطالب متحضرين ومصريين ومسلمين بمحاكمتهم عليه .

نحن أصحاب قلم أقسم به الله تشريفا وتعريفا . أما المقاولون فليس واردا في عقولهم معنى الأثر أو قدسية الدين حتى لو أداروا حبات مسبحة .. وزعموا الرغبة في التوسيع على المصلين ... ولو صدقوا لبنوا مسجدا آخر على الطراز نفسه وأضافوه إلى المسجد الأصلي كما فعل عبد الرحمن الأوسط ، في مسجد قرطبة وبعده المستنصر حتى وصل المسجد الى ضفة النهر الكبير كما فصلت هذا في مقالي السابق . ولكن الأمر في حقيقته توسيع الأعمال ليبرروا مبلغ مليونين إلا ربعا الذي يريدونه ثمنا ولو اقتصر الأمر على الترميم لضاع الهدف الحقيقي .

هؤلاء هم يا وزير الثقافة الذين حملت رجال هيئة الآثار على الرد على من أجلهم ؟ وفاتك أنى انتصر للعلم وللأثر احتسابا لوجه الله وكرامة لهذا البلد فهل هذا أسلوب حصيف ؟

وبعد : فقد بقيت كلمة منداة بالدموع
يا سيد الشهداء ... يا عثرة الأنبياء لا تحزن . إن مصر ليست المقاولين ... لقد جاعوها من الحدود فلم يعرفوا الحدود .

إن مصر التي باركها جددك العظيم عليه السلام بدعائه لها تقف كلها .. كلها وراء الحفاظ عليك حتى مسيحييها . لقد اتصل لي بعض كبار الأقباط ورأسك الشريف الذي ترتفع ، على مقربة منه ، معاولهم ، وتعجبوا مما حدث ، واستنكروا ما جرى .

بل إن الاستاذ مريت غالى رئيس جمعية الآثار القبطية أرسل برقية إلى وزير الثقافة يؤيد اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية في موقفها .

فلم أدر أفرح بأمتى أم أحزن لخروج البعض على تقاليدنا التي ترعى القيم ، وتغالى بالأثر .
إنها أمتى التي ترتفع عند الردع على الشائبات والتناقضات إلى ذروة من معالي القيمة ومعالي الروح ومغالى الشماثل . لا تحزن يا امام يا حسين ... إن الله معنا .

وهو موضوعك اليونسكو فاستطلع الخير من هيئة الآثار .
واجتمعت في ساحتك عشرات من وكالات الأنبياء ومندوبى الصحف العالمية لتصوير التخريب الذى اقترفه المقاولون العرب مما لا يقوى على انكاره صادق أو إنسان يحترم نفسه .

لا تحزن ياسيد الشهداء إن الله معنا ..

(ولينصرن الله من ينصرو) .

(وإن ينصركم الله فلا غالب لكم)

جلت آياته وتقدمت ذاته وصدق وعده

ولم يكن الوزير وحده الذى جانب الحقيقة فى المجلس فإن مضبطة الجلسة الثامنة والأربعين فى ٢٩/١/٨٥ تسجل أن المقاول عثمان أحمد عثمان نقيب المهندسين وقف يضلل المجلس زاعما أن شركة أجنبية طلبت خمسة ملايين من الجنيحات ليلدو أن طلبه مليونين كان طلبا شريفا متواضعا وهنا أترك رئيس هيئة الآثار يقرر الحقيقة كما جاء فى محضر الاجتماع الثانى للجنة الفنية التى شكلتها الحكومة بعد أن تأزم الموقف ، والمنعقد فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٨٥ .

(وقد أوضح الدكتور أحمد قدرى أنه سبق أن اتصل السيد حسن التهامى بالمهندس يحيى يونس وهو ممثل شركة ترميمية متخصصة فى التمسك وذلك بشأن ترميم الضريح وافاد سيادته أن الشركة تستخدم مواد تقويه جديدة وسبق استخدامها من قبل فى مسجد الحاكم . وأوضح أن العمل كان سيتم بواسطة عمال مصريين تحت اشراف الهيئة وقدرت التكاليف بمبلغ ٤ مليون شلن نمساوى أى نحو ١٨٠ ألف جنيه مصرى وفى رأى سيادته أن الحل يلدو مقبولا بصفة مبدئية من وجهة النظر الترميمية) .

كما أخذ المقاول يحكى قصصا تفيد أنه صلى السنة وأنه يلتمس بركة الحسين كما اثبت أن النقابة ستقوم بالترميم والاصلاح على نفقتها وتم التصفيق . ولكنه لم يذكر المقايضة (٢ مليون و ٧٥٠ ألف جنيه) بل تطرق إلى الحديث عن بطولاته الوهمية فى السد العالى الذى يقتصر عمله فيه على الحفر ورفع التراب وهو على أى حال ليس موضوع قبة الحسين ولكن المجلس المشكل فى معظمه من الحزب الحاكم كان طرويا بسماعه حتى أنه صفق موافقا على استمرار الحكايات حين قاطع المهندس ابراهيم شكرى الذى تكلم فى صميم الموضوع .. فى قبة الحسين III وارتفعت أصوات بأنه لا يجوز له التعقيب II

فقال المهندس ابراهيم شكرى :

اذن سأغادر هذه القاعة فورا ووالله سأترك هذا المجلس .

بسم الله الرحمن الرحيم
جمهورية مصر العربية
الفصل التشريعى الرابع
دور الانعقاد العادى الأول
مضبطة الجلسة الثامنة والأربعين

المعقودة صباح يوم الثلاثاء ٨ من جمادى الأولى سنة ١٤٠٥ هـ ، الموافق ٢٩ من يناير
سنة ١٩٨٥ م .

ملخص

(أولا) طلبا، إحاطة عن أمر دى أهمية عامة وعاجلة :

رقم الصفحة

١ - موجه إلى السيد وزير الثقافة ، من السيد العضو إبراهيم شكرى ، عما نشر بالصحف بشأن قرار وقف أعمال
الهدم والإصلاحات فى قبة وجدوان مسجد الحسين ، ورفض استقالة رئيس وأعضاء هيئة الآثار ٥

٢ - موجه إلى السيد رئيس مجلس الوزراء ، من السيد العضو توفيق زغلول ، عما نشر بالصحف بشأن رفض استقالة
رئيس وأعضاء اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية، ووقف أعمال الهدم والإصلاحات فى قبة وجدوان مسجد الحسين ٥

مضبطة الجلسة الثامنة والأربعين (٢٩ يناير سنة ١٩٨٥)

رقم الصفحة

٥ - تم درج طلبى الإحاطة والاجابة منهما معا لوحدة الموضوع
٦ - بيان السيد العضو إبراهيم شكرى
٨ - إجابة السيد رئيس مجلس الوزراء
١٣ - تعقيب السيد وزير الثقافة

رئيس المجلس :

باسم الله ، وباسم الشعب ، أفتح الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)

(أولا) طلبا احاطة عن أمر ذي أهمية عامة وعاجلة

١ - موجه إلى السيد وزير الثقافة ، من السيد العضو ابراهيم شكرى ونصه :

« إن ما نشر صباح يوم ١٩٨٥/١/٢٧ في الجرائد الثلاث من أن السيد رئيس مجلس الوزراء قد أصدر أمرا بوقف أعمال الهدم في الحوائط بضرع الإمام الحسين فورا في عملية الإصلاحات التي تم يتتالي مع ما صرح به السيد الوزير أمس من أنه لم تبدأ أى عمليات إنشائية بعد :

فهل هدم حوائط لا يعتبر جزءا من العمل الإنشائي ، حيث سيترتب عليه خطوات أخرى ؟ كما نشر بأن السيد رئيس مجلس الوزراء قد رفض استقالة رئيس هيئة الآثار وأعضائها مما يؤكد أن الاستقالة ليس مقصودا بها الشوشرة والتعطيل كما صرح السيد الوزير في بيانه أمس ، بل كانت لأسباب اقتنع بها السيد رئيس مجلس الوزراء أنها أسباب هامة وجادة » .

٢ - موجه إلى السيد رئيس مجلس الوزراء ، من السيد العضو توفيق زغلول .

نصه :

« عما نشر في الصحف القومية يوم ١٩٨٥/١/٢٧ ، بشأن ما قرره رئيس الوزراء من رفض استقالة الدكتور أحمد قنبري رئيس هيئة الآثار وأعضاء اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية بعد اجتماعه بهم وطلبه تقريراً عن الأعمال التي تمت حتى الآن في مسجد الإمام الحسين ووقف أعمال الهدم فورا في قبة وجدوان المسجد ، الأمر الذي يتناقض مع ما أدلى به السيد وزير الثقافة بمجلس الشعب يوم ١٩٨٥/١/٢٦ » .

رئيس المجلس :

نظرا لوحدة موضوع طلبى الإحاطة ، فأعمالا لحكمى المادتين ١٨٥ ، ١٩٤ من اللائحة الداخلية للمجلس ، يضم الطلبان ويجاب عنهما معا . وإذا أذن المجلس قبل أن يتفضل السيدان العضوان مقدما طلبى الإحاطة بالإدلاء ببيانها أود أن أوضح أنني قد استمعت قبل عقد الجلسة الآن إلى شريط التسجيل للجلسة السابقة التي ناقشنا فيها موضوع مسجد الإمام الحسين رضى الله عنه .

وقد جاء بهذا التسجيل على لسان السيد وزير الثقافة ، أنه مسئول مسئولية دستورية وأنه ليس فنيا في الموضوع ، وأن أى قرار لن يتخذ في شأن هذا الأثر الهام إلا بموافقة هيئة الآثار ، وعلى هذا النحو فهو لم يتخذ قرارات في هذا الصدد . وإنما أكد أن أى قرار سيصدر بناء على رأى الهيئات الفنية .

وهذا هو ما استمعت إليه من شريط التسجيل ، والآن بعد هذا الايضاح ليعفzul السيد العضو ابراهيم شكرى بالإدلاء
ببيان عن طلب الإحاطة الموجه منه .

السيد العضو ابراهيم شكرى :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس المجلس ، الإخوة الأعضاء :

إن الحديث الذى تفضل به السيد رئيس المجلس قبل أن أتحدث ، اعتبره إضافة جيدة ومحددة لمسار حوارنا وحديثنا ،
فعندما يتحدث السيد وزير الثقافة فى الجلسة السابقة ويقول إنه لم يتخذ قرارا إلا بعد موافقة اللجنة الدائمة للآثار فإنه يحاول أن
يطبق قانونا ، وليس الأمر تقديرا سياسيا منه أو مسعولية أو غير ذلك ، لأن القانون حدد هذه الأمور تماما فيمن يكون له الشأن فى
مثل هذا الموضوع ، فقد تضمن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ فى البند (٤) من المادة ١٣ الواردة فى الباب الأول ... أحكام
عامة ... عدم جواز تجديد العقار أو تغيير معالمه على أى وجه إلا بترخيص من رئيس الهيئة بعد موافقة اللجنة الدائمة المختصة ،
ويكون إجراء الأعمال التى رخص بها تحت الإشراف المباشر للندوب الهيئة ... » . إذن فهذا أمر قرره القانون ووضحه ووضحا
لا لبس فيه ، ولذلك فعندما نستعرض الأمر وكيف سار فإنى أريد بهذه المناسبة أن أذكر الإخوة بمجمل ما قاله السيد الوزير وما
يتم بخطوات محددة .

بادئ ذى بدء بالنسبة لموضوع الأثر ذاته وهو المشهد الحسينى وقيمته فإننى أرجع إلى ما كتب عنه وسجل ، وكيف
سجل فى السجل العلمى للآثار الإسلامية لعامى ١٨٨٧ ، و ١٨٨٨ وقد صدر هذا السجل عام ١٨٨٩ من المطبعة الأميرية
بالقاهرة ، وتضمن الآثار الإسلامية التى ترجع إلى العصر الفاطمى وإضافات أيوبية وعثمانية والمشهد الحسينى ، وأن المشهد
الحسينى يعنى المكان الذى دفن به رأس الشهيد ، ويشمل كل العناصر المعمارية المكونة له من جدران ومنطقة انتقال وتغطية ،
وكل هذه العناصر يطلق عليها اسم القبة والضريح ، وتشمل أيضا الباب الأثرى المعروف باسم « الباب الأخضر » وهو جزء من
الجدار الجنوبي الشرقى للمسجد والقبة ، وقد كانت آخر إضافة أثرية هى الرخارف والكتابات القرآنية التى قام بها الأمير عبد
الرحمن كتمخدا فى عام ١٧٦٢ على الجدران الداخلية للمشهد والقبة ، وقد أكد عالم الآثار الإسلامية الأستاذ كروزويل ، أثرية
المشهد الحسينى بأكمله بعد أن قام بالكشف على المشهد من الناحية المعمارية مؤكدا ما جاء فى تاريخ الجبرقى عن هذا
الموضوع ، وكذلك الخطط التوفيقية لعلى باشا مبارك وهى جميعا تتناول مضمون قرار التسجيل الصادر عن لجنة حفظ التراث
العربى فى كراستها رقم (٥) تقرير رقم ٤٤ ، وطبقا لذلك ، فإن هذا الأثر خاضع للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ الذى صدر
من هذا المجلس .

وبالنسبة لأعمال ترميم العناصر الأثرية بالمسجد ، فقد قامت اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية قبل بدء أعمال الترميم عام
١٩٨٣ بإخطار كل من وزارة الأوقاف والمهندسين وشركة « المقاولون العرب » بتحديد العناصر الأثرية فى مسجد الحسين وفى
محضر اجتماع بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٦ حضره مندوبو هيئة الآثار وشركة « المقاولون العرب » تم تحديد الخطوط العامة للترميم
والموافقة على عمل تغطية خرسانية للقبة ، وقدمت شركة « المقاولون العرب » بعد ذلك تصميمًا مبدئيا ، وهنا أقول إنه كان
هناك اتفاق تم بالفعل بين كل الأطراف بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٦ ، والشركة قدمت طبقا لهذا الاتفاق المواصفات والتصميمات
التي يمكن أن يتخذ بها هذا الاتفاق ، ومعنى ذلك أنه كان هناك اتفاق بين كل الأطراف ، هيئة الآثار وشركة « المقاولون
العرب » .. الخ فى هذا الشأن فى تاريخ معين ، ولكن بدأ الخلاف فى شهر نوفمبر ١٩٨٤ عندما قدم من جديد طلب من

الشركة لإزالة الجدران الأثرية للمشهد وإقامة حوائط خرسانية بدلا من هذه الجدران بغرض توسعة لا تزيد على متر في كل ضلع من أضلاع المشهد الأربعة ، وكذلك تضمن الطلب كضرورة إنشائية لتنفيذ هذه الحوائط الخرسانية الجديدة ، فك المنارة الأثرية والباب الأخضر ، ورفضت اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية في اجتماعها بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٣ طلب التوسعة في مواجهة مندوب الشركة لما يترتب على ذلك من تغيير جوهرى لمعالم الأثر والأبعاد الأثرية ، فضلا عن المخاطر الجسيمة التي يمكن أن تهدد المنارة ذاتها ، وقد تمسكت اللجنة بالقيم المتفق عليها أصلا مع الشركة كأساس للترميم في ١٩٨٣/١٢/٢٦ ، وقدمت من خلال الأساتذة المتخصصين أعضاء اللجنة الحلول العلمية للتعامل مع ذلك الأثر ، بضرورة الإبقاء على الحوائط الأثرية بأبعادها الأصلية ورفض التوسعة المقترحة وما يترتب عليها وعمل « ميدان » لأساسات هذه الجدران وهو الأسلوب العلمى للترميم المعماري المتبع في ترميم الحوائط الأثرية ، وقد وعد ممثلو شركة « المقاولون العرب » بتنفيذ قرارات اللجنة الدائمة وتقديم تصميم نهائى طبقا لهذه القرارات ، أى أنه كان هناك تنبيه أيضا وكان هناك نوع من الاستجابة للرغبة الجديدة ، ولكن الذى حدث بعد ذلك هو أن الشركة أصرت على مفهوم إزالة الجدران الأثرية والتوسعة المقترحة منها ، وقدمت تصميمًا على هذا الأساس عرض على اللجنة الدائمة في اجتماعها بتاريخ ١٩٨٥/١/٢١ ، إلا أن اللجنة رفضت هذا التصميم بالإجماع ، أى أن صاحب الشأن رفض تماما إزالة الحوائط ، ولكن ماذا حدث بعد ذلك ؟ إن الذى حدث بالفعل أنه قد بدىء في عملية هدم الحوائط اعتبارًا من يوم ١٩٨٥/١/٢٠ أى أن الهدم قد بدأ بعد ثلاثة أيام من الاجتماع الذى عقد في مسجد سيدنا الحسين أو في المكان الذى عقد فيه ، وهنا يتضح أن عملية الهدم التى بدأت لم تكن مستندة إلى رأى من لهم الحق في إعطاء القرار وإنما استندت إلى شيء آخر لا نعرفه ، هل هو إرادة السيد وزير الأوقاف أو إرادة السيد وزير الثقافة أو زيادة أى مسئول آخر .. الخ ، وكل هذا لا يهم ، ولكن الذى يهمنا بالدرجة الأولى أنه قد بدأ الهدم بالفعل ، وكان هناك إصرار على رفض الأمور أمام أمر واقع كما تريده الشركة التى وضعت التصميم .

وهنا أود أن أشير إلى ملاحظة بسيطة وهى أنه من المبادئ العامة التى لابد أن نحافظ عليها ، ألا يكون المقابل المتخذ هو نفسه واضع التصميم ، وإنما المفروض أن يكون هناك بيت خبرة استشارى يمكن الرجوع إليه في المسائل الفنية لهذا الموضوع ، ويراقب ويشرف على تنفيذ التصميم الذى وضع ، ويبدى الرأى حول ما إذا كان التنفيذ يتمشى مع ما أبدته اللجنة الدائمة من إصرار على الحفاظ على الأثر بصورة معينة أم لا ؟ الذى حدث هو أنه اكتمل بما قرره الشركة ، وإثنى أعرف أن هذه الشركة هى شركة كبيرة وقامت بمشروعات عظيمة وكبيرة ، وإنما لنفخر بها ، ولكن الأمر هنا لا يتعلق بإنشاء كبار أو خلافه ، وإنما هو عمل فنى وترميم لعمل فنى ، من تقوية وحفاظ على الأثر . ومن هنا يأتي الخلاف بين وجهات النظر . فليس الأمر هو أمر توسعة أو خلافه ، وإنما لابد أن يبقى الأثر كما هو وكما كان بعد التجديدات التى أدخلها عليه كثير من الملوك والسلاطين ، وكلها إضافات إلى هذا الأثر يجب أن تبقى ويجب أن تتم المحافظة عليها بالصورة التى تجعل الأثر كما هو وكما كان دائما .

إذن فالوضع ليس كما قيل من أنه لن يحدث مخالفة لما تقرره اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية وإنما الذى حدث حقيقة أنه تمت مخالفة كل ما قرره هذه اللجنة الدائمة .

وفي اجتماع اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية بتاريخ ١٩٨٥/١/٢١ ، وعندما وجد أعضاؤها أنه ليست هناك استجابة من السيد الوزير لوجهة نظرهم توجهوا إلى السيد رئيس مجلس الوزراء ، وإلى السيد رئيس مجلس الشعب وإلى السيد رئيس الجمهورية ، لمحاولة وضع الأمور في نصابها ، من حيث الحفاظ على هذا الأثر .

وعلى الرغم من أن الخلاف موجود منذ يوم ١٩٨٥/١/٢ إلا أنه بدىء في الهدم ، وهذه هى الصورة — أودعها مكتب المجلس — توضح كيف أن هذه الجدران ، وكلها نقوش وكتابات قرآنية وآثار سطرت في عصور مختلفة ، علمت وكأن هناك تسابقا مع الزمن لهدم جدران المسجد الحسينى وهو الواقع ما بين المشهد وحجرة الحرم وقد أزيل ٧٥٪ من أحد الحوائط و ٢٥٪ من حائط آخر .

وهنا أتساءل وماذا لو كنا استبقينا الأمر على ما هو عليه أياما قليلة وأقول إن هذا الأمر قد مضى على طرحه سنة كاملة أو أكثر فكان من الممكن الانتظار لمدة شهر آخر تنتهي إلى رأى حاسم بشأنه ولا يمكن أبدا أن نتصور أن يبدأ التنفيذ في عمل فنى مثل هذا العمل إلا بعد أن نكون قد انتهينا إلى رأى حاسم بشأنه ، وإلى تحديد قاطع لأسلوب وطريقة تنفيذه ، أما بالنسبة لما ذهب إليه السيد الوزير من أننا لم نبدأ حتى الآن في أية عمليات إنشائية ، فإننى أقول لسيادته ، وماذا يعنى إذن الهدم الذى تم ، إن عملية الهدم سيتلوها بطبيعة الحال إنشاء جدران خرسانية جديدة ليس لها أى اتصال بالآثار ، كذلك فبالنسبة لما قاله السيد الوزير من أن هذه الحوائط مبنية بالطوب الأحمر « وبالقصرمل » ... الخ فإننى أقول له ، نعم ياسيدى ، ويجب أن تبقى هكذا ، وأن ترمم بذات المواد التى بنيت بها ، وأن نحافظ على صورتها ، وأن نعيد لها كما كانت بعد القيام بتقوية الجدران من أسفل « بميدات » . هذا ما يمكن أن يقال ، أما أن نقول إنه لم يبدأ الإنشاء فى الوقت الذى بدىء فيه بالهدم فعلا فإن هذا القول لا يحترم تفكيرنا .

أيها الإخوة :

إننا نريد أن نقول إن هناك تجاوزات حدثت بالفعل بالنسبة لقرار هيئة الآثار الذى لم يعتد به ، وإننا لا نعرف من الذى حدثت منه هذه التجاوزات ، هل حدثت من الوزير ، أو من الشركة المنشئة أو من وزير الأوقاف أو من غيرهم ؟

وأيا كان من حدثت منه هذه التجاوزات فالقانون صريح فى أنه لا يتم أى تغيير أو أى إنشاء أو أى تصميم جديد أو ترميم إلا بموافقة رئيس هيئة الآثار ، وعندما وجد رئيس هيئة الآثار نفسه عاجزا لإزاءها قدم استقالته هو وأعضاء الهيئة جميعهم إلى السيد رئيس مجلس الوزراء ، وعند ذلك فقط وفى يوم ١٩٨٥/١/٢٧ صدر قرار وقف الهدم ، وقبل ذلك كان الهدم سائرا على أنه يتم تنفيذا لما تريده الشركة من تفكير معين ، فالشركة تريد التوسعة أو إقامة منشآت فخمة ، وهيئة الآثار تريد أن تحافظ على الآثار كما هو ، وكما يجب أن تكون قيمته التاريخية ، وشكرا .

رئيس المجلس :

ليتفضل السيد العضو توفيق زغلول بالإدلاء ببيان عن طلب الإحاطة الموجه منه .

(أصوات السيد العضو غير موجود بقاعة الجلسة) .

رئيس المجلس :

نظرا لعدم وجود السيد العضو توفيق زغلول بقاعة الجلسة ، فليتفضل السيد رئيس مجلس الوزراء بالإجابة عن طلبى الإحاطة معا لوحدة موضوعهما .

السيد رئيس مجلس الوزراء :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الدكتور رئيس المجلس ، الإخوة والأخوات أعضاء المجلس :

لقد أسعدنى كثيرا ما ذكره السيد العضو المهندس إبراهيم شكرى بالنسبة لتسلسل الموضوع الذى بدأ منذ سنة ١٩٨٣ ، وأود أن أوضح نقاطا كثيرة قد توضع حدا لهذا الموضوع ، فقد نشرت الصحف فى السابغ والعشرين من هذا الشهر

تنسب إلى أنى قد أصدرت قرارا بوقف الهدم في حوائط مسجد الحسين ، ولكن الذى حدث — حتى أنسب الفضل لصاحبه — أن السيد وزير الثقافة قد جاءنى يوم الأربعاء الماضى ، بناء على طلبى عندما رأيت ما نشر فى الصحف بالنسبة لمسجد الحسين ، وعرض الموضوع بأمانة كاملة وذكر جميع القرارات التى اتخذتها لجنة الآثار ، كما عرض أيضا ما دار بالنسبة لأسلوب ترميم الآثار الموجودة فى المشهد الحسينى ، وسألته وماذا كان قرارك ؟ فقال إن قرارى هو الالتزام بما أصدرته لجنة الآثار من قرارات للحفاظ على الخاترة ، وعلى الباب الأخضر والقبة الخشبية و « الوزرات » التى ذكر السيد المهندس ابراهيم شكرى أنها هدمت ، ووافقت على ذلك ، ثم جاءنى السيد الدكتور أحمد قدرى والسيدة الدكتورة نعمات فؤاد فى نحو الساعة الثانية من بعد ظهر يوم السبت الماضى وكان السيد وزير الثقافة قد أدلى بيانه كاملا أمام مجلسكم نحو الساعة الثانية عشرة ظهر ذلك اليوم السبت ، وقابلتهما — بحفاوة — كما ذكرت السيدة نعمات فؤاد فى مقالها المنشور فى الصحف اليوم . والأستاذ أحمد قدرى زميل منذ القدم — وأستطيع أن أقول إنه تلميذى — ولقد شجعت ، وقلت له ما هى القضية ؟ فقال آثار مسجد الحسين ، وقلت له ليس هناك قضية ، فأنتم تلجأون إلى فى غير قضية ، فالقضية هى الحفاظ على الآثار ، فمالذا أديهم لهذا الغرض ، فقال إننا متفقون على ضرورة إقامة قبة خرسانية لحفظ القبة الخشبية من عوامل التعرية ، وهى تحت الترميم فى الوقت الحالى ، وقبة الآثار متفق عليها تماما ، وبالنسبة للحوائط فإنها لا يمكن أن تتحمل إقامة القبة الخرسانية ، وعلى ذلك فإن نقطة الخلاف الموجودة هى كيفية الحفاظ على الحوائط القديمة الأثرية الموجودة وإقامة قبة خرسانية فى نفس الوقت . وإذا كان البعض قد اجتهد فلهم الشكر ، وأود أن أذكر أننى قد شكلت لجنة بالأمس من أعضاء يمثلون أكاديمية البحث العلمى وهندسة القاهرة وهندسة عين شمس وهندسة وزارة الأوقاف ، وتمثل كل جهة من هذه الجهات بعضو ، وتمثل لجنة الآثار بعضوين ، وذلك للنظر فى أفضل السبل للحفاظ على الأبعاد الموجودة فى المشهد الحسينى كما هى . ولقد أمرت بتشكيل هذه اللجنة بالأمس — كما سبق أن أوضحت — وعلى ذلك فإن القضية بسيطة للغاية ، بل إنه ليست هناك قضية ، وإؤكد مرة أخرى أن القرار الذى صدر بوقف الهدم كان قرار وزير الثقافة .

(تصفيق) .

هذا هو الموقف باختصار حفاظا على وقت المجلس ، وحتى لا يضيع صلب الموضوع وهذا هو صلب الموضوع . وأود أن أوضح أيضا أنه لم تصلنى استقالة لجنة الآثار أو أية استقالة أخرى ، ولم يطرح هذا الموضوع فى اجتماعى بالدكتور أحمد قدرى والدكتورة نعمات فؤاد ولكنى بدأت بتشجيع الدكتور أحمد قدرى ، لأننى أعلم الجهد الذى يبذله فى صيانة آثارنا سواء كانت فرعونية أو قبطية أو إسلامية . هذا ما أردت أن أوضحه للأمانة ، وشكرا .

(تصفيق) .

رئيس المجلس :

شكرا للسيد رئيس مجلس الوزراء على هذا الإيضاح ، ويطلب السيد العضو الدكتور محمد حسن الزيات رئيس لجنة الثقافة والإعلام والسياحة الكلمة فى هذا الموضوع فهل توافقون حضراتكم على أن يعطى الكلمة ؟

(موافقة) .

السيد العضو الدكتور محمد حسن الزيات :

السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس ، السادة أعضاء المجلس الموقر :

لقد تقدمت بطلب الكلمة قبل أن يدل السيد رئيس مجلس الوزراء ببيان لأوضح أن لجنة الثقافة والإعلام والسياحة في اجتماع عادي لما لم تستطع أن تتجاوز النظر في هذا الموضوع الخطير ، وترى اللجنة ما أراه من أننا في عصورنا التي عايشناها حتى الآن لم نجد عصرًا اتجه فيه اهتمام الدولة وعنايتها . بالآثار سواء مصرية أو إسلامية أو قبطية أو حتى يونانية رومانية أكثر مما هم في هذا العصر .. في المهمل الذي تولى فيه السيد الوزير محمد عبيد الحميد رضوان وزارة الثقافة ، وبمعاونة كل معاونيه الأكفاء ، وأن لجنة الثقافة حريصة كل الحرص على ألا تحدث أي هزة في هذه النهضة الثقافية ، والثبوتية — في الواقع — للعناية بآثارنا ، وترى أن الوزير يعاون معاونون أكفاء ومنهم الدكتور أحمد قدرى ، ولقد استمعنا إلى رأى سيادته في هذا الموضوع في اجتماع خاص للجنة عقد أمس وظهر أن نقطة الخلاف الوحيدة هي : هل يتم ترميم حوائط المشهد بطرق فنية أو بهدمها . وقد ذكر السيد وزير الثقافة في بيانه أمام المجلس أنه لم يكن يضغط على اللجنة ، ولكنه كان يستعجل قرارها ، ويلتزم بهذا القرار عندما يصل إليه ، ولقد وضع بيان السيد رئيس مجلس الوزراء الأمور في نصابها ، ولم يعد هناك ما أقوله إلا أننا نرجو أن يستمر الجو الذى تم في أثنائه التطور الشديد والإصلاح الكبير لكل آثارنا ، سواء في الإسكندرية أو في القاهرة أو في أى مكان آخر ، واللجنة تحرص على أن يبقى العمل في الآثار — برجاله — حرصها على الالتزام بالقانون ، كما ذكره وخصه لنا السيد الزميل المهندس إبراهيم شكرى ، وشكرا .

رئيس المجلس :

يطلب السيد العضو المهندس عثمان أحمد عثمان ، تصحيح واقعة ، فليتفضل .

السيد العضو عثمان أحمد عثمان :

بسم الله الرحمن الرحيم

« ... رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ، وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ، وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي ، يَفْقَهُوا قَوْلِي » .
(صدق الله العظيم)

السيد الدكتور رئيس المجلس ، السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر :

ليست لي كلمة في هذا الموضوع ، ولكننى كنتيب للمهندسين وقد عاصرت هذه العملية منذ بدايتها ، أود أن أوضح بعض النقاط البسيطة وإننى لا أهاجم أحدا ، كما أئنى لست بصدد الدفاع عن أحد ، وللهق أقول — كنتيب للمهندسين — لقد أرسل إلى إمام المسجد رسالة مع رجل اسمه عمر الفاروق يطلب منى الذهاب إلى المشهد الحسينى كى أرى الشروخ التى ظهرت في الحوائط ، وذهبت بالفعل إلى المسجد بعد صلاة العشاء وبعد أن قمت بأداء ركعتى السنة قمت بمعاينة الحوائط فوجدت بالفعل شروخا في جدران المقام وفي الرخام الذى يغطى الحوائط ، فقلت إن هذا شيء خطير ، لأن هذا الشروخ قد حدث نتيجة تريح الأساسات ، وهذا لا يحدث إلا نتيجة تزايد المياه الجوفية ، وقلت هذا يخبرنى التى تبلغ ٤٥ سنة في هذا الجبال ولقد قابلت في مساء نفس اليوم الأستاذ الدكتور أحمد محرم ، وزير الإسكان الأسبق كما طلبنا الأستاذ الدكتور الرملى وهو

أستاذ في جامعة القاهرة ومستشار هيئة الآثار وبعد أن قاما بمعاينة الشروع قالوا إن هذا شيء خطير ... ولقد عاصرت هذه العملية من سنتين كنتقيب للمهندسين كما قلت ... ولقد قالوا إنه يلزمهما آلات للكشف على باطن الأرض كما أنه يلزم وجود سقالات ضخمة لهذا العمل فوعدت بتوفير هذه المعدات ، وعند عملية إحضار هذه الآلات ذهبت إلى المسجد فوجدت به نحو ٧ أو ٨ « خواجهات » وسألت من هؤلاء ٩ فقيل لي إنهم خبراء أجانب جاءوا من أجل إصلاح المسجد ، فقلت لهم ... كنتقيب مهندسين ... إن مصر التي بها ١٥٠ ألف مهندس لا يصح أن تستدعى مهندسين أجانب ، فماذا يقول العالم الخارجي عنا ، وقلت ذلك بانفعال ، فقالوا إنهم سيأخذون مبلغا صغيرا عبارة عن ٤/٥ مليون جنيه ، وحينذاك قلت إن نقابة المهندسين ستقوم بالتربيم والإصلاح على نفقتها ، وأود أن أقول إن عشرين مستشارا من النقابة قاموا بالعمل والدراسة في هذا الصدد تطوعا وبلا مقابل .

(تصفيق) .

وإننى أشكر السيد العضو المهندس إبراهيم شكرى — وهو صديق يعرفنى جيدا كما أعرفه ويعرف أئنى صادق فى كلامى ... وقد قمنا بكتابة خطابات رسمية لوزارتي الأوقاف والثقافة وسوف أودع صور هذه الخطابات أمانة المجلس ، وقد قلنا إن أعضاء النقابة من المهندسين والذين يبلغ عددهم ١٥٠ ألف مهندس لو دفع كل منهم عشرة جنيهات فسوف يتم إصلاح المسجد . ولقد اشترك معنا الأستاذ الدكتور أحمد قدرى فى كل ما ذكرته خطوة بخطوة .

وإننى أعلم جيدا قيمة الأثر واحترمه وعندما يتعلق العمل بالأثر فإننا نطلب من هيئة الآثار المشاركة والمشورة ، ولقد قمت ... كنتقيب للمهندسين — بتشكيل لجنة من الأستاذ الدكتور أحمد محرم ، وزير الإسكان الأسبق ، المهندس حسن محمد حسن ، وزير الإسكان الأسبق ، الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الرملى ، أستاذ ميكانيكا التربة ومستشار هيئة الآثار ، المهندس محمد عبد الله عيسى رئيس الشعبة المعمارية فى نقابة المهندسين ، المهندس محمود عبد العزيز ، وكيل نقابة المهندسين ورئيس الأشغال العسكرية ، المهندس محمد منصور نائب مدير المساحة العسكرية ، الدكتور أحمد قدرى ، رئيس هيئة الآثار ، المهندس إسماعيل مرعى رئيس الإدارات الهندسية بوزارة الأوقاف ، المهندس حسن ناصف عضو مجلس إدارة شركة « المقاولون العرب » ورئيس الاستشارات الهندسية ، المهندس حسن شافعى رئيس المستشارين المصريين ، ولقد باشرت هذه اللجنة عملها ، وكأى موضوع هندسى يباشره علماء ومتخصصون ، ويجب أن تشارك فيه الجهات المسئولة ذات العلاقة ، فكان لابد من اتباع المنهج العلمى فى البحث والدراسة والأخذ بالأحوط فى كل المراحل ، وكان لابد من اشتراك وزارة الأوقاف وهيئة الآثار المصرية والتي كان يشئ رئيسها دائما على أسلوب العمل ، ذلك الأسلوب العلمى والفنى الذى اتبعته اللجنة المشار إليها فى عملها ، وكان لابد من إعداد تقرير شامل للجنة الكيوية التى تضم نخبة ممتازة من المهندسين الكبار الذين عندما نستعين بواحد منهم كنا ندفع له ، ٥٠ ألف جنيه لكى يبدى رأيا فى موضوع معين ، إلا أن أحدا منهم لم يحصل على مليون واحد نتيجة عمله فى هذه اللجنة من بحوث ودراسات وجلسات وتحليل للعينات والأسامات والحوائط ، واسمحوا لى أن أثلو على حضراتكم جزءا من التقرير الذى أعدته هذه اللجنة تطوعا ، وقد جاء به ما يلى :

« تدارس المهندسون المصريون خبراء نقابة المهندسين عملية إصلاح الشقوق والشروع التى ظهرت فى قبة وجدران ضريح مسجد مولانا الإمام الحسين وانتهوا إلى أن هناك هبوطا غير متساو فى أساسات الحوائط الحاملة للقبة نتيجة لرشح مياه الصرف » إن مياه الصرف تسربت فى الحوائط الحاملة وأذابت الجدران من أسفل لأنها مبنية من طين « وقصرمل » وقد أحضرت معى عينة أودعها مجلسكم الموقر لتكون تحت نظر حضراتكم والتي تبين منها أن الحائط لا يقوى حتى على حمل دجاجة — نتيجة لرشح مياه الصرف الصحى ، الأمر الذى أدى إلى ظهور شروخ واضحة وعميقة فى القبة والحوائط الحاملة ، وتأكدت

اللجنة بالمعينة أن مادة القبة من الداخل في حالة تآكل لأنها تتكون من عروق خشبية وجلود نخل وأن ما فوقها من « تكسيات » يتكون من قشرة سمكة من الحجر والطوب وقد تأثرت بالرطوبة تأثيراً شديداً أدى إلى حدوث هذه الشروخ .

وأذكر أن الدكتور أحمد محرم رغم بلوغه سن الـ ٧٥ سنة أصر على الصعود إلى القبة وبالفعل أحضرنا له سقالة طولها ٤٠ متراً صعد فوقها ومد يده في القبة وأحضر عينة وجدنا أنها مكونة من عروق وجلود النخل ، وأقول لقد أصر بنفسه على ذلك لأن هذا أثر إسلامي نتمنى أن نعمل على إصلاحه ، خاصة إذا كان في مسجد مولانا الإمام الحسين ، ولقد وهبنا الله المال والعلم والخبرة وإن لم تكن نعطها لأظهر الناس ، سيد الشهداء فلمن نعطها إذن ؟ .

(تصفيق) .

أما هؤلاء الذين يقولون إننا ذهبنا لنعمل في قبة سيدنا الحسين لكي نغلق جيوها ، فأنا معهم في هذا ، فإننا فعلاً نغلق جيوها ، ولكن ليس كما يقولون ، بل نغلقها بركة ، بركة سيدنا الحسين .

(تصفيق) .

كما أعلن أيضاً أن شركة « المقاولون العرب » هي ملك لكل إنسان في مصر ، وهي قطاع عام مائة في المائة ولا أملك فيها شيئاً ، وإنني والله لو كنت أملك شركة « المقاولون العرب » الآن لذهبت لأعمل كل ما يمكن عمله في مسجد سيدنا الحسين لكي أحظى بهذه البركة ، ولكن شركة « المقاولون العرب » ليست ملكي الآن وإنما هي ملك للدولة ، إن « المقاولون العرب » شركة حكومية توجه بمعرفة الحكومة وهي التي تأمرها أن تعمل أو لا تعمل ، إنها شركة تراعى الله وتحشاه في عملها .

وليأذن لي المجلس الموقر أن أذكر واقعة صغيرة وهي أنه عندما أسندت عملية السد العالي لشركة « المقاولون العرب » وذهبت إلى هناك بعد توقيع العقد فوجدت المهندسين مجتمعين لكي يعودوا من حيث أتوا ، وعندما سألتهم عن السبب ، قالوا إننا نعمل في السد العالي منذ عام ونصف وننجز ٥٠٠ متر في اليوم ، وأنت تطلب منا الآن أن ننجز ١٠٠٠٠ متر في اليوم ، هذا في الوقت الذي كان يوجد في كل مكان في السد العالي « أغربة جرباء » لا تعرف الله ولا رسوله وكان معي اللواء أمين الشريف مدير العملية ، أخذته من يده - وكنا قطاعاً خاصاً في ذلك الوقت - وقلت له هيا نشكر الله وابحث لي عن مكان نبني فيه مسجداً قبل أن نبدأ العمل ، وفعلاً تم بناء أحسن مسجد في أسوان قبل أن نبدأ العمل ، هذا هو إيماننا وقيل أن تنتهي من بناء المسجد بعشرة أيام استشهد اللواء أمين الشريف بين الصخور وبين العريات ، وأن الـ ٥٠٠ متر التي كان يتم إنجازها في اليوم وصلنا بها إلى ٢٥ ألف متر في اليوم ، هذا هو الإيمان ، نحن أناس مؤمنون بالله ، نعرف واجبنا تماماً ونقدر كل هذا ، وأرجو المجلس الموقر أن يسمح لي بما أود أن أقوله في هذا الشأن .

رئيس المجلس :

هل يوافق المجلس على أن يستمر السيد العضو المهندس عثمان أحمد عثمان في حديثه ؟ .

(موافقة وتصفيق) .

السيد العضو عثمان أحمد عثمان :

لقد تأكدت اللجنة بالمعينة أن مادة القبة من الداخل في حالة تآكل لأنها تتكون من عروق خشبية وجذوع نخيل ، وأن ما فوقها من « تكسيات » تتكون من قشرة سميكه من الحجر والعلوب وقد تأثرت بالرطوبة تأثرا شديدا أدى إلى حدوث هذه الشروخ ، ولذلك فإن الخبراء المصريين ... بعدما أجروا من قياسات وتحاليل لعينات من آبار عميقة ... يجهزون بأن القبة بحالتها الراهنة تشكل خطورة ومعرضة للانهيار لأنها بثقلها تستند على مواد متحللة ومتآكلة ، وثبت من المعينة أن تكسياتها الخارجية عارية ، كما أن زخارفها الداخلية ليست لها قيمة أثرية ، ومن ثم فلا جدوى من العلاج . وترى اللجنة أنه يلزم الشروع في هذه القبة وإعادة إقامتها على أسس هندسية سليمة تضمن بقاءها قرونا طويلة ، وترى أن أنسب الأساليب المعمارية هي إقامة قبة جديدة بأسلوب معماري وإسلامي له قيمته الفنية ، وبطبيعة الحال فإن ما سبق يتم بعد إعادة بناء الحوائط الحاملة للقبة بأسلوب هندسي معماري سليم ، لأن الحوائط الحالية أصبحت لا جدوى منها ، ولقد سارت جميع مراحل العمل بالتنسيق الكامل مع هيئة الآثار المصرية ووزارة الأوقاف .

وإننى أحسب المهندسين المصريين الذين استخدموا ماكينات ونزلوا بها إلى عمق ٢٠ مترا ووجدوا أنه لابد من إبعاد الجدار إلى مكان آخر ، وكل هذا تم حتى الآن على نفقة النقابة .

(تصفيق) .

بعد هذا صدر أمر تكليف إلى شركة « المقاولون العرب » بالبدء في تنفيذ العملية على أساس الحل المعماري والإنشائي والأثرى الذى وافقت عليه كل من وزارة الأوقاف ووزارة الثقافة بما فيها هيئة الآثار .

وبشرفنى أن أودع أمانة المجلس الموقر جميع محاضر الاجتماعات والتقرير التى رأس أهمها في مراحل التنفيذ الدكتور أحمد قدرى وهو أستاذ كبير ورجل قمة ، وإننى أقدره . وكل هذا موجود بطريقة رسمية ، ونخلص من هذا إلى أن تنفيذ العملية بدأ وسار في جميع مراحل الدراسة والتنفيذ حتى الآن بموافقة من هيئة الآثار ، وإشراف كامل ومتصل ومتواجد برجالها الذين أوصو بتسكينهم من فك « الوزرات » ولم تقترب من أى أثر ، وهم الذين قاموا بتصويرها ، ونحن أيضا قمنا بذلك ، وقاموا بفك هذه « الوزرات » قطعة قطعة ، وكلما طلبوا منا عمل سقالة مهما كان طولها ٢٠ مترا أو ٣٠ مترا لبنا لهم طليهم قورا ، وقام « المقاولون العرب » بعمل كل شيء لهم ، وقاموا هم بأنفسهم بفك كل هذه الأشياء ، فهذه آثار لا دخل لنا بها لأنهم هم أنفسهم الذين سيقومون بتركيبها مرة أخرى ، وأقيمت خصيصا لهذا الغرض شهادات معدنية تيسر لهم عملهم ، وتم الفك والتشوين بواسطة السادة مفتشى ومهندسى الآثار بأنفسهم دون اشتراك أى جهة أخرى ، وفي اجتماعات أخرى تعهدت الشركة المنفذة بالحفاظ على الباب الأخضر ، وهذا أول شيء قلنا لابد من المحافظة عليه كذلك المحافظة على المئذنة والمنارة الإسلامية القديمة ولن تقترب من أى أثر أبدا ، ومن ثم فقد باشرت الشركة عملها . أما فيما يتعلق بالحوائط فإذا أريد أن نعيدا إلى مكانها مرة أخرى فلا مانع من ذلك ولن يحدث أى شيء ، وإنما هذه الحوائط متراكمة ، وإننى سأودع أمانة المجلس العينة التى أحضرها بنفسى من هناك ، ولذلك فإننا سنضع الأعمدة الخرسانية الملقى عليها ، ولابد من إزالة هذه الجدران ، وإذا أرادوا بناءها مرة أخرى فهم أحرار ، إن عرض الحائط ١٨٠ سم ، ولنعلم جميعا أن مبنى الحرم النبوى تم تغييره بالكامل واشتركنا نحن في هذا العمل ، وكذلك الحرم المكى ، ولذلك نحن لا نقول شيئا وإنما نخضع لإرادة هيئة الآثار ، لكن كيف نركب عمود الخرسانة إلى أسفل بعمق ١٠ أمتار ؟ إنه لكى يتم هذا لابد من هدم الحائط ، لأن هذا عمل إنشائى ، وأنا كمهندس أعلم هذا في التنفيذ ، وإذا أرادوا بناء الحائط بالطين مرة أخرى ، فنحن على استعداد لعمل هذا ، إنما المختصون بهذا جاءوا وقالوا كيف نعيد بناء الحوائط بعرض ١٨٠ سم مرة أخرى ونحن نرى هذا الازدحام في المسار بين الناس ، وحتى يتسع المكان للزائرين فلا بد من بناء

الحائط بعرض ٤٠ سم بدلا من ١٨٠ سم ، وبالتالي تم توسعة الدائر بنحو ١٥ متر من جهة ومن جهة أخرى ١٥ متر أيضا أي بمساحة إجمالية قدرها ٣ أمتار في الدائر ، أما إذا كانوا يريدون أن تبني الحوائط بالطين فلا مانع لدينا من ذلك .

إننا لم نفعل شيئا مخالفا ، فلماذا كل هذا ! الله أعلم . وهل كان من الضروري أن يأتي هؤلاء الأجانب إلى هنا بهذا الشكل ؟ .

لا نحن باسم ١٥٠ ألف مهندس مصري نمنع ذلك .

(تصفيق) .

إن الدول العربية مجتمعة بها ٣٠ ألف مهندس ، ومصر التي بنت الحضارة من سبعة آلاف سنة بها ١٥٠ ألف مهندس . هذا ما أردت أن أقوله أمام حضراتكم ، وليس لنا في ختام هذا البيان الموجز إلا أن نسجل بكل التقدير جميع الجهود التي بذلت في هذا الشأن ، وبكل التقدير لرجال الآثار ، وحرصهم الشديد على آثارنا الإسلامية . أما أن يقال إننا ذهبنا إلى مسجد سيدنا الحسين لملأ جيوبنا أقول لا .. إن سيدنا الحسين ابن بنت رسول الله عليه الصلاة والسلام .

ولذلك فوالله لو صرفنا أموالنا فسيأتي لنا مثلها وربما عشرة أضعافها ، وقد ثبت هذا فعلا . لذلك فإننا نهيى بالمجلس الموقر والمحكومة حفاظا على مشاعر المسلمين في مصر والعالم الإسلامي أن تصدر أوامرها لكي يأخذ العمل في مسجد مولانا الامام الحسين ... رضى الله عنه وأرضاه ... خطواته التنفيذية السريعة بعد أن اتضحت الأمور وتأكد للمجلس الموقر والمحكومة التواجد الكامل والاشراف المباشر لهيئة الآثار المصرية ووزارة الأوقاف على هذه العملية ، أشكركم ، وكل سنة وأنتم طيبون .

(تصفيق حاد) .

رئيس المجلس :

شكرا للسيد العضو المهندس عثمان أحمد عثمان ، ولتفضل السيد العضو المهندس ابراهيم شكرى بالتعقيب .

(ضجة) .

السيد العضو ابراهيم شكرى :

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا حقى ، ولابد أن نحكمنا لائحة ، واللائحة تقضى بأن من حقى أن أعقب ، والسيد رئيس المجلس أعطاني الكلمة إلا إذا أراد سيادته غير ذلك .

(ضجة) .

السيد العضو كمال صقر :

أرجو أن يؤخذ رأى المجلس في هذا .

رئيس المجلس :

أرجو أن يسمح المجلس للسيد العضو بكلمة تعقيب صغيرة .

(ضجة) .

السيد العضو كمال صقر :

لا يجوز التعقيب طبقا لللائحة .

السيد العضو ابراهيم شكرى :

إذن سأغادر هذه القاعة فوراً ، ووالله سأترك هذا المجلس .

(ضجة) .

رئيس المجلس :

أرجو السيد العضو المهندس ابراهيم شكرى ألا يخاطب أحدا .

السادة الأعضاء :

ليس مما يضير المناقشة تعقيب صغير ، فأرجو ... بعد إذن المجلس ... أن أعطى هذا الحق في أن أعطى الأستاذ ابراهيم شكرى الكلمة .

(ضجة) .

السيد العضو كمال صقر :

لا ... اللائحة لا تجيز ذلك .

رئيس المجلس :

أرجو السيد العضو كمال صقر أن يترك لي تقدير الموقف ، وليفضل السيد العضو ابراهيم شكرى بالتعقيب .

السيد العضو ابراهيم شكرى :

بسم الله الرحمن الرحيم

الواقع لقد أدهشنى موقف الإخوة الأعضاء والزلاء الذين يريدون أن يحرموني حقى فى أن أقول كلمة ...
(ضجة) .

رئيس المجلس :

أرجو السيد العضو أن يتجاوز هذا ، فلقد بت فى الموضوع .

السيد وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى :

لا توجد أى مادة فى اللائحة تسمح للسيد العضو بالكلام .

السيد العضو حسن حافظ :

أرجو أن يسمح المجلس للسيد العضو المهندس إبراهيم شكرى بالتمقيب مثلما سمح للسيد العضو المهندس عثمان أحمد عثمان .
(ضجة وتصفيق من المعارضة) .

رئيس المجلس :

أرجو أن يسمح لى بتقدير الموقف ، وليتفضل السيد العضو المهندس إبراهيم شكرى بالتمقيب .

السيد العضو ابراهيم شكرى :

لقد تفضل السيد رئيس مجلس الوزراء بالرد على طلب الإحاطة الذى قدمته ، وهو يشكر على ذلك ، وكان بودى أن يكون تعقيبى وهو موجود وعندما يتفضل هو بالحضور لوضع الأمور فى نصابها وليطمئن المجلس فهذا شىء يذكر له .

أما بالنسبة لما ذكرته فى طلب الإحاطة المقدم منى فإننى أستند فى ذلك إلى ما نشرته الجرائد اليومية الثلاث ، ولم أكن أنا الذى قلت إن السيد رئيس مجلس الوزراء هو الذى أصدر أمرا بوقف العمل ، إنما الذى قرأته فى الجرائد الثلاث هو هذا النص ، وإذا كانت جريدة تخطئ فلا تخطئ الجريدة الثانية ، وإذا أخطأت الثانية فلا تخطئ الجريدة الثالثة . إذن فعندما يقع فى ذهنى ويستقر فى قلبى أن هذا يصور الحقيقة فلا أكون متجاوزا لواقع وعلى أن أستفسر عن ذلك ، وعندما يجيب السيد رئيس مجلس الوزراء ويقول إن السيد وزير الثقافة هو صاحب الفضل فى ذلك فإننى أحترم هذا القول ، ولكن فى نفس الوقت أقول أما كان أجدر بالسيد وزير الثقافة — لكى يطمئنا — أن يقول فى بيانه :

ولقد أمرت بوقف أعمال الهدم ، وأن الأمر سيكون لهيئة الآثار كما قال هو ، ولكن فى الحقيقة أن أعمال الهدم كانت سائرة ، وأنها لم تنته إلا فى اليوم التالى عندما صرح بذلك السيد الوزير هنا .

وعندما يكون هذا كله واقعا أليس من حقنا أن نستفسر ؟ أليس من حقنا أن نسمع ؟ أليس من حقنا أن نتعرف الحقيقة ؟ .

إن ما قلته من معلومات ليس من عندي أيضا ، وإنما هو تقرير مكتوب يوم ٢٩ يناير ، أى بعد كل هذا الكلام ، ويختم بخاتم هيئة الآثار وسأسلمه للسيد الدكتور رئيس المجلس ، وموقع عليه من السادة :

- الدكتور أحمد غدري ، رئيس هيئة الآثار .
- الدكتور كمال الدين سامح ، أستاذ العمارة الإسلامية — جامعة القاهرة .
- الدكتور محمد مصطفى ، أستاذ الآثار الإسلامية — جامعة القاهرة .
- الدكتورة سيدة إسماعيل كاشف ، أستاذ ورئيس قسم التاريخ الإسلامى .
- الدكتورة آمال العمري ، أستاذ الآثار الإسلامية .
- الدكتورة نعمات فؤاد ، أستاذ الحضارة الإسلامية .
- الدكتورة نعمت إسماعيل علام ، أستاذ التاريخ الفنى الإسلامى — جامعة حلوان .
- الدكتورة ليلى على إبراهيم ، أستاذ الآثار الإسلامية بالجامعة الأمريكية .
- الأستاذ عبد الرحمن عبد التواب ، أستاذ الآثار .
- الأستاذ محمود الحديدي ، وكيل وزارة لقطاع الآثار .
- الأستاذ إسماعيل مرعى ، مدير عام الإدارة الهندسية بوزارة الأوقاف .

إذن ، لم يكن هناك أى شيء ، وهذا البيان ليس من إنشائي ولا من تأليفي إنما هي وقائع تحدثت عن نفسها ، وهذه الوقائع لا يغيرها إلا وقائع ، ولا يغيرها حديث طويل للسيد نقيب المهندسين الذى أحترمه ، والذي بدأ حديثه بأن قال إنه يتحدث بصفته نقيبا للمهندسين ولكنه انتهى بأن يتحدث عن تاريخ « المقاولون العرب » ودفاعا عن « المقاولون العرب » لا يمكن أن يكون هذا هو المقصود . يبدأ المدخل بأنه نقيب المهندسين ثم يسرد حكايات وأساطير عن « للمقاولون العرب » ويصفق له .. لا .. لا .. نحن هنا مجلس الشعب ... مجلس الشعب وليس باسم أحد أبدا ، ونحن هنا نستمع ، وكلنا نستمع لبعضنا البعض ، ولكن لا نحاولوا أن توقفوني ... نعم .. أنا لست عثمان أحمد عثمان ، ولكنى أتكلم باسم الشعب .. أنا ليس لي قدرة عثمان لكى تستمعوا لي ... لا ... ولكن الشعب أقوى وستسمعون ذلك وستعرفونه في الوقت المناسب .

(تصفيق من المعارضة) .

رئيس المجلس:

قبل أن نستمع إلى تعقيب السيد وزير الثقافة، أرجو أن أوضح أن الأمر بالهدم كان واجبا من الناحية الفنية، لأن الخائض قد تهدم، ولهذا فإن القضية ليست إصدار أمر بالهدم ثم وقف فرار الأمر بالهدم، لأن الخائض قد تهدم، ولكن القضية هي كيف يعاد بناء هذا الخائض.

ولذلك، فلم يكن مطلوبا من السيد الوزير في بيانه أن يعلن أنه قد أصدر أمرا بوقف الهدم، لأن المطلوب هو الاتفاق على كيفية إعادة بناء هذه الخوائض، وهل ستبنى على ما كانت عليه بذات المواد وب نفس المساحة أم بطريقة أخرى؟ وأكرر أنه لم يكن مطلوبا من السيد الوزير أن يعلن في بيانه قرارا بوقف الهدم. هذا للتوضيح، ولتفضل السيد وزير الثقافة بالتعقيب.

السيد وزير الثقافة:

السيد الاستاذ الدكتور رئيس المجلس، الإخوة والأخوات الأعضاء:
أتقدم بالشكر إلى السيد العضو المهندس إبراهيم شكرى..
(ضجة واصوات: تشكره على ماذا؟).

السيد وزير الثقافة:

أشكره على أنه تقدم بطلب الإحاطة هذا، لمزيد من الإيضاح، وما أود أن أؤكد عليه مرة ومرات أن ما ذكرته في بيان أمام مجلسكم الموقر كان هو الحقيقة، ولا يمكن أن أسمح لنفسى بحكم مسئوليتى الدستورية في المقام الأول ثم بحكم انتهائى إلى هذا المجلس الموقر، أن أدلى أمامكم ببيانات كاذبة كما ادعت صحيفة الشعب اليوم، وهذا سيكون مكانه مساحة القضاء.
(تصفيق).

أنا لست كاذبا، بل كنت صادقا في كل جزئية ذكرتها بالحرف، ولقد أودعت أمانة مجلسكم الموقر كل حرف من مستند تحت يدى وما زلت أتمسك بكل حرف ذكرته وأنا لم أذكر غير الحقيقة، ولقد أوضحت يا سيادة رئيس المجلس بما لا يدع مجالاً للشك، أن القضية ليست قضية المساس بأثر أو بعناصر أثرية في المشهد الحسينى وفي قبة الإمام الحسين. ولقد سبق أن ذكرت أن المنارة مقدسة، وما زلت على استناد كامل لإعادة سماع ما ذكرته في بيانى في الجلسة السابقة حول هذا الموضوع، كما ذكرت أن المنارة مقدسة، وأن الباب الأخضر مقدس، وأنه لا مساس بأى منهما وإنما نحصر العمل — وهذا ما أوضحت سيادتكم كما فهمته من بيانى الذى القيته وأردت التأكيد عليه — في أمر الحائط الحامل للقبة، والقبة ليست مجال شك ولا تسبب مشكلة، نظرا للاتفاق حولها كما هو ثابت في المحاضر الرسمية للجان التى أودعتها أمانة مجلسكم الموقر بأن تغير بيهكل خرسائى أو معدنى، وهذه قضية لن ندخل في مناقشتها. إنما الذى تناقشه أن عناصر القبة الأثرية تنحصر في عناصر القبة الخشبية من الداخل، وهذا أمر سلمت به، وقلت إن هيئة الآثار لها مطلق الحرية أن تعيدها كما كانت، ونحصر الإشكال في أمر الحائط — كما ذكرت — وهل يبقى على اتساع عرضه بنحو ١٨٠ سم أم يقل عن ذلك؟ لقد ذكرت أن هناك خلافا بين الفنيين وإننى لست فنيا لكنى أفتى فيما لا علم لى به، فأين التناقض في هذا، وأين التناقض فيما أدليت به وما أدلى به السيد رئيس مجلس الوزراء منذ برهة، ولقد ذكر السيد رئيس مجلس الوزراء الفضل الذى ما أردت ذكره بنفسى أمام مجلسكم الموقر ترفعا منى نتيجة إيمائى بهذا البلد وقيم هذا البلد، ونتيجة إيمائى بحقوقى وواجباتى كمواطن، ولقد ذكر ذلك السيد رئيس مجلس الوزراء تفضلا منه.

أما أمر الاستقالة، فقد ذكرت أن الاستقالة لم تصلنى وكنت صادقا في هذا، كما أنها لم تصل أيضا إلى السيد رئيس مجلس الوزراء كما علمت ذلك من محادثة معه.

رئيس المجلس:

وكان ذلك أمامى.

السيد وزير الثقافة:

ما المطلوب منى إذن؟ ثم تأنى صحيفة الشعب وتقول إننى إنسان غير صادق؟! وهذا أمر آخر — كما ذكرت — وسيكون مكانه مساحة القضاء العادل، وكفانا مهاترات، وشكرا.

السيدة العضو نوال عامر:

بسم الله الرحمن الرحيم

إن مادار في المجلس من اعتراض على التعقيب على طلب الإحاطة، ليس منعا للسيد العضو المهندس إبراهيم شكرى من الإدلاء بأقواله، ولكن هناك أعراف وتقاليد برلمانية، ولقد وضعت اللائحة لكى تنفذ ملوود بها، ونجد أن المادة ١٩٦ من اللائحة تنص على ما يأتى:

«يُدرج طلب الإحاطة في جدول الأعمال قبل الأسئلة مباشرة ويبدل العضو الذى قدم الطلب ببيان، ويحييه الوزير في إيجاز، ولا تجرى مناقشة في الموضوع إذا تمت الأجابة عنه في نفس الجلسة...» وأتصور أنه كان من الواجب أخذ موافقة المجلس على أن يتحدث السيدان العضوان عثمان أحمد عثمان، وإبراهيم شكرى وألا تعطى الكلمة لأحد من السادة الأعضاء إلا حسبما تنص اللائحة وإذا تخولف أحد نصوصها فلا بد من الحصول على موافقة المجلس أولاً، وذلك احتراماً لنصوصها.

ثم يجب — إذا أذنت لي وكممثلين لهذا الشعب الكريم — أن أشكر السيد المهندس عثمان أحمد عثمان عندما تكلم هنا، فقد تكلم بصفته عضواً في مجلس الشعب لا بصفته ممثلاً للمهندسين، وعندما يمرض علينا أن مائة وخمسين ألفاً من المهندسين قد عملوا تطوعاً، رافضين بذلك مبلغ خمسة ملايين وربع مليون جنيه ذلك المبلغ الذى كان سوف يحصل عليه الأجانب، يجب أن نرد عليه بأسلوب آخر ونوجه الشكر له وللمهندسين، كما أرجو احترام التقىب .

(ضجة واعتراض من جانب المعارضة).

السيد العضو على سلامة :

أرجو أن ينحصر حديث السيدة العضو نوال عامر في اللائحة.

السيدة العضو نوال عامر :

إن علينا أن نتذكر أنه قد ضاع من وقت المجلس ساعتان في مناقشة موضوع سبق للمجلس أن ناقشه، وليس من مصلحة أحد أن يحدث ذلك، ونحن نريد أن يكون النقد بناءً، ونرفض أن يكون النقد هداماً، وشكراً.

(تصفيق).

رئيس المجلس:

أتقدم بالشكر للسيدة العضو نوال عامر بأن أثارت موضوع اللائحة وحرصها على إحترامها، كما أود أن أتوه إلى عدم تطبيقى للمادة ١٩٦ منها، تلك المادة التى استندت إليها السيدة العضو نوال عامر، لأن هذه المادة تخص طلب الإحاطة المدرج في جدول الأعمال، وحتى أوضيح لحضراتكم بأننى لم أخالف اللائحة، حيث إننى قد طبقت المادة «١٩٧» لأننا لسنا أمام طلب إحاطة مدرج في جدول الأعمال، وإنما نحن أمام طلب إحاطة عاجل موجود فقط في حافظة الأوراق أمامى وليس مدرجاً في جدول الأعمال الذى كان قد سبق إعداده، فضلاً عن عدم قيامنا بإبلاغه إلى الحكومة كما هو متبع قبل إدراجه، وعلى ذلك فإن المادة «١٩٦» لا تنطبق في هذه الحالة، ولذلك فقد طبقت منذ البداية المادة «١٩٧».

وبالنسبة لإعطاء الكلمة للسيد العضو المهندس عثمان أحمد عثمان، فقد كان لتصحيح واقعة، ثم أسهب في الحديث، ولما استأذنتني في الوقت الذي وجدت فيه أنه قد تجاوز تصحيح الواقعة إلى الشرح، سألتكم هل يستمر في حديثه، فوافقتم. أما وقد وافقتم، فما كان مني إلا أن أعطى الكلمة للسيد العضو المهندس إبراهيم شكرى، فأنا هنا مستعجب تماماً بالخطوات التي سرت فيها، وحيثما اعترض السيد الوزير واعترض بعضكم على إعطاء الكلمة للسيد العضو إبراهيم شكرى، قلت لكم: دعوني أقدر الموقف، لأننى كنت قد سبق أن قدرته وسرت في هذا الطريق، وشكراً للسيدة العضو نوال عامر لأنها قد أتاحت لي الفرصة لكي أوضح لكم هذا الأمر.

والآن، تنتقل إلى جدول الأعمال، وسوف نستكمل جدول أعمال جلسة أمس وبعدها نبدأ في نظر جدول اليوم.

أسفر الترميم الذي تم في المشهد الحسيني والهدم الذي قام به المقاولون العرب في غير هواده من ٨٥/١/٢٠ حتى ١٩٨٥/١/٢٧ حيث لم يتوقف التدمير إلا بعد أن أصدر رئيس الوزراء أمراً بوقف الهدم .

أسفر التخريب كما يقول تقرير هيئة الآثار عن (تدمير ٧٥٪ للجدار الشمالى الشرقى و ٢٥٪ للجدار الجنوبي الغربى و ٩٥٪ من الأزار الخشبي المكتوب عليه آيات من القرآن الكريم المذهبه بـزخارف نباتية وقد ورد في تقرير لجنة فحص الانقراض ص ١٦٣ .

وكتبت يومئذ عن (تآثر الآثار في قبة الحسين) .

تقرير عن أعمال لجنة فحص الانقراض المتخلفة عن عمليات الهدم التي قام بها المقاول — بقبة الإمام الحسين

بناء على أمر السيد الدكتور رئيس الهيئة بتاريخ ١٩٨٥/٢/٤ بتشكيل لجنة برئاسة السيد/ فهمي عبد
العليم وعضوية كل من :

- ١ — السيد/ جودة شرف ياسين
- ٢ — السيد/ السيد العري
- ٣ — الدكتور/ كمال بركات
- ٤ — السيدة عنايات الشطوي

لفحص الانقراض المتخلفة من عمليات الازالة التي بدأها المقاول في ١٩٨٥/١/٢٠ وتوقفت في
١٩٨٥/١/٢٧ في الحوائط الأثرية لضريح الإمام الحسين وازالة الأثرية تحت اشراف اللجنة . بدأت اللجنة
عملها يوم الخميس الموافق ١٩٨٥/٢/٧ وانتهت من عملها يوم الخميس ١٩٨٥/٢/١٤ .

وقد قامت اللجنة بفرز وفحص الانقراض المتخلفة عن عملية هدم جدران الضريح واستخلاص
العناصر الزخرفية الأثرية الموجودة بالانقراض سواء كانت جصية أو خشبية .

وقد اسفرت أعمال اللجنة عن العثور على الآتي بالانقراض :

١ — أجزاء صغيرة من الأزار الخشبي العلوي الذي كانت تنصفه الدمسة الخشبية والذي كان مكتوبا عليه
آيات من القرآن الكريم المذهبه بزخارف نباتية . وتمثل الأجزاء التي عثر عليها بالانقراض نسبة ٥٪ من
المساحة الكلية للأزار ، وقد تم حفظها بحجرة الترميم الدقيق بالموقع .

٢ — تم العثور على معظم العناصر الزخرفية الجصية المنقوشة والتي كانت على جدران الضريح من الداخل
وهي عبارة عن أجزاء صغيرة جدا من الجص بعد تحطيمها أثناء عملية الهدم وقد قامت اللجنة بحفظ

هذه الأجزاء بحجرة الترميم الدقيق للاستعانة ببعض الأجزاء ذات الحجم الكبير بعد إعادة بناء الحوائط المهتمة .

٣ - قامت اللجنة بفحص بقايا الأزار الخشبي الحامل لآيات القرآن الكريم والذي كانت تنصفه الدمة الخشبية واتضح من الفحص بأن هذه البقايا محطمة نتيجة قيام الشركة بهدم الجدران بطريقة عشوائية الأمر الذي أدى إلى تكسير الأزار وتحطيمه وقد عثر المرممون القائمون على العمل بالموقع على أجزاء من كسر هذا الأزار على العربات التي كانت تنقل الانقاض وتمثل ١٠٪ وكذلك عثر على أجزاء أخرى فوق سطح الدمة وتمثل حوالى ٢٥٪ أما بالنسبة لباقي الأزار فقد قام المرممون باستخلاص حوالى ٤٠٪ أثناء عملية الهدم وباقي الأزار وتمثل حوالى ٢٠٪ فمفقود تماما هذا مع العلم بأن هذا الأزار في حالة سيئة جدا نتيجة التكسير العشوائى التى تم بدون اخطار الاثريين والمرممين المشرفين على العمل بالموقع قبل عملية الهدم .

ويجرى حاليا فحص البقايا المحطمة من الأزار بمعرفة المرممين التابعين للهيئة ومحاولة تجميع ما يمكن تجميعه منه لتحديد نسبة الصالح منه لاعادته الى مكانه بعد بناء الجدران التى تم هدمها .

٤ - وقد تنبه برفع الاتربة المتخلفة من الهدم بعد أن تم فحصها بمعرفة اللجنة .

وهذا محضر بذلك ،،،

أعضاء اللجنة

رئيس اللجنة

٨٧/٢/١٤

تتار الآثار فى قبة الحسين حقائق ووثائق

فى الفترة من ٢١ — ٢٧ يناير وهى الفترة التى أعقبت الاجتماع التليفزيونى فى مسجد الحسين ، حدث ما لم يحدث فى زمن من الأزمان فقد كان الانكشافية قديما يغيرون على حى تجارى بغية النهب ولكن « المقاولين » فى محاولة فرض الأمر الواقع ، أغاروا بلا وعى ، غداة الاجتماع ، على مسجد الحسين بالمعاول ، وهشموا الأزار الذهبى بآياته القرآنية الكريمة ... وقد قدرت هيئة الآثار أن ٧٥٪ من الإزار لا أثر له فضاعت بضياعه وتخطيمه قيمة أثرية لن تعوض .

لقد شكلت هيئة الآثار لجنة من ستة من أجل التنقيب فى الردم عن نثارات الإزار الذهبى فخرجت بهذه النتيجة .

وقد دمرت مع الآيات ، النقوش الجصية ، ونقوش النوافذ كلها ثم اتشوا يجهزون على الجدران الحاملة فإطاحوا بـ ٧٥٪ أيضا من الجدار الجنوبى الغربى للضريح و ٢٥٪ من جدار الضريح (الشمالى الشرقى) وهما أثريان .

وبدأت مذمعة الأثر الاسلامى بدون اخطار هيئة الآثار كما يتحتم ، وتم بسرعة وعشوائية .

ألم أقل إنهم لم يدركوا بعد ، معنى أن الآثار يحكمها قانون ، من طول ما ألفوا أسلوبا آخر مختلفا فى (تنمية) أعمالهم .

وقبل أن أعرض للقانون أسأل أو يطرح السؤال نفسه هل يطبق القانون فى قبة الحسين على المقاولين أم يحتمون بالحزب مرة أخرى ؟ بما أسف له الناس .

والقانون الذى أستند إليه ، وأركز عليه ، لو ناديت حيا ، هو القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ الخاص بحماية الآثار .

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

المادة الأولى : يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن حماية الآثار .

المادة الثانية : يقصد بالهيئة في تطبيق أحكام هذا القانون ، هيئة الآثار المصرية ، كما يقصد باللجنة الدائمة ، اللجنة الدائمة المختصة بالآثار المصرية القديمة ، وآثار العصور البطلمية والرومانية ، أو اللجنة المختصة بالآثار الإسلامية والقبطية .

مادة/ ٥ هيئة الآثار المصرية هي المختصة بالإشراف على جميع ما يتعلق بشئون الآثار في متاحفها ومخازنها وفي المواقع والمناطق الأثرية والتاريخية .

مادة/ ١٣ بند ٤ عدم جواز تجديد العقار أو تغيير معالنه على أى وجه إلا بترخيص من رئيس الهيئة بعد موافقة اللجنة الدائمة المختصة ويكون إجراء الأعمال التي رخص بها تحت الإشراف المباشر لمندوب الهيئة .

مادة/ ٢١ : لا يجوز التوسع أو التعديل في المناطق الأثرية والتاريخية ، وفي زمامها إلا بعد موافقة هيئة الآثار كتابة على ذلك .

مادة/ ٣٠ : تختص الهيئة دون غيرها بأعمال الصيانة والترميم اللازمة لجميع الآثار والمواقع والمناطق الأثرية والمباني التاريخية المسجلة . ويجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة بعد موافقة اللجنة الدائمة المختصة ، أن يرخص للهيئات والبعثات العلمية المتخصصة بأداء عمليات الترميم والصيانة تحت إشراف الهيئة .

وهكذا نرى أن اللجنة الدائمة المختصة ، ببيتة الآثار ، هي وحدها المخولة في البت في أعمال الترميم والتكليف بها ، والإشراف عليها بل وتوقيع العقوبة في حالة وقوع الضرر فالمادة ٤٢ من هذا القانون تنص على أن :

يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على سبع سنوات ، وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه كل من :

هدم أو أثلف عمدا أثرا أو مبنى تاريخيا أو شوهه أو غير معالنه أو فصل جزءا منه ، أو اشترك في ذلك .

وهذه الجريمة ارتكبتها المقاولون العرب ، واقترفها جهازهم فهل يطبق القانون عليهم أم أن مصر ، كبايل تأخذ بقانون « حمورابى » الذى يفصل في القضايا حسب المركز الاجتماعى للمتقاضين ؟ مصر التي نصبت

الميزان في فجر التاريخ ورمزت بـ « ماعت » إلى العدل والحق والصدق وكان المصريون أمام القانون سواء .. فلا نقرأ في الصحف إنزال حكم القصاص ببائع متجول تخايل على قروش من مثل هذه المضحكات المبكيات ويعفى المقاتلون من عقوبة القانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣ المادة (٤٢) التي تسرى على تدمير الأزار الذهبى بقبة الحسين .

لا تحزن يا سيد الشهداء ... لا تحزن يا أبا الزهراء وجد الحسين فمصر ليست تثار الآثار .
إنها بلد الأخيار علماء ومفكرين ، كتابا ومبدعين ، زراعا وصناعا ورعين ، أحرارا وأبرارا مؤمنين ،
قضاة شرفاء عادلين . إنها دعاء الأنبياء وقبلة الصالحين ومهوى أفئدتهم .
إنها كما قلت يا سيد المرسلين كنانة الله في أرضه من أرادها بسوء قصمه الله .

ومن السوء ، الهدم ، بعد القضم ، ملايين .
ومن السوء ، الردم ، بعد التقنين والتزيين
وقد كان الإزار الذهبى بآياته القرآنية الكريمة مجلى للفن . والفن قانون بنسبه الذهبية وعلاقاته
الفاضلة .

ولعل صوت مقرئ المسجد ، انبعث في تلك اللحظة ، لحظة الهدم ، يرتل قوله تعالى (تبت يدا أبا
لهب وتب .. ما أغنى عنه ماله وما كسب) .
ويتذكر المؤرخون الدولة الأموية التي حاقت بها المصائب وحقت عليها اللعنة بعد كربلاء واستشهاد
الحسين فيها .

ويتذكر الفنانون قصة (الثور في متحف الخزف)
الثور الذى دخل فى غفلة الزمان متحف الروائع الفنية فلم تنهض به طبيعته إلى تذوق الفن فمضى ،
جاهلا أهميته ، غافلا عن قيمته ، فحطمه تحطيمًا .
القضية حضارية ودينية فى مصر الإسلامية .

فهل تسود شريعة الله ؟ أم تعود ذريعة الغاب ؟
تقول (مقدمة) ابن خلدون :

ولا تحسبن الظلم إنما هو أخذ المال من يد مالكة من غير عوض ولا سبب كما هو مشهور بل الظلم
أعم من ذلك . وكل من أخذ ملك أحد — والأثر ملك أمة — أو أغضبه فى عمله ، أو طالبه بغير حق أو
فرض عليه حقا لم يفرضه الشرع فقد ظلمه .

والمانعون لحقوق الناس ظلمة ، وغصاب الأملاك على العموم ظلمة ، ووبال ذلك كله عائد على

الدولة بخراب العمران الذى هو مادتها لإذهاجه الآمال من أهله .

إن الظلم لا يقدر عليه إلا من لا يُقدر — بضم الياء وفتح الدال — عليه ، لأنه إنما يقع من أهل القدرة والسلطان .

وأعلم أن هذه هي الحكمة المقصودة للشارع في تحريم الظلم ، وهو ما ينشأ عنه من فساد العمران وخرابه ، وذلك مؤذن بانقطاع النوع البشرى . وهي الحكمة العامة المراعاة للشرع في جميع مقاصده الضرورية الخمسة ، من حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال .

فلما كان الظلم كما رأيت مؤذنا بانقطاع النوع ، لما أدى إليه من تخريب العمران ، كانت حكمة الخظر فيه موجودة ، فكان تحريمه مهما . وأدلته من القرآن والسنة كثير ، أكثر من أن يأخذها قانون الضبط والحصر . ()

ص ٦٨١ — ٦٨٢

ومن هنا يتضح أن ما حدث في مقام الحسين أبشع أنواع الظلم لأن قبة الحسين أثر ديني وتاريخي فهي تراث أمة ومالها ونفسها بما هو وجودها النفيس .

وهو بشع مرة ثانية لإدلاله بالقدرة ، واستغلاله لنظام الحكم .

إن الحزبية تنفع في الانتخابات وإغداق كسور الأصوات أى ألوف الأصوات إلى حزب بعينه وهي لم تكن له ، وهو ما لم يحدث في أى بلد في العالم ، أما أن يستتر الحزب على إثم أو تخريب أو يعلى له فظاهرة خطيرة تنذر بشر وويل ..

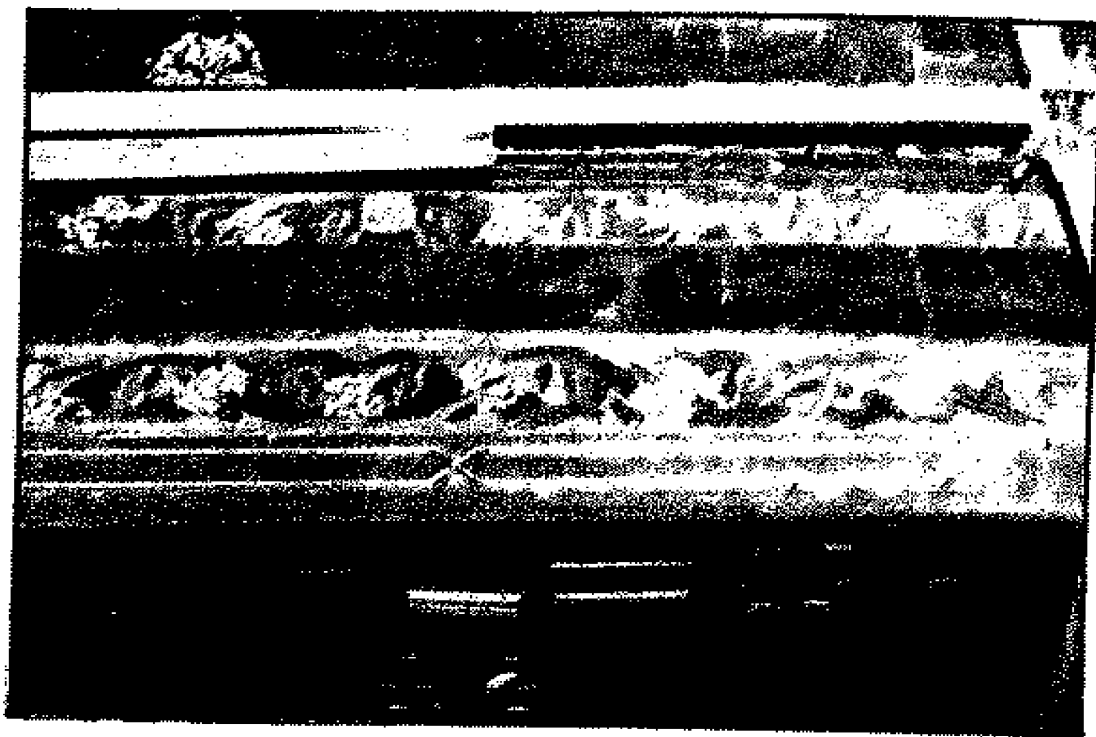
ولا عبوة بصلاة ركعتين إعلانيتين تكشف من الأمر أكثر مما تدارى ، وتفضح من الحدث أكثر مما توارى فما كاد الناس يسمعون ما سمعوا حتى برح الخفاء وانكشف الغطاء .

وعرفنا في هيئة الآثار قصة الملايين الخمسة المزعومة إذ تقدم أصحاب العطاء الأول بمستنداتهم التي تثبت أن الرقم ٤ مليون شلن نمساوى ٢٧٨ر٨٠٠ ألف أى ١٧٠ر٠٠٠ مائة وسبعون ألف جنيه مصرى لا خمسة ملايين «دولارات» 11 التي قيلت في عملية استعراضية تمويهية .

بعض الناس يقلد هتلر الذى خدع الشعب الألماني — وهو شعب جاد متعلم — ربحا من الزمن ونسج من البطولات الوهمية الدعائية والأدعائية كتابا عن (كفاحه) ؟ (تجربته) ، ولكن الشعب المصرى بالوراثة الحضارية ، يفهمها وهي طائره .

لقد علمه التجذير في عالم النبات ، التركيز في عالم الأحياء وهو بالنفاذ الحضارى والذكاء الفطرى يصل إلى أغوار بعيدة الأعماق في الفهم اللماح .

الجدار الشمالى الشرقى لمشهد الحسين الفاصل بين صالة الحرم والضريح وتم هدم ٧٥٪ منه

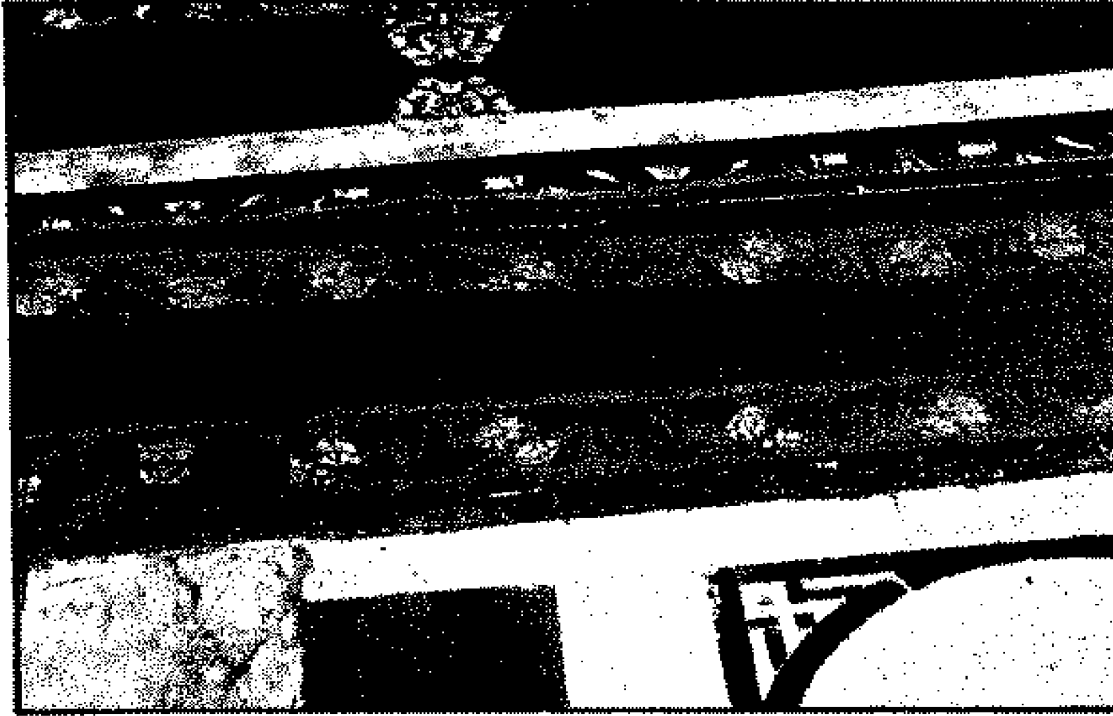


صورة الجدار قبل الهدم وبها الزخارف الجصية



صورة الجدار بعد الهدم

الجدار الشمالى الشرقى الفاصل بين صالة الحرم والضريح

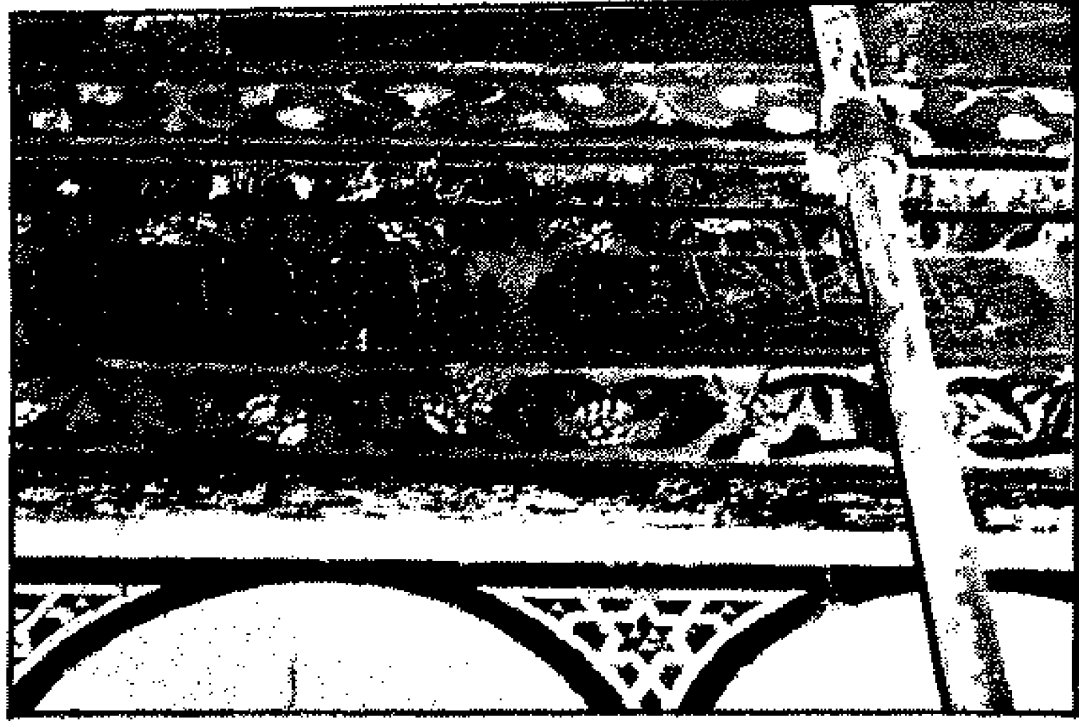


الصورة لجزء من الجدار قبل الهدم .

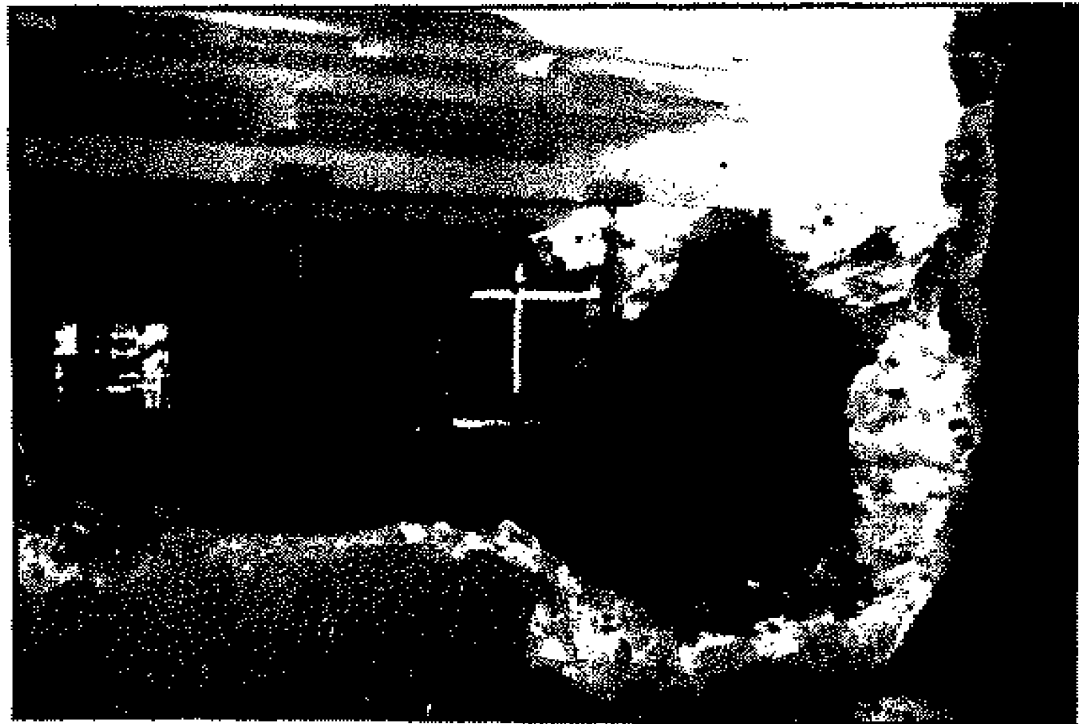


الصورة للجدار من أعلى بعد هدم ٧٥ ٪ منه .

الجدار الجنوبي الغربي لضريح الحسين



الصورة لجزء من الجدار قبل الهدم وعليه الكتابات الأثرية والعناصر الزخرفية .



الصورة للجدار بعد هدم ٢٥٪

إنه يخدع خادعيه بصمته المحسوب ، وما دروا أن التجدير الذى أشرت إليه فى عالم النبات وهو أول شعب زارع ، علمه أن العواصف تزول وتبقى الشجرة التى تضرب جذورها فى أعماق الأرض ، مهما نالت منها الريح .

وكم من أكذوبة كبرى أودت بأصحابها مما يسجله تاريخ الأمم فراحوا وانداحوا وظل الشعب ، بعد الله ، هو الباقي .

ومن هنا تأتى مسئولية اللجنة الاستشارية وهى بلا شك تعلمها علم اليقين ، وتؤمن بها أمانة وطن وفرض دين اللجنة الاستشارية التى تحتوى بها ووراءها المهنة ، ويتستر الموقف لأن المفروض بل الحتم أن اللجنة الدائمة للآثار عندها وحدها فصل الخطاب ، بما أوضحت فى بداية المقال من سلطاتها .

ومع هذا أقول اللجنة الاستشارية محكومة أيضا بالقانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣ .. وعلى هذا ينتظر البلد حكمها فى :

هل ما حدث فى الحسين يتفق مع القانون أم يخالفه ؟ وفى حالة الامتناع تطبق المادة (٤٢) من قانون الآثار .

اللجنة الاستشارية محكومة بالعلم لأن أعضائها أساتذة جامعات لا تجار .. والعلم سيادة .

وهى محكومة بتاريخ هذا البلد الذى يعتز بالآثر ويغالى بالقيمة .

وهى محكومة بضمائم أعضائها فى بلد أعلى قيمة الضمير ورفعته على القوانين الوضعيه وإنه لكذلك .

إنها مسئولية وطن

وأمانة أمة تحتهم وإليها ينتمون .

أليست جرأة تستخف بعقول السامعين أن يدعى التبرع من قدم مقايضة قدرها مليونان إلا ربعا ١٢ حين قدم الذين (رطنوا) كما يدعوههم وتسمية اللغات الأجنبية رطانه ليست مفخرة يزهو بها قائلها لأن المعرفة لا الجهل ، قدرة من القدرات تحسب لصاحبها ... أقول حين قدم الذين (رطنوا) أقل من عشر هذا المبلغ !

ولكن اذا كان الأمر كذلك فإننا نطالب وزارة الأوقاف ، والمحافظة على أموال المسلمين ، لزام عليها ، ألا تدفع (للمتبرع) خاصة :

وأنها سبق لها دفع ربع مليون لهذا السيد المعلم ، تحت حساب قبة الحسين .

أنه جمع تبرعات فتح لها حسابا فى بنك المهندس وتحت يدى اتصال بتبرع حديث يحمل رقم

٢٥٥٨٩٩ بنك المهندس فرع الأزهر في ١٩٨٥/١/٢٨

ودلالة هذا أن الحساب لا يزال مفتوحا إلى اليوم ... ثم تدفع وزارة الأوقاف ١١

على أن « المصرية » عطاء لا أخذ واحتكار واستغلال . وعلم « المصريين » له أساتذته في العالم المتحضر ونحن المصريين ، نشكر صنيع من أحسن منهم أو أسدى يدا ، بما فينا من أصالة حضارية وبما فينا من كرام الإنسان .

هذه قائمة آثار رجمها أجنب في احترام للقانون وفي تطبيق للعلم وتحت اشراف هيئة الآثار :

المركز الأثرى الفرنسى	زينب خاتون بالغورى
المركز الأثرى الألمانى	متقال — قصر بشتاك
المركز الأثرى الايطالى	مسرح الدراويش
المركز الأثرى الدانمركى	المدرسة الجوهريه
المركز الأثرى البولندى	اميركبير

ولما كان الترميم علما له أصول وقواعد ليس منها الهدم والعشوائية ، فإن هيئة الآثار المصرية كثيرا ما تتصل بالهيئات العلمية المتخصصة مثل المركز الدولى للترميم « ايكروموس » Icomos ومركزه فى ايطاليا وفرنسا .

ولسنا بدعا وحدنا فى هذا فإن ألمانيا استعانت فى ترميم مدينتى ميونيخ وكلن بمؤسسة ترميمية بولندية اسمها P.K.Z. وهذه المؤسسة تعاقدت معها ، الجزائر ، أيضا .

وفرنسا أعطت امتياز تطوير متحف اللوفر وترميم القصر لمهندس صينى الأصل عنده جنسية أمريكية ومكتبه فى أمريكا وهو المهندس FAY فائى .

ومدينة فاس ومدينة صنعاء الترميم فيهما يتم من خلال اليونسكو وستعقد اليابان مؤتمرا فى الفترة من ٢٨ مارس إلى أول ابريل لترميم مدينة (نارا) دعت إليه أثريين من جميع أنحاء العالم وفى مقدمتهم مصر التى يمثلها فيه الدكتور أحمد قدير .

لقد رجم الأجانب رطنوا أم لم يرطنوا قبة مسرح الدراويش وقبة المدرسة الجوهريه كأروع ما يكون ولم تكن هاتان القبتان أحسن حالا من قبة الحسين التى أريد تخديمها تخديما دعائيا خاصا . وعلى ذكر هذا التبرع أسائل وزارة الشؤون الاجتماعية وهذا من اختصاصها هل لديها علم بهذا التبرع الذى يحقق أرباحا طائلة كل عام ؟ .

وأطالب وزارة الأوقاف مرة أخرى أن تسترد ما دفعته وهو ربع مليون جنيه دفعة أولى ... !

إنه مال الشعب .

إلى أناشد وزارة الأوقاف أن تأخذ هذه التجربة مؤشرا إلى موضوع الأزهر الذى يحوم المفاوضون حوله
راسمين على عشرين مليوناً وكأن وزارة أموال المسلمين مرعى غريض الكلاء ، فيه يسرحون ويمرحون .

وهذا الرقم من واقع مجلتهم التى تسمى (المفاوضون العرب) ص ٤١ — ٤٢ والتى تضع عنوانا (لقاء
بين المهندس حسب الله ووزير الأوقاف) .

أى مهندسهم يأتى قبل الوزير وهى إحدى اثنتين :

١ — إما أنهم يفتقدون التقليد الصحفى ، وهو لون من الذوق الاجتماعى .

٢ — وإما أنهم يرون أنفسهم دولة فوق الدولة وليس فقط دولة فى الدولة .

ترى ... ماذا تفيد بلايين الأرض إذا كسبها الإنسان وخسر نفسه ؟ خسر الحب فى قلوب الناس
ورضا القناعة الذى يمنع السعادة الحتمية التى لا يشتريها المال !

ليس عسيرا أن يكون المرء اخطبوطا أو حوتا يتلع كل شيء حتى الأنبياء ... كما أنه ليس يسيرا أن يكون
المرء عفا شقا ، نقييا تقيا ، كريما نائلا ، فيغدو فى موطنه علامة ، وهامة ... قيمة وقمة .

وهذا مرقى صعب أسهل منه بكثير الشهرة الزائفة التى يصدق عليها القول : (خمول الذكر خير من
الذكر الدميم) .

لك الله يا مصر .. كم فى حياتك من قصص داميه شقى بها صبرك ، وبليت بها أمتك ، ومنيت بها
رحلتك الحضارية فى الزمان والمكان .

يمر أمامى شريط التاريخ

كان إسماعيل صديق باشا ناظر المالية ومفتش عموم الأقاليم من ١٨٦٨ — ١٨٧٢ حيث عين ناظرا
للداخلية .

وظل يتقلب بين المالية والداخلية أى بين ذهب المعز وسيفه حتى سنة ١٨٧٦ . يقول أمين سامى
باشا فى كتابه (تقويم النيل) .

(شرع بصفته مفتش عموم الأقاليم فى توالى جمع التبرعات من أعيان وعمد ومشايخ البلاد على ذمة
نشر التعليم) .

وكان إسماعيل صديق باشا يتدخل فى تعيين المناصب وبذلك (صار إسماعيل صديق باشا المعين فى
الحقيقة لكل مدير ووكيل مديرية ومحافظ ووكيل محافظة وأمور وناظر قسم وبذلك صار الكل محاسبيه
يفعمون جيوبه بالمال الذى يعصرونه من جسم الفلاح ليستبقوا لأنفسهم رضاه عنهم) .

(كانت الثروة التى جمعها إسماعيل صديق باشا المفتش وناظر المالية بهذه الطريقة غير المشروعة تفوق

في مقدارها واختلاف مظاهرها ما كان منها لدى أى أمير مصرى وكان يتفق منها عن سعة متناهية : ... فإن ثمن إحدى مراوح زوجة ذلك الوزير بلغ ٣٧٥ ألف فرنك وثمان مظلة من مظللاتها بلغ ستائة ألف فرنك . ولقد نفذ صبر الجميع من استمرار ابتسام الدنيا كل ذلك الابتسام لمن) .

أما عقاراته عند نفيه فكانت نيفا وثلاثين ألف فدان من أخصب الأقطان العشورية وثلاثة قصور فخمة في القاهرة عدا قصر بديع على ضفاف المحمودية وكلها مؤنثة ومفروشة بأفخر الأثاث والرياش) . المجلد الثالث ج ٣ ص ١٤٥٣

ونحل بركات الشعب المصرى ، وتحق كلمة الرسول عليه السلام (من أرادها بسوء قصمه الله) . يحكى ميخائيل شارويم بك مؤلف كتاب الكافي في تاريخ مصر الحديث عن نكبة اسماعيل باشا صديق بعد أن رفت سنة ١٨٧٦ ونفى الى دنقله حيث واجه النهاية غريبا شريدا خالى الوفاض . وقبله بقرون عديدة فتح الاسكندر المقدونى البلاد وصارت له امبراطورية ودولة وصوله ثم وقع ميتا غريبا بعيدا عن موطنه وعندما كفتوه أخرجوا ذراعيه ليعلم الناس أنه ذهب إلى القبر صفر اليدين ولم تذهب خزائن المال معه إلى منواه الأخير .

بقيت كلمة أخيرة هي حقيقة ووثيقة . أعنى استقالة اللجنة الدائمة للآثار المرفوعة إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس الشعب . وقد استخرجت صورة منها من مكتب التلغراف تحمل رسمه واسمه وختمه وتاريخ الإرسال انشرها هنا بلا تعليق .

أما وزير الثقافة فأنى أسأل الله أن يمضى في تهديده برفع قضية ضدى ليعلم ويعلم الجميع حقائق كثيرة في كثير من الموضوعات وهنا تكشف الأوراق ... كل الأوراق .

كم من قضايا رفعت ضدى في القضايا الوطنية فكانت كل منها تحمل وساما يزين به القضاء صدى .. وتاجا من محبة يتوج به الشعب رأسى أغلى كثيرا من تيجان الجواهر التى يلبسها أصحاب العروش . (ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوى عزيز) .

□ □ □

بدأت اللجنة عملها يوم الخميس الموافق ١٩٨٥/٢/٧ وانتهت من عملها يوم الخميس ١٩٨٥/٢/١٤ .

وقد قامت اللجنة بفرز وفحص الانقراض المتخلفة عن عملية هدم جدران الضريح واستخلاص

العناصر الزخرفية الأثرية الموجودة بالانقراض سواء كانت جصية أو خشبية .

وقد أسفرت أعمال اللجنة عن العثور على الآتي بالانقراض ، كما أشرت :

١ - أجزاء صغيرة من الأزار الخشبي العلوى الذى كانت تنصفه الدمسة الخشبية والذى كان مكتوبا عليه آيات من القرآن الكريم المذهبة بزخارف نباتية ... وتمثل الأجزاء التى عثر عليها بالانقراض نسبة ٥٪ من المساحة الكلية للأزار . وقد تم حفظها بحجرة الترميم الدقيق بالموقع .

٢ - تم العثور على معظم العناصر الزخرفية الجصية المنقوشة والتى كانت على جدران الضريح من الداخل وهى عبارة عن أجزاء صغيرة جدا من الجص بعد تخطيطها أثناء عملية الهدم . وقد قامت اللجنة بحفظ هذه الأجزاء بحجرة الترميم الدقيق للاستعانة ببعض الأجزاء ذات الحجم الكبير بعد إعادة بناء الحوائط المهدمة .

٣ - قامت اللجنة بفحص بقايا الأزار الخشبي الحامل لآيات القرآن الكريم والذى كانت تنصفه الدمسة الخشبية واتضح من الفحص بأن هذه البقايا محطمة نتيجة قيام الشركة بهدم الجدار بطريقة عشوائية الأمر الذى أدى الى تكسير الأزار وتخطيطه وقد عثر المرممون القائمون على العمل بالموقع على أجزاء من كسر هذا الإزار على العربات التى كانت تنقل الانقراض وتمثل ١٠٪ .

وقد أكدت هذه اللجنة الفنية الهندسية الأثرية المشكلة بالقرار ٢٤١ بتاريخ ٨٥/٢/١٩٠ لوضع الخطوط العريضة لترميم قبة الإمام الحسين رضى الله عنه .

اجتمعت اللجنة بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٥ .

وبعد المعاينة على الطبيعة تبين للجنة ما يلى :

١ - تبين للجنة قيام الشركة بالهدم فى أجزاء مختلفة وبطريقة عشوائية حيث تم هدم حوالى ٧٥٪ من الجدار الشمالى الشرقى وحوالى ٢٥٪ من الجدار الجنوبى الغربى مما ترتب عليه فقد حوالى ٨٠٪ من الإطار الخشبي العلوى والحامل لآيات من القرآن الكريم وكذلك حوالى ٢٥٪ من الاطارات الخشبية التى تعلو الوزرات الرخامية . وتكسير الزخارف الجصية بالنسب المذكورة فى الجدار الشمالى الشرقى والجدار الجنوبى الغربى وقد تم فى الفترة من ١٩٨٥/١/٢٠ الى ١٩٨٥/١/٢٧ بالمخالفة لقرارات اللجنة الدائمة السابقة .

٢ - تبين من معاينة اللجنة لجدران الضريح فى الأجزاء التى تم ازالة طبقة البياض عنها وكذلك الأجزاء

التي هدمت ، أن معظم جدران الضريح مبنى من الطوب الأحمر الأثرى القديم وبعضها من الأحجار المنحوتة المتبادلة مع الطوب الأحمر الأثرى القديم كما لاحظت بعض الشروخ القديمة التي لا تشكل خطورة .

وبعد أن ارتكب المقاولون العرب هذا ودمروا تدميرا في المدة من ٨٥/١/٢٠ — ١٩٨٥/١/٢٧ وقف وزير الثقافة حليفهم في مجلس الشعب يقول ولا أدري كيف :

أقول قول الوثائق وبقوة الحق انه حتى لحظة مثولي أمام حضراتكم (٨٥/١/٢٦ مضبطة الجلسة الخامسة والأربعين) لم تجر أية أعمال انشائية تمثل تغييرا في قبة الإمام الحسين أو ضريحه — لم يسأل عن الانشاء ولكن عن التدمير —

وأود أنؤكد أن الحكومة لن تسمح بأن تمتد يد أيأ كانت إلى هذا الأثر الاسلامي الرائع — امتدت يد التخريب ثمانية أيام متوالية من ٨٥/١/٢٩ — ٨٥/١/٢٧ — أو غيره من الآثار إلا في الاطار الذي يحدده قانون حماية الآثار ذاته والذي يعهد لوزارة الثقافة ممثلة في هيئة الآثار المصرية دون غيرها بأعمال الصيانة والترميم اللازمة لجميع الآثار والمواقع والمناطق الأثرية والمباني التاريخية المسجلة) .
وحين سألته : أين الحق في بيانك يا وزير الثقافة ؟ رفع قضية على جاء فيها :

بسم الله الرحمن الرحيم

محكمة جنوب القاهرة الابتدائية
الدائرة الرابعة المدنية

مذكرة بدفاع

السيدة الدكتورة/ نعمات أحمد فؤاد (المدعى عليها الاولى)

ضد

السيد/ محمد عبد الحميد رضوان (مدع)

فى

الدعوة رقم ٥١١٧ لسنة ١٩٨٥

المحدد لنظرها جلسة ١٩٨٥/١١/١٦

الطلبات

نلتمس رفض دعوى المدعى

الموضوع

يقول المدعى فى دعواه أن صحيفة الشعب (التى يصدرها حزب العمل الاشتراكى — المصرى) قد نشرت مقالين بقلم المدعى عليها :

أحدهما : فى عدد ٨٥/١/٢٩ ص ١ ، ٣ ، من الصحيفة بعنوان :

« أين الحق فى بيانك يا وزير الثقافة .. »

— اللجنة العلمية رفضت تصميم شركة المقاولين العرب ..

— الوزير مارس ضغطا على اللجنة لقبول الهدم فى قبة الحسين ..

— لم يعد أمامك يا وزير الثقافة غير الاستقالة ..

— رئيس جمعية الآثار القبطية يحتاج على هدم قبة الحسين » ..

والآخر : فى عدد الصحيفة بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٢ ص ١ ، ٧ بعنوان :

« تنار الآثار فى قبة الحسين — حقائق ووثائق » .

وقد اتهم المدعى — المدعى عليها بأنها قلذته وسبته وأفترت عليه بقصد التشهير والاساءة اليه ، وذلك بسبب أعمال وظيفته كوزير للثقافة بأن أسندت اليه بالمقالين المذكورين مع سوء القصد الوقائع

والأوصاف الآتية :

في المقال الأول :

(١) الكذب : فيما ذكره أمام مجلس الشعب بجلسته بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٦ رداً على طلب الإحاطة الموجه إليه بشأن ما حدث لقبة الحسين ..

فضمنت المدعى عليها هذا المقال العبارات الآتية :

- يقول الوزير الذي يصف نفسه بالصدق .
- يتساءل الوزير الذي يصف نفسه بالصدق .
- لقد أسقطت أمريكا نيكسون لأنه أنكر وظلل العدالة .
- أعرفت يا وزير الثقافة موازين الحكم على الرجال ؟
- تعددت الأسباب يا وزير الثقافة التي نحم عليك أن تستقيل .

(٢) أنه امعة (مذهبي) : يملئ عليه المقاولون العرب الأعمال التجارية في مساجد أهل البيت .. ثم تقول المدعى عليها : ورد بخاطري وأنا أرى الاجتماع التليفزيوني قصة الفنان محمد عبد الوهاب وهو يسأل الأستاذ العقاد عن كلمة (المذهبية) ، فقال له (امعة) أليس عملهم التردد اذن هو امعة .

وتقول أيضا : « معلم يجمع وزير الثقافة ومعه وزير الأوقاف .. يا سبحان الله ، عالم يسعى اليه صاحب العرش ، وآخر يسعى إلى المقاولين — ان المواقف تكشف معادن الرجال » .

وتقول : « المقاولون يغطون جريرتهم بلوى مسار القضية (تعنى بالقضية قيام المقاولين العرب بهدم قبة الإمام الحسين والقضاء على المعالم الأثرية بها) بأسلوبهم التقليدي ووراءهم وزيرهم ومضمونه الذي لا يتغير — الأغراض » .

(٣) العدوان على الدين ومناسكه ومقدساته :

تقول المدعى عليها : « حينما طالبت برفع يد المقاولين العرب عن مقام الحسين بعد أن قاموا بهدم القبة بناء على موافقة المدعى ، ومنع الشركات التجارية من ترميم الآثار ، — ثم قالت : لا تحزن ياسيد الشهداء ان الله معنا ، ولينصرن الله من ينصره — ان ينصركم الله فلا غالب لكم جلّت صفاته وتقدست آياته وصدق وعده .. الخ — يعتبر المدعى كلام المدعى عليها هذا اثارة دينية ضده .

المقال الثاني : أسندت المدعى عليها الى المدعى :

(١) في هذا المقال عادت المدعى عليها الى حملتها ضد المدعى لتؤكد ما شنت به في مقالها الأول بتاريخ ٨٥/١/٢٩ .. ثم انتقلت بعد ذلك الى (المقاول أو المعلم — عثمان أحمد عثمان) الذي

يتصيد ويتربح لجيبه الخناس والذي يجمع الوزراء ويقوم وزير الثقافة ووزير الأوقاف له بدور المذهبية .

— لتخرج من هذه الحملة الى الابقاء على الترميمات الأثرية الاسلامية الهامة في أيدي البيوت الاجنبية وحدها .. ولذلك كان هدفها من هذه الحملة بالدرجة الأولى هو نصرة طرف معين (يقصد بيوت الخبرة الأجنبية) في تنافس مهني لا شأن به على الاطلاق للمدعى .

ثم اختتمت المدعى عليها مقالها بقولها : « أما وزير الثقافة فاني أسأل الله بأن يمضي في تهديده برفع قضية ضدي ليعلم الجميع حقائق كثيرة في كثير من الموضوعات وهنا نكشف الأوراق كل الأوراق » .

ويقول المدعى في نهاية دعواه : أن ما كتبه المدعى عليها يشكل جرائم يعاقب عليها قانون العقوبات بالمواد ١٧١ ، ١٨٥ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٧ — ولكن المدعى آثر أن يعد بين المدعى عليها (كسيدة) وبين الاتهام الجنائي والمحاكمة الجنائية ، واحتكم الى القضاء المدني فيما اقترفته في حقه ، واكتفى بطلب الزامها بمبلغ ١٠٠٠ ألف جنيه على سبيل التعويض عن الضرر الأدنى .

الدفاع

تمهيد :

يهم الدفاع عن المدعى عليها الأولى — قبل أن يتعرض الى صلب الدفاع — أن يشير في ايجاز شديد الى « الموضوع الذي وجهت اليه المدعى عليها نقلها » لبيان مدى أهميته لشعب مصر بل لشعوب العالم الاسلامي قاطبة .

لا شك في أن كل أثر من الآثار الموجودة في أي بلد من بلدان العالم هو شاهد على الحضارات المختلفة أو ما أحدثته الفنون والعلوم والأديان من عصر ما قبل التاريخ وخلال العصور التاريخية المتعاقبة .. ولذلك نجد أن كل دول العالم تولى آثارها اهتماما كبيرا ، يتمثل في سن القوانين التي تنظم رعاية هذه الآثار وتجرى أي فعل للاعتداء عليها أو إحداث أي تغير — ولو بسيط — في معالمها حتى تظل الآثار بنفس شكلها وأوصافها وحدودها التي نشأت بها على مدار التاريخ .. وهذه في الواقع هي القيمة الأثرية الحقيقية التي يميز بها الأثر عما سواه ، ولذلك نجد على سبيل المثال — في فرنسا : أن المسؤولين هناك حددوا عدد الأفراد الزائرين لمشاهدة « الموناليزا » بعدد معين حتى لا تتأثر هذه اللوحة النادرة بالتنفس عند حد معين من مجموع المشاهدين !! .

ومن مفاخر مصر أن يكون على أرضها « مسجد الامام الحسين رضى الله عنه » لأنه بأهل البيت تشرف مصر الاسلامية ، ويضم هذا المسجد العظيم ضمن أجزائه أثرا غاية في الاهمية الأثرية والتاريخية والحضارية هو : « المشهد الحسيني » . ويعنى المكان الذي دفن فيه رأس الشهيد

الحسين ، ويشمل كل العناصر المعمارية له من جدران ومنطقة انتقال وتغطية وكل هذه العناصر يطلق عليها القبة والضريح وتشمل أيضا الباب الأثرى المعروف بالباب الأخضر — وقد كانت آخر اضافات أثرية هي الزخارف والآيات القرآنية التي قام بها الأمير عبد الرحمن كتحفة عام ١٧٦٢ م على الجدران الداخلية للمشهد الحسيني والقبة » . (عند السجل العلمى للآثار الاسلامية لعامى ١٨٨٧ — ١٨٨٨ ، الصادر عن المطابع الأميرية بالقاهرة عام ١٨٨٩) .

وبناء على ما تقدم فان « المشهد الحسينى » كأثر — من أهم آثار مصر — يخضع لأحكام القانون رقم ١٩٨٣/١١٧ الصادر فى شأن حماية الآثار ، الذى جرم المشرع فى المادة ٤٢ منه كل فعل اعتداء على أى أثر يؤدى الى هدمه أو اتلافه أو تشويهه أو تغيير معالمه أو فصل جزء منه ، وتنص المادة المذكورة على معاقبة كل من ارتكب فعلا من هذه الأفعال بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد عن سبع سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تزيد عن خمسين ألف جنيه .

وما حدث فى الآونة الأخيرة (للمشهد الحسينى) على يد شركة المقاولين العرب — من هدم وتخريب وحفر وإزالة وتغيير لأهم معالمه (بحجة ترميم شروخ فى القبة) لشيء فظيع وسابقة غاية الخطورة لم يسبق لها مثيل فى شتى العصور ، فضلا عن أن ذلك جريمة يعاقب عليها القانون ١١٧/٨٣ سالف الذكر .. لأن هذا الاعتداء فى حقيقته اعتداء على حضارة وثقافة وفنون شعب مصر ، بل اعتداء على عمر هذا الشعب .. لأن الأثر أعمار ..

ومن واقع التقارير الرسمية نستطيع أن نحصر — فى إيجاز شديد — الخراب والدمار الذى حدث للمشهد الحسينى على أيدي شركة المقاولين العرب :

هدم أجزاء مختلفة من المشهد الحسينى بطريقة عشوائية ، مما يترب عليه فقدان ٨٠٪ من الاطار الخشبي العلوى والحامل لآيات القرآن الكريم ، وكذلك حوالى ٢٥٪ من الاطارات الخشبية التى تعلو الوزرات الرخامية ، وتكسير الزخارف الجصية ...

وقد تم ذلك فى الفترة من ١/٢٠ الى ١٩٨٥/١/٢٧ بالمخالفة لقرارات وتعليمات هيئة الآثار المصرية .. بل لا نستطيع أن نغالى اذا قلنا : أن هذا التخريب والدمار — فى أعلى أثر على شعب مصر — تم رغم أنف هيئة الآثار وبالرغم من تحذيراتها المتكررة لشركة المقاولين العرب على نحو ما هو ثابت من المستندات الرسمية التى سوف اقدمها للهيئة الموقرة ١١ .

ومن الجدير بالذكر أن السيد/ كمال حسن على رئيس مجلس الوزراء السابق أصدر القرار رقم ٨٥/١٢٤ بتشكيل لجنة فنية على أعلى المستويات برئاسة الدكتور المهندس/ محمد الهاشمى رئيس جامعة عين شمس تكون مهمتها دراسة ما يجرى من أعمال معمارية فى مسجد الحسين بمعرفة شركة المقاولين العرب واعداد تقرير بذلك . وقد انتهت هذه اللجنة فى تقريرها الى أن شركة المقاولين العرب قامت بهدم الآتى :

- ١ — القبة العلوية لمسجد مولانا الامام الحسين . ١١
- ٢ — هدم الحائط الفاصل بين غرفة الضريح وقاعة السيدات . ١١
- ٣ — ازالة البياض والزخارف من بعض الحوائط . ١١
- ٤ — ازالة جميع تكسيات ووزرات الرخام من الحوائط . ١١
- ٥ — ازالته وهشمت الإزار الذهبي كله بأياته القرآنية . ١١

المدعى شريك ومستول عما حدث للمشهد الحسينى :

وقد أثبتت اللجنة الفنية التى شكلها رئيس مجلس الوزراء سالفه الذكر مخالفة شركة المقاولين العرب لأسلوب الترميم للمشهد الحسينى المتفق عليه بين الشركة وهيئة الآثار المصرية فى اجتماع ١٩٨٣/١٢/٢٦ .

كما أثبتت هذه اللجنة أيضا أن الذى أمر بإيقاف الهدم والازالة فى المشهد الحسينى هو السيد/ رئيس مجلس الوزراء وحده ، بمعنى أنه لولا تدخل السيد/ رئيس مجلس الوزراء شخصيا لما أوقفت شركة المقاولون العرب عمليات الهدم والازالة .

وهنا يثور سؤال فى غاية الأهمية هو :

— ما هو دور المدعى بوصفه يشغل منصب الوزير المختص بشئون الثقافة (فى ذلك الوقت) فى مصر الاسلامية ؟ والذى يفترض فيه أن يكون الحارس الأول على آثار مصر ، فضلا عن أنه المنوط به (طبقا لحكم المادة ٣ من قرار اصدار قانون الآثار رقم ٨٣/١١٧) اصدار القرارات المنفذة لهذا القانون فضلا عن مسئوليته الدستورية عن أى خراب أو كارثة تحدث فى القطاع المشرف عليه .. وأى كارثة بعد الاعتداء على الحرم المصرى — كما سماه على باشا مبارك ١١

انه لم تحدث كارثة مثلها من قبل فى قطاع الثقافة والآثار فى مصر ، لأنها حدثت على أيدي أناس يقال أنهم مصريون ، وتحت سمع وبصر وزير الثقافة السابق (المدعى) المسئول الأول دستورا وقانونا — عن ثقافة وآثار مصر

بل الأدهى من ذلك أنه شارك فى هذه الكارثة وشجع عليها ، وكان منذ البداية من أنصار الهدم بالمشهد الحسينى بزعم التوسعة .

وفيما يلى الأدلة القاطعة على صحة ذلك :

(١) تم عقد اجتماع بتاريخ ٨٥/١/٧ بمسجد الامام الحسين حضره المدعى وعدد من الوزراء ومندوبون

عن شركة المقاولين العرب (ثابت هذا الاجتماع في سجل هيئة الآثار) .. وقد انتهى الرأى في هذا الاجتماع الى الأخذ بوجهة نظر المقاولين العرب في الهدم والتوسعة التى ترفضها ولا تقرها هيئة الآثار المصرية وبما يؤسف له أن المدعى كان على رأس المؤيدين والمشجعين لفكرة الهدم والتوسعة بالمشهد الحسينى . (ملحوظة : هيئة الآثار المصرية لم تمثل في هذا الاجتماع بالرغم من أنها صاحبة الاختصاص الأصيل فيه طبقا للقانون) .

(٢) في اجتماع اللجنة الدائمة للآثار (ببيعة الآثار) بتاريخ ١٩٨٥/١/٢١ ليبحث التطورات الخطيرة التى حدثت بمسجد الامام الحسين (وهذا المحضر مسجل أيضا بسجل هيئة الآثار) .. سجلت اللجنة في محضر اجتماعها (بند ٥ من المحضر) أن السيد/ وزير الثقافة (المدعى) قد اتصل تليفونيا بأعضاء ورئيس اللجنة حال انعقادها وحاول فرض رأى المقاولين العرب (الهدم والتوسعة) على أعضاء اللجنة .. الأمر الذى دفع جميع أعضاء هذه اللجنة ورئيسها الى تقديم استقالة جماعية الى السيد/ رئيس الجمهورية احتجاجا على تدخل وزير الثقافة (المدعى) في صميم أعمالهم وفرض رأى المقاولين العرب الذى يخالف كافة الأصول الفنية العالمية في ترميم أى أثر ، والذى سبق أن رفضته باصرار هيئة الآثار هذا وقد تم نشر هذه الاستقالة وأسبابها في جميع الصحف المصرية .

(٣) من منطلق الضمير الوطنى الحى والاحساس بفداحة الكارثة ، أعادت اللجنة الدائمة للآثار عرض الموضوع على السيد/ وزير الثقافة (المدعى) بخطاب رسمى عاجل في ٨٥/١/٢٤ وطلبوا منه سرعة التدخل لايقاف عمليات الهدم والازالة المستمرة بمعرفة المقاولين العرب .. ولكنه لم يحرك ساكنا .

(٤) يؤكد ما سبق كله : موقف السيد/ وزير الثقافة السابق (المدعى) تحت قبة مجلس الشعب (مضبطة الجلسة ٤٨ المنعقدة صباح الثلاثاء ١٩٨٥/١٠/٢٦) حيث دافع بحماسة ودون خشية من الله عن موقف شركة المقاولين العرب محاولا اثبات براءتها ، وأنها لم تخطئ ، أنه هو أيضا يرى براءة الذئب من دم ابن يعقوب .. وقال بالنص :

« أشهد الله والتاريخ أن شيئا لم يمس في مسجد سيدنا الحسين » III

ونخلص من هذا التمهيد — الذى لا بد منه — الى نقطتين هامتين :

النقطة الأولى : الذى لا بد منه — أن الموضوع الذى وجهت اليه المدعى عليها نقدها فى الصحف (وهو هدم وتخريب قبة الحسين وملحقاتها) هو موضوع ثابت بموجب تقارير

لجان رسمية ، وعلى رأس هذه اللجان اللجنة الفنية التي شكلها السيد/ رئيس مجلس الوزراء برئاسة رئيس جامعة عين شمس .

النقطة الثانية : أنه في غنى عن البيان أن الموضوع الذي وجهت اليه المدعى عليها نقدها لا يهم جماهير مصر فحسب بل هم جماهير المسلمين في العالم أجمع .

ويود الدفاع عن المدعى عليها في مستهل دفاعه — أن يشير الى أن طريقة المدعى في الاتهام هي كمن يقول : « ولا تقرّبوا الصلاة » ويقف عند هذا الحد ولا يكمل الآية الكريمة ، وبذلك يختلف معنى ومدلول الآية — على هذا النحو المتور — اختلافاً كلياً وجنحاً عما قيلت الآية كاملة غير مبنورة ليتضح معناها الرباني السليم .

فالعبارات التي انتقاهها المدعى من مقالتي المدعى عليها المشار اليهما في صدر هذه المذكرة هي عبارات مبنورة — ولا يمكن فهم معانيها الحقيقية أو أستظهار مراميها — إلا اذا وضعت في الاطار العام للمقالة كلها دون حذف أو نقصان ، لأن هذا الامر يعد من أدق المسائل وأكثرها اختلافاً في الرأي ... ومن ثم فإن الدفاع عن المدعى عليها سيضع تحت نظر الهيئة الموقرة نسختين كاملتين من المقاليتين المشار اليهما حتى تبين أن نقد المدعى عليها لأعمال وتصرفات المدعى يدخل في دائرة المشروعية ... وهذا ما ستعرض له تفصيلاً فيما يلي :

حق النقد :

يستند حق النقد الى قاعدة أساسية من قواعد الدستور تقرر حرية الرأي والقول والكتابة بكافة وسائل التعبير مراعاة للصالح العام ، ودعمًا لسبيل التقدم وسلامة البناء الوطني (م ٤٧ من الدستور) وجدير بالذكر أن هذه القاعدة الدستورية التي يستند اليها حق النقد قد تضمنتها كافة الدساتير التي صدرت بدءاً من دستور سنة ١٩٢٣ وحتى الدستور الحالي الصادر سنة ١٩٧١ .

كما اشتمل أيضاً قانون العقوبات على مبدأ حق النقد ، فقرر في المادة ٣٠٢ منه أن الطعن في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة — لا يدخل تحت حكم هذه المادة اذا حصل بسلامة نية وكما لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة وبشرط اثبات حقيقة كل فعل اسند اليه .

ولا يفوتنا أن نشير الى أن الشريعة الاسلامية الغراء هي أسبق الأنظمة في ارساء مبدأ حق النقد ، وتقرير حرية الرأي والتعبير في ضمير الجماعة ، ذلك أن قواعد الشريعة الاسلامية قد تضمنت مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وعدم السكوت على معصية ، بل وتجنب المنكر سواء باليد أو باللسان أو بالقلب عن طريق الاستنكار . (النقد المباح سنة ١٩٧٧ — للمستشار الدكتور عماد عبد الحميد النجار ، ص ٧٨) .

والخلاصة : فان كل من يتصدى لاداء ثمة عمل أو نشاط يتصل من قريب أو بعيد بالصالح العام ، يكون معرضا للنقد وابداء الرأى فى كل ما يأتيه من تصرفات أو أعمال أو آراء تتعلق بهذا العمل أو ذاك النشاط ، وذلك بغية محاربة كل أوجه الانحراف والفساد بما يحقق فى النهاية سلامة البناء الاجتماعى فى كافة الميادين وتقدم المجتمع وازدهاره .

(الجرائم الصحفية — للاستاذ شريف كامل — القاضى — طبعة ١٩٨٤ — ص ١٣ — ٢٢) .

نطاق حق النقد :

ان الواقع الذى لا شك فيه أن الاتصال الطبيعى بين الشخص وبين تصرفاته ، وتأثير سمعته على قيمة تصرفاته وتأثير تصرفاته على سمعته أظهر أن يجادل فيه أحد . (جرائم النشر سنة ١٩٥١ — الأستاذ محمد عبد الله ٣١٠) .

فالحكم على الشخص انما يكون بالحكم على تصرفاته ، وذلك باعتبار أن النعى على التصرفات هو بالضرورة نعى على نفس الشخص صاحب التصرف فيؤثر بالقطع على شرفه أو اعتباره أو سمعته (شرح قانون العقوبات — القسم الخاص — دكتور عمر السعيد رمضان ، ص ٣٨٤) .

وتجدر الاشارة الى أن : (حق النقد مباح ما دام النقد منصبا على العمل ومناقشته من الناحية الفنية — وما دام النقد فى هذا النطاق فلا شأن للقانون الجنائى به ولو صيغ فى عبارة قاسية أو عبارة تهكمية ...) — الدكتور مصطفى القللى فى مؤلفه : المسئولية الجنائية ص ٣٠٧ وما بعدها (... واذا كان رأى الدكتور مصطفى القللى قد أوضح أن النقد المباح يتعين أن ينصب — أساسا — على العمل ذاته ، غير أنه ألمح بعد ذلك الى إمكان أن يتطرق ذلك النقد الى الشخص نفسه وجواز ذلك حيث قال : « فلا شأن للقانون الجنائى به ولو صيغ فى عبارة قاسية أو عبارة تهكمية ... » فماذا تكون هذه العبارة (القاسية أو التهكمية) لو لم تتضمن المساس بالشخص نفسه .

غير أنه يشترط فى كل الأحوال حتى يظل النقد فى دائرة المشروعية :

- (١) الا يكون النقد منصبا أصلا على الأشخاص فقط دون أعمالهم أو تصرفاتهم أو آرائهم ، بمعنى الا يكون النقد موجها لذات الشخص فحسب .
- (٢) ألا يكون النقد مستهدفا به أساسا المساس بالشخص نفسه بقصد الاساءة اليه من جهة شرفه أو اعتباره أو سمعته ... وتقدير ذلك — كما قلنا فيما سبق — يعتبر من أدق المسائل وأكثرها اختلافا فى الرأى . واذا كان حق النقد ليس له من حياة الشخص الا الجانب المتصل بعمله العام .. « الا أنه عندما يتصدى الشخص العام لامر جد خطير يقتضى ثقة الامة ثقة كاملة فى خلقه وكفائته وأمانته ، يكون لحق النقد أن يتناول أخلاقه وكفائته وسائر الجوانب الشخصية

والخاصة ولو على أساس شواهد من حياته الخاصة الماضية والحاضرة » . (جرائم النشر سنة ١٩٥١ — للاستاذ محمد عبد الله ، ص ١١٥) .

حدود حق النقد وشرائط استعماله :

تنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ عقوبات على أنه : « ومع ذلك فالطعن في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لا يدخل تحت حكم هذه المادة (المقصود بذلك الفقرة الأولى من نفس المادة التي تعرف جريمة القذف وتحدد أركانها) — اذا حصل بسلامة نية ، وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة وبشرط اثبات حقيقة كل فعل اسند اليه » .

وبناء على ما تقدم يتضح أن قانون العقوبات رسم حدود حق النقد وحدد شرائط استعماله بصفة عامة سواء في مواجهة الموظف العام ومن في حكمه أو في مواجهة غيره من الأشخاص .

بالشروط الآتية :

- (١) أن يكون الموضوع الذى يوجه اليه النقد ، موضوعا ثابتا .
- (٢) أن يكون الموضوع الذى يوجه اليه النقد ، موضوعا يهم الجماهير .
- (٣) أن يكون النقد موجها أساسا الى ذلك الموضوع ومستندا اليه .
- (٤) أن يكون النقد ملائما ومتناسبا مع الموضوع الذى يوجه اليه .
- (٥) أن يكون النقد مقترنا بحسن النية .

وفى الفقه الاجماع منعقد على ضرورة توافر هذه الشروط .

(الاستاذ محمد عبد الله — المرجع السابق ص ٣١١ ، المستشار الدكتور عماد عبد الحميد النجار — المرجع السابق ص ١٦٦ ، الدكتور أحمد فتحى سرور — فى الوسيط فى قانون العقوبات القسم الخاص ص ٦٩٥) .

وبتطبيق ما تقدم على واقعات الدعوى الماثلة نجد الآتى :

أن ما ورد من نقد فى مقالتي المدعى عليها المشار اليهما فى حقيقته وممراته ليس موجها أصلا لذات شخص المدعى ، وإنما هو ابداء لرأى المدعى عليها من الناحية العلمية والفنية والتاريخية فيما أحدثته شركة المقاولون العرب من هدم وتخريب فى قبة الحسين ، واستنكارها بشدة لما حدث ، وكذا استنكارها لما حدث ونقدها اللاذع لموقف وزير الثقافة السابق (المدعى) من هذا الموضوع من تشجيعه لعمليات الهدم والإزالة بل ومحاولاته المتكررة لفرض ذلك على اللجنة

لما حدث ، وكذا استنكارها لما حدث ونقدها اللاذع لموقف وزير الثقافة السابق (المدعى) من هذا الموضوع من تشجيعه لعمليات الهدم والأزالة بل ومحاولاته المتكررة لفرض ذلك على اللجنة العلمية الدائمة ببيت الآثار ، ثم وقوفه تحت قبة البرلمان يزيّف الحقائق الخاصة بهذه الكارثة والتي ثبت بموجب تقارير رسمية لا ترقى إليها الشك على التفصيل الوارد في المقتالتين المذكورتين ... الخ ...

ومما يدعو للأسف والأسف أن المدعى (حتى وهو في معرض سرد دفاعه في دعواه لا يلتزم الحقيقة فتراه يقول في آخر صفحة ٨ من الدعوى : « وواضح أن السيدة المعلن إليها قد انفردت بحملة ضارية من التشهير ضد وزير الثقافة (السابق) وذلك في سبيل المحافظة على العادة المتبعة في مقاولات ترميم الآثار الإسلامية الهامة من أسنادها إلى بيوت أجنبية وإبعادها عمليا عن مناقسة مصرية » .

وفي الحقيقة أن المدعى عليها حينما تعرضت في مقالها الثاني بتاريخ ٨٥/٢/١٢ لذكر بعض الأمثلة لآثار في مصر قام بترميمها بيوت خبرة أجنبية لم تقصد هذا المعنى المسموم الذي يقول به المدعى ولكنها قصدت من ذلك حسبا جاء في نص كلامها بالمقال : « ... وإن الأجانب رُموا الآثار في احترام كامل للقانون وفي تطبيق للعلم وتحت إشراف هيئة الآثار المصرية » . وهذا طبعاً ما لم يفعله المقاولون العرب (المصريون) ، ولا السيد/ وزير الثقافة السابق (المدعى) بل فعلوا تقيضه بالمشهد الحسيني ١١

ومن ثم يتضح بجلاء أن نقد المدعى عليها في المقتالتين لم يكن مستهدفاً به أساساً المساس بشخص المدعى نفسه بقصد الإساءة إليه من جهة شرفه أو اعتباره أو سمعته . وإنما كان المقصود به نقد تصرفات ومواقف وآراء المدعى حيال كارثة هدم قبة الحسين وملحقاتها ومسؤوليته كوزير للثقافة في هذا الشأن .

وحتى وأن تكن المدعى عليها قد استعملت في النقد شيئاً من الشدة ومن قوارص الكلم (مثل السيد الوزير الذي يصف نفسه بالصدق) إلا أن الوصف اللاذع انصرف إلى الفعل ذاته (فعل المقاولون العرب بقبة الحسين ، ومواقف المدعى) .. وليست قضية « هضبة الأهرام » التي فجرتها المدعى عليها بعيدة ، حتى كان لها الفضل الأول في كشف المخطط الذي كان يدبر في الخفاء لبيع منطقة الأهرام الأثرية الخالدة للأجانب ثم كان القول الفصل في هذا الموضوع للقضاء المصري العظيم الذي أصدر حكمه مؤكداً بطلان عقد بيع هضبة الأهرام .

ثم بعد ذلك ، نستعرض في إيجاز شديد مدى انطباق شرائط استعمال حق النقد — كما رسمها قانون العقوبات وأجمع عليها الفقهاء — على ما كتبه المدعى عليها في المقتالتين المذكورتين :

(١) الشرط الأول : أن يكون الموضوع الذي يوجه إليه النقد ثابتاً :

كما سبق أن أوضحنا تفصيلاً في هذه المذكرة — أن الموضوع الذي وجهت إليه المدعى عليها

نقدتها (وهو هدم وإزالة قبة الحسين وملحقاتها ، وكذلك مواقف المدعى منها) كل ذلك ثابت بأدلة قاطعة لا يرقى إليها الشك وهي تقارير عدة لجان رسمية وعلى رأسها اللجنة الفنية العليا التي شكلها رئيس مجلس الوزراء .. وكذلك بثبوت مشاركة المدعى في عمليات الهدم والإزالة في قبة الإمام الحسين بموجب أربعة أدلة سجلناها في الصفحة الخامسة والسادسة من هذه المذكرة .

وقد ذهبت محكمة النقض الى أبعد من هذا فقضت في العديد من أحكامها بأنه يجوز أن تكون الواقعة محل النقد غير ثابتة ، ولكن ثبت اعتقاد الناقد في صحتها ، طالما يبلل الناقد جهدا معقولا في الثبوت من صحة الواقعة » . (حكم محكمة النقض — مشار إليه في : جرائم النشر سنة ١٩٥١ للاستاذ محمد عبد الله ص ٢٩٧ — وفي النقد المباح سنة ١٩٧٧ للمستشار الدكتور عماد عبد الحميد النجار ص ١٧٣ بالهامش) .

(٢) الشرط الثاني : أن يكون الموضوع الذى يوجه اليه النقد يهم الجماهير :

وغنى عن البيان أن « الشهيد الحسينى » وهو يعنى — كما سبق أو أوضحنا — المكان الذى دفن فيه رأس الشهيد الحسين ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم — .. يهم جماهير مصر وجماهير المسلمين فى العالم أجمع .

(٣) الشرط الثالث : أن يكون النقد موجها أساسا الى ذلك الموضوع :

وقد سبق أن تعرضنا لشرح هذا — بشئ من الإيجاز — فى الصفحة رقم (٨) من هذه المذكرة . ونضيف الى ذلك :

« أنه لما كان الكاتب لم يمس ذات المنقود الشخصية ، فإن كل نقد مهما بلغ من العنف والمراة ليس اهانة ولا سبا » . (نقض جنائى فى ١٢/٣/١٩٢٦ مشار إليه فى : النقد المباح للمستشار الدكتور عماد عبد الحميد النجار ص ١٧٨) .

ويحق للناقد أن يستتج من الموضوع الذى يعلق عليه الباعث عليه ، وله فى هذا الصدد أن يستند الى الغير بواعث سيئة أو غير كريمة متى كانت الوقائع الصحيحة التى يؤسس عليها نقده تشفع لهذا الاسناد وتبرره ، وكان ظاهرا من عبارات الناقد أنه يستخلص تلك البواعث من تلك الوقائع لا من مصدر آخر غيرها .

(جرائم النشر ١٩٥١ — الاستاذ محمد عبد الله — ص ٣١٧) .

(٤) الشرط الرابع : ملائمة النقد للموضوع الذى ينصرف اليه :

بمراجعة المقالين موضوع الاتهام سيتأكد لعدالة المحكمة أنهما فى جملتهما عبارة عن نقد أعمال

ومواقف وآراء تتعلق بوظيفة المدعى حينما كان وزيرا للثقافة في ذلك الوقت والمسئول الأول — طبقا لأحكام القانون — عن حماية آثار مصر ، ونقد ما شاب سلوكه من مخالفة لقانون الآثار ، وتأييده لشركة المقاولين العرب في هدم قبة الحسين ، وتشويه للحقائق الثابتة تحت قبة مجلس الشعب .. الخ سيتأكد لعدالة المحكمة أنه من قبيل النقد المباح ، ولا يغير من ذلك أن المدعى عليها قد استخدمت في نقدها عبارات شديدة أو عنيفة طالما تساندها وقائع ثابتة تتعلق بأمر خطير مثل (هدم وإزالة قبة الحسين وإضاعة معالمها الأثرية) التي حافظ عليها الأقدمون على مر العصور ، فضلا عما سببه هذا الجرم من أيلام وايداء شديد لمشاعر المسلمين في العالم كله .

ومن روائع أحكام محكمة النقض في هذا الشرط الحكم الذي تقول فيه :

« وحيث أن الواقعة المنسوبة الى المتهم أنه أهان رئيس مجلس الوزراء بسبب أمور تتعلق بوظيفته كما أهان هيئتي مجلس النواب والشيوخ وحيث أنه من المبادئ المقررة أن حياة الموظف العمومية ومن في حكمه إنما هي ملك للمجتمع الذي يعمل الموظف لحسابه ، ولذا اجيز قانونا لكل فرد من أفراد المجتمع أن يتناول عمل الموظف بشروط أهمها إقامة الدليل وعدم التعرض لحياة الموظف الخصوصية بأي وجه من الوجوه

..... وحيث أنه وإن يكن المتهم قد استعمل في النقد شيئا كثيرا من الشدة ومن قوارص الكلم إلا أنها جاءت من باب المبالغة في النقد والرغبة في التشهير بالفعل في ذاته كما هي خطوة المتهم في كتابته المستفادة من عبارته ومن المبالغة في المقال والغلو في الوصف .. ومن ثم فلا يسوغ اختزال تلك العبارات والألفاظ من مجموع المقالات وفرض عقاب خاص لها .

(نقض جنائي في ١٢/٣/١٩٢٦ مشار اليه في النقد المباح للمستشار الدكتور عماد عبد الحميد النجار ص ١٧٨) .

ولا نشك لحظة في أن ما جاء من مبادئ في حكم النقض سالف الذكر ينطبق تماما على مجمل ما كتبه المدعى عليها في المقالين محل الاتهام .

(٥) الشرط الخامس : وجوب أن يكون النقد مقترنا بحسن النية :

« يشترط قانونا لآباحة الطعن المتضمن قذفا أو سبا أن يكون صادرا عن حسن نية ، أي عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة » (نقض جنائي ١٠/١/١٩٣٨ — مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ص ١٤٠) .

وعليه فقد أصبح من الواجب على قاضي الموضوع عند بحثه في توافر هذا الشرط (حسن النية) أو عدم توافره أن يفهمه على ذلك المعنى (وهو اعتقاد الناقد لصحة وقائع القذف ، ولخدمة المصلحة

العامة) — فإن فهمه على معنى آخر كان حكمه واقعا تحت رقابة محكمة النقض من جهة خطئه في تأويل القانون وتفسيره . ولا يجوز في هذه الحالة أن يقال أن مسألة حسن النية وسوئها أمر يتعلق بالموضوع مما يختص به قاضيه وحده ، اذا المسألة متعلقة بما يجب قانونا على القاضى أن يثبت لا بصحة الأمر المادى الواقعى الذى أثبتته وعدم صحته ، فهى مسألة قانونية بحته .

(نقض جنائى — ١٩٣٢/٣/٣١ — مجموعة الربع قرن — ص ٧٣٩) .

وبما لا جدال فيه أن ما كتبه المدعى عليها في المقالين محل الاتهام في مجملهما وحقيقتهما ومرماهما لم يتضمننا قذفا أو سبا في جانب المدعى وإن كانت المدعى عليها قد استعملت في النقد شيئا من الشدة ومن قوارص الكلم للمبالغة في النقد والرغبة في التشهير بالفعل ذاته كما هي عادة الدكتوراة نعمات فؤاد (المدعى عليها) وما هو معروف عنها في أوساط المثقفين حينما تتصدى لبعض القضايا الوطنية الهامة التى تمس مصلحة مصر العليا .

بنساء عليه

نصمم على الطلبات

وكيل المدعى عليها
دكتور / محمد عصفور
المحامى

وأصدر رئيس الوزراء قراراً رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٥ بتاريخ ١٩٨٥/١/٣١ بشأن تشكيل لجنة فنية للدراسة ما يجرى في مسجد الامام الحسين واقتراح أفضل الأساليب للحفاظ على المعالم الأثرية للمسجد وما تراه من حلول مناسبة للحفاظ على هذا الأثر الاسلامى الكبير مع الابقاء على جميع أبعاده القياسية وبحيث تكون أعمال التجديد متناسقة مع الأثر برمته .

وكانت الجامعات الثلاث : القاهرة — عين شمس — الأزهر ممثلة في هذه اللجنة على النحو الآتى :

أ . د . مهندس محمد محمد الهاشمى
رئيس جامعة عين شمس رئيساً للجنة وممثلاً
لأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا

أ . د . مهندس على بسيوفى
استاذ ورئيس قسم العمارة كلية الهندسة —
جامعة القاهرة

أ . د . مهندس عبد الهادى حسين حسنى
استاذ ورئيس قسم الهندسة الانشائية كلية
الهندسة — جامعة عين شمس

أ . د . مهندس محمد حامد خورشيد
استاذ الانشاءات كلية الهندسة — جامعة الأزهر

مهندس اسماعيل امين مرعى
مدير عام الشؤون الهندسية وزارة الأوقاف

أ . د . أحمد قدرى
أ . د . مهندس عبد الرحمن حلمى الرملى
رئيس هيئة الآثار
استاذ ميكانيكا التربة والاساسات كلية
الهندسة — جامعة القاهرة وممثلاً لهيئة الآثار .

□ □ □

واضطرت إلى السفر إلى أمريكا فأرسلت خطاباً إلى اللجنة الاستشارية نشرته جريدة الشعب
في ٨٥/٣/٢٠ بعنوان :

خطاب إلى اللجنة الاستشارية
في محنة تخريب قبة الحسين .

جاء فيه :

خطاب إلى اللجنة الاستشارية في محنة تخريب قبة الحسين

لست في حاجة الى أن اذكرك بأن الاستشارة ، أمانة .. والرأى عهد والحكم ضمير . لست في حاجة إلى أن اذكرك بأن الأثر « روح » و « حياة » بل إنه أرواح كثيرة وأيام من صنعوه . الأثر الذى يراه المقاولون صفقة ، يراه العلماء والمؤرخون السنين من عمر أمة .. فاذا أصبح (مبنى) يهدم ويعاد ، انتفت هذه المعاني الكبيرة كلها .. وانتفاؤها انتقاص — لتاريخ شعب ، واعتداء همجى عليه وهذا ما حدث وثابت بأوراق المقولين التى انشر صورها دمغا لهم وتوثيقا . فالبند الأول من المقايسة التى قدمها من يزعم التبرع ، ينص على :

١ — تكلفة أعمال الهدم والازالة ٢٠٠.٠٠٠ مائتا ألف جنيه .

هل تصدقون ؟

اليكم رئيس اللجنة وأعضاء ... والى الشعب المصرى والعرب والعالم الاسلامى (مقايسة) المتبرعين المتبركين بالحسين تحت قبة البرلمان :

- ١ — تكلفة أعمال الهدم والازالة ٢٠٠.٠٠٠ جنيه .
 - ٢ — أعمال الحفر والردم وخرسانة عادية ومسلحة للأساسات ٢٠٠.٠٠٠
 - ٣ — أعمال خرسانة مسلحة للقبة ٢٠٠.٠٠٠ جنيه .
 - ٤ — أعمال خرسانة للعقود وباقي منطقة الضريح ٢٠٠.٠٠٠ جنيه .
 - ٥ — المخراب ٤.٠٠٠
 - ٦ — رخام أرضية ٦.٠٠٠ جنيه .
 - ٧ — أعمال بياض وزخارف وحليات ٢٠٠.٠٠٠ جنيه .
 - ٨ — أعمال أبحاث التربة والتصميم والاشراف ١٥.٠٠٠ جنيه .
 - ٩ — هذا بالإضافة إلى نقل خط المجرى وعمل غرف التفتيش ٢٠.٠٠٠ جنيه .
 - ١٠ — احتياطات لأعمال غير منظورة (أى فوق البيعة) ٢٠٠.٠٠٠ جنيه .
- اجمالى المبالغ المطلوب اعتمادها ١٧٥.٠٠٠ مليون وسبعمائة وخمسون ألف جنيه .

فإذا عرفنا أن مساحة الضريح ١٥٤ مترا مربعا اتضح أن تكاليف المتر المربع ١١٠.٠٠٠ ر. ١١٠ مائة ألف وعشرة للمتر المربع فما بالك والعمل محصور في جزء محدد لا في الكل ! ليست مقايضة استفزازية .

من طول ما الفوا هذا المسلك الخارج على كل ما تعارف عليه المجتمع افترضوا الصمت وعدم المناقشة لا سيما وان المعلم يلجأ الى الوزراء لأخذ موافقة أو اعتماد فلا يملك مرعوسوهم الا الانصياع والاتباع .

إن هذه المقايضة عندما عرضت على الدكتور فؤاد محيي الدين رئيس الوزراء وقتئذ ، ارسل خطابا في ٢٩ — ١٠ — ٨٣ ، كتب اعلاه كلمة (سرى) طالبا فيه الى وزير الأوقاف .

• التأكد من دقة التكاليف .

• رأى الآثار دائما

• الالتزام بالقانون

وهنا خفض رجل الخير ، المتبرع ، (المقايضة) الى مليون وثمانية وثمانين ألفا كآلاتي .

— أى انقص ٦٦٢٠٠٠ ستائة واثنين وستين ألفا — ومعنى هذا بأسلوب آخر ان المبلغ كان نهيا لا سيما أن الباقي مثير أيضا وتفصيله كآلاتي :

١ — أعمال الترميم الدقيق — والمقاولون ليسوا شركة ترميم دقيق ٣٩٤٢٠٠ فتخصص المعلم من واقع كتابه (تجربتي) أعمال : الحفر والردم ورصف الطرق وحفر ترع وغير ذلك من أنواع المقاولات . ما بعد صفحة ٦٤٨ .

والذى وضع التصميم — ولا يجوز للمقاول أن يضع التصميم — هي ادارة الكبارى والأساسات . في شركته من واقع الخطاب المنشور صورته .

٢ — الأعمال الاعتيادية ١٧٦٢٦٥ جنيها .

٣ — الأعمال الكهربائية ٦٠٠٠ جنية

٤ — الأعمال الصحية ٢٠٠٠٠٠ جنية .

٥ — أعمال غير منظورة ٢٥٠٠٠٠ لاحظ أنها في المقايضة الأولى — ٢٠٠٠٠٠ جنية

٦ — دراسات فنية واشراف ٦١٥٣٥ جنيها .

هل رأيت الأعمال غير المنظورة المرصود لها مائتان وخمسون ألفا من الجنيهاات ؟ هل رأيت مبلغ واحد وستين ألفا وخمسمائة وخمسة وثلاثين جنيها مقابل دراسات فنية واشراف ... والمقاول يعلن تحت قبة البرلمان أنها تبرع أو يعلن مرة أخرى عن التبرع المزعوم في خطابه لرئيس اللجنة الاستشارية الدكتور محمد الهاشمي المنشور بمجلته — مجلة المهندسين العدد ٣٥٩ — فبراير ١٩٨٥ .

تحت عنوان : (دور نقابة المهندسين واصلاح مسجد الحسين) صدق رسول الله في حديثه عن الحياء .

جاء في مضبطة مجلس الشعب الجلسة الثامنة والأربعين ٢٩ يناير سنة ١٩٨٥ قول المتبرع للاستهلاك المحلى (قلت ان نقابة المهندسين ستقوم بالترميم والاصلاح على نفقتها وأود أن أقول أن عشرين مستشارا من النقابة قاموا بالعمل والدراسة في هذا الصدد تطوعا وبلا مقابل) .

هل من يحاسب على هذا الصديق المقلوب ؟

ومن الصديق المقلوب ، ما جاء في هذه المضبطة أيضا من أن المهندسين الأجانب سيأخذون ٤٠٠ مليون جنيه وقد انكشف هذا التزوير والتعمية بالوثائق التي سبق نشرها .. وان الأمر بالشطن المتساوى أى ١٨٠٠٠٠٠ مائة وثمانين ألف جنيه .

وبدلا من أن يحاسب يسايره وبجاريه بكل أسف رئيس مجلس الشعب الذى يقول مما هو مثبت بهذه المضبطة :

(أرجو أن أوضح أن الأمر بالهدم كان واجبا من الناحية الفنية : لأن الحائط تهدم — ولم يقل سيادته من الذى هدمه — ولهذا فان القضية ليست اصدار أمر بالهدم ثم وقف الأمر بالهدم ، لأن الحائط قد تهدم ، ولكن القضية هى كيف يعاد بناء هذا الحائط) .

ومن باب توضيح التوضيح أقول لرئيس مجلس الشعب !

ان الحائط لم يهدم من تلقاء نفسه « تطوعا » لقد هدموه بعد الاجتماع التليفزيونى كما هو ثابت فى محضر اللجنة الدائمة الذى يقول (بتاريخ ٢٤ — ١ — ١٩٨٥) .

نظرت اللجنة مذكرة مدير المنطقة آثار شمال القاهرة الاسلامية والمرفق صورتها والتي تفيد فيه بأن أعمال الهدم فى ضريح الامام الحسين قد بدأت يوم الأحد ٢٠ — ١ — ٨٥ بالجدار الفاصل بين الضريح وصالة الحرم وقد انتهى الهدم حتى مستوى سطح الأرض كما بدأ الهدم بتاريخ ٢٣ — ١ — ١٩٨٥ بجدار الضريح الذى يوجد به حجرة الخلفات النبوية الشريفة . وما زالت أعمال الهدم فى جدران الضريح تتم بسرعة رغم اخطارهم بوقف الهدم يوم ٢٠ — ١ — ١٩٨٥ .

وتلاحظ اللجنة الدائمة ان أعمال الهدم هذه جاءت بعد الاجتماع الذى عقد فى مسجد الحسين يوم ٧ — ١ — ١٩٨٥ والذى انتهى الرأى فيه إلى الأخذ بوجهة نظر الشركة فى التوسعة الذى كانت قد رفضتها اللجنة الدائمة فى اجتماعها فى ٣ — ١٢ — ١٩٨٤ .

ثم على أى أساس يقول الرجل فى مثل هذا الموقع من المسئولية مثل هذا القول ؟ هل رأى بعينه ؟ هل رجع إلى أهل الاختصاص أم سمع من المقاول الاسطورة الوهمية ؟ وقد انكشف أمرها ولم

يكن خافيا ولكنها الأساليب والوسائل إياها ألجمت الناس قهرا ، وحجمت أصحابها كما يشتهون ، دهرًا ولكن الى حين .

هل سمعتم عن مقاول أو (معلم) كما يجب أن تدعوه بطانته ، يقول عن قبة الحسين (ان زخارفها الداخلية ليست لها قيمة أثرية) مضبطة الجلسة الثامنة والأربعين ٢٩ — ١ — ٨٥ .

وهو ليس من علماء الآثار أو التاريخ أو الترميم . حاسبا بهذا أنه يبرر تدمير الأزار الذهبي الذي قالت عنه اللجنة التي شكلتها هيئة الآثار لفحص الانقراض المتخلفة عن عمليات الهدم ، بحثا عنه ، في ٤ — ٢ — ١٩٨٥ اسفرت أعمال اللجنة عن العثور على الآتي بالانقراض :

١ — اجزاء صغيرة من الأزار العلوى الذى كانت تنصفه الدمسة الخشبية والذى كان مكتوبا عليه آيات من القرآن الكريم المذهبة بزخارف نباتية . وتمثل الأجزاء التي عثر عليها بالانقراض نسبة ٥٪ (خمسة في المائة) من المساحة الكلية للأزار .

واتضح من الفحص ان هذه البقايا محطمة نتيجة قيام الشركة بهدم الجدران بطريقة عشوائية الأمر الذى أدى الى تكسير الأزار وتحطيمه .

ما رأى رئيس مجلس الشعب ؟

وما رأى مجلس الشعب الذى صفق طويلا للمعلم ؟

وكأنه نيل مع النيل ؟ أو كأنه تذكر المعلم في يوم المهندس سنة ١٩٨٠ حين أشار الى الحاكم وقتئذ وقال في سميت الاتقياء (بسم الله الرحمن الرحيم) « يؤتى الحكمة من يشاء .. ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا » ..

ثم قال في انحناء ولاء لزوم الشغل : الحكمة آهيه III (مجله المهندسين العدد الرابع ١٩٨٠) .

أى أن الحاكم هو الحكمة الواردة في الآية الكريمة .. عفوا يا الهى إن لم تدركنا رحمتك فماذا يكون ؟

اللجنة الاستشارية رئيسا وأعضاء .

لست في حاجة الى أن أذكرك أن (المعلم) استطاع بالامس القريب ان يتدخل في تعيين الوزراء وعزلهم كما استطاع اليوم أن يجمعهم ويوجههم ، واستطاع أن يتدخل في كافة المواقع الحساسة وفي مقدمتها الصحافة ليملك المنافذ جميعا ولكن الله أكبر .

لست في حاجة الى أن أذكرك أن (المعلم) الذى ادعى التبرع بالدم أمام مجلس الشعب . أخفى عن مجلس الشعب ماتبرع به الناس مما هو ثابت في بنك المهندس مما يتحتم محاسبته عليه .

إنه في مقالاته أى في اعلاناته المدفوعة يقول أنه لا يعرف أن هناك لجنة دائمة وهو يعرف ويعرف وقد حضرها ممثلون عن شركته ووقعوا بالعلم على قرارها برفض التوسعة وكان ذلك قبل الاجتماع التلفزيونى بل هو السبب فيه .. هو الدافع الحقيقى وراءه .

ان هذا الاجتماع رسمه (المعلم) ليهرب اللجنة الدائمة التى ابتسمت ويتحدى قرارها فجاء تدييه وبالا عليه بما كشف من أساليبه ووسائله .

اللجنة الاستشارية رئيسا وأعضاء :

لست في حاجة إلى أن اذكرك بنفق أحمد حمدى وكيف بدأ وكيف انتهى والامثلة كثيرة .

لست في حاجة إلى أن اذكرك لسببين :

الاول لأنه افتضح امره حتى داخل شركته نفسها مما تسجله القضايا الجماعية المرفوعة ضده .
والثانى لأنه ماله وما كسب لا يغنى عنه شيئا أمام الله وأمام التاريخ وأمام الشرفاء وأمام العلماء وهم ورثة الأنبياء ، بما هم اعلام الحق ومواضع القدرة ، ومناطق الحكم الثقة .
ان الجامعة والقضاء هما الحصنان الباقيان لهذه الأمة بعد الدين .

قد تكابد الولايات محنة بعد محنة ولكن يمسك عليها كيانها السلطة الروحية والسلطة القضائية ترتكز على الأولى فلا تسقط وترتكس الى الأخرى فلا تهون بل يحفظ لها حقها لا تظلم منه شيئا .
وانتم في هذا الموقف التاريخى علماء وقضاة معا .

ان امتكم في مفترق الطرق وقد أختنتها الجراح .

ان رجل العلم هو الأعلى ...

أعلى من المقاتل

وأعلى من الإغواء .. وأعلى من الاغراء .. وأعلى من الايحاء .. وأعلى من المقاولات والبطانات لأن سلاحه العلم « والعلم شرف » .. وهدفه الحق و« الحق فوق القوة » ورسالته الامة ، و« الأمة فوق الحكومة » ..

وغايته القيمة ، وهى « قمة انسانية وحضارية » ووسيلته النزاهة : وهى « عاصم من غضب الشعوب » حين ينفد الصبر ، ويضيق الضيق ، بالضيق .

أنت لجنة استشارية ومع تحفظاتى على اسلوب الحكومة في تكوينك من حيث الشكل ، وهذا فضلا عن انه ليس ذنبك ! أرجىء الكلام فيه الآن ..

كما ارجىء تحفظاتى على اختيار وزير الثقافة ، الدكتور الرملى ممثلا لهيئة الآثار .. وهو مع تقديرى الكامل له ، ليس عضوا عاملا في هيئة الآثار أو لجنتها الدائمة ، حتى يمثلها .

لقد عمل وقتنا من الأوقات استشاريا للهيئة من الخارج ، وفي بعض الأعمال ولكن هذا لا يعنى أنه عضو دائم بها أو أنه يمثلها . وأكثر من هذا أن الدكتور الرملى مستشار --- شركة المقاولين العرب باعتراف (المعلم) عثمان سواء في مجلة المهندسين أو مجلس الشعب بل هو مستشار المقاولين في موضوع قبة الحسين بالذات ! فكيف يمثل هيئة الآثار ؟

يا وزير الثقافة ؟

ان هذا الاختلال بالقانون نسجله حتى يحين الحساب .
نسجل ان اللجنة الدائمة ليست ممثلة بنصابها الكامل .
ولكن هذا كله محسوب على غرار اللجنة الاستشارية .
فأنت لجنة استشارية ولكنك أولا لجنة علمية بالتخصص ، وبالاستاذية وبالانتماء الى الجامعة الحصن والمنار ...

وبالانتماء قبل هذا كله ، وفوق هذا كله الى مصر صاحبة القرار
اللجنة الاستشارية رئيسا وأعضاء :
انت بالموقع والموضع منا .. تعلمين هذا كله .. وتقديرين .. وتألمين ..
كلمة جامعة اطرحها في ساحتك :
قبة الامام الحسين : قضية حضارية ..

وباشرت اللجنة مهمتها وعقدت عدة اجتماعات ومعاينات وقامت كما جاء في تقريرها بدراسة وفحص التقارير والرسومات وكافة المستندات المقدمة إليها من الجهات المختلفة وكذا الخطابات الموجهة لها كما قامت بدراسة الخطوط التي مر بها المشروع وخلصت اللجنة إلى النقاط التالية :

أولا : الخوايط كما اوضحتها المعاينات حالتها مطمئنة خاصة وأن الجهود الناشئة عن وزن الخوايط والقبة في حدود مقبولة انشائيا وذلك رغما عن ثبوت تواجد بعض الشروخ مما ترى معه اللجنة أن يتم حقن الخوايط بمواد مستحثة لزيادة الربط وزيادة تحملها مع الزمن .

وهي الخوايط التي أراد المقاولون العرب هدمها بتعديلات شتى وهدموا بالفعل أجزاء منها تتفاوت بين ٢٥٪ في بعضها و ٢٥٪ في البعض الآخر لولا أن تدخل رئيس الوزراء في ٢٧/١/٨٥ بوقف الهدم مما أوردت تفاصيله في الصفحات السابقة :

أعود الى تقرير اللجنة الذى يقول :

أما الاساسات فإنه من الثابت أن جهود التأسيس الحالية على تربة التأسيس ليست

بالقليلة نسبيا ولكن الثابت أيضا أن التربة قد تحملت بكفاءة حتى الآن وأن أية شروخ في الحوائط قد نتجت عن تحركات بسيطة في التربة نتيجة لزيادة الرطوبة كأحد المؤثرات الخارجية والناجمة عن تسرب المياه السطحية رغما عن بعد مستوى المياه الأرضية (عمق حوالى ٨ متر) ومن ذلك ترى اللجنة أن يتم تدعيم وعزل الاساسات بالحقن أو بأية وسيلة فنية أخرى تتناسب مع مواد الاساسات والتربة .

ثانيا : استكمال بناء أجزاء الحوائط التي هدمت باستخدام مواد متجانسة مع طبيعة مواد الحوائط القائمة وتحقيقا للربط بين القديم والجديد على أن تربط جميع الحوائط في أعلاها بوسادة خرسانية مسلحة مستمرة ولترتكز فوقها عناصر القبة العلوية .

ثالثا : ترى اللجنة إعادة بناء القبة العلوية سواء من الخرسانة المسلحة أو من سبائك معدنية (صلب أو ألومنيوم) على أن تكون بأبعادها الداخلية الأصلية وفي كل الحالات تركز القبة على الوسادة الخرسانية فوق الحوائط دون اللجوء الى تحميل القبة على أعمدة خرسانية جديدة حيث أن الجهود الناشئة عن احمال القبة يمكن ان تتحملها الحوائط بأمان بعد اجراء تقويات الحوائط والاساسات السالف ايضاحها) .

وهكذا جاء رأى اللجنة الاستشارية بما ورائها من اساتذة ثلاث جامعات ، مؤيدا رأى اللجنة الدائمة ومقننا رأى المقاولات .

وبناء عليه سحب المشروع من المقاولين العرب وأُسند إلى هيئة الآثار .

وجن جنونهم .

فقد كانت المرة الأولى التي يُناقشون فيها الحساب .. والمرة الأولى التي يسحب منهم مشروع . لقد كان السيد عثمان أحمد عثمان ، حتى آخر لحظة يتنهر أى تواجد لرئيس الجمهورية في مناسبة من المناسبات ليسر إليه أن قبة الحسين ليست أثرا !!!

متجاهلا متغافلا رأى الاثريين والمختصين جاعلا اذنا من طين والأخرى من عجين وعندما يدمغ الحق الباطل لا يجد إلا المواربة سبيلا .

فعل عثمان هذا في حفل افتتاح مشروع الأوبرا والناس يبتسمون ويأسفون .

لقد بلغ الأمر أن طلبوا الاجتماع بعد أن إنتهت اللجنة الجامعية إلى قرار ، بالدكتور الهاشمي فأبى ماذا كانوا يريدون منه ؟ إن رئيس الجامعة ورئيس اللجنة قال كلمته :

كلمة العلم

وكلمة الحق

ولن يجيد فمأذا كانوا يريدون منه ؟

سحب مشروع قبة الحسين من المقاولين العرب ولم أملك إلا هتفة من الأعماق : الله أكبر .

صلاة شكر

الله أكبر

رحل المقاولون عن قبة الحسين

إنها بركات أهل البيت وكرامات الحسين .

إنها حكمتك يا إلهي تدع الطغاة يمرحون ويسرحون ثم تعلی كلمة الحق فيطامنون ويتصاغرون وتظل أنت وحدك صاحب الأمر لأنك أنت أنت الله .. الله أكبر .. أقدر .. أعظم جلّت آياتك في الأرض كالسمااء لا يحيطون بشيء من علمك وأنت بهم محيط .. تعلم السرائر وتكشف الستائر عن سر أريد بمن في الأرض لأنك بهم أراد بهم رشدا .

سحب من المقاولين مشروع قبة الحسين وأسند إلى شركة السد العالى بعد أن عجزوا مرتين :

الأولى : عجزوا عن فرض مخططهم على اللجنة الدائمة للآثار بل على الدولة قاطبة .

الثانية : عجزوا عن الترميم العلمى وهو شيء آخر غير الهدم والقضم والحفر .

سحب مشروع قبة الحسين من المقاولين بفضل من الله وتوفيق وبعد حشد الحشود ، وتأجير الأبواق وتكميم وتعقيم الاعلام وتزييف الحقائق في مجلس الشعب واستنفار (الحزبية) ، والتمسح (بالمصرية) دفعا لمنافسة الشركات الأجنبية التى يتعاملون معها في (شوييس) انلج دون اصطناع نخوة أو افتعال حمية بعد استنفاد وسائلهم المجرية ، رد كيدهم ، وجاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا . وتلوت للمرة الكم لا أدري قوله تعالى :

في شكر عميق — دون شماته فالمثل يقول (انفلك منك ولو كان أجدع) .

(الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء واتبعوا رضوان الله والله ذو فضل عظيم) .

عظمت أفضالك ، وتجلت أعمالك وصدق وعدك .

لقد ضغطوا على الحكومة باسم الحزب فشكلت لجنة استشارية هندسية من الجامعات الثلاث : القاهرة وعين شمس والأزهر أملا في تأييد موقفهم ستراماء وجوههم ولكن اللجنة الاستشارية كانت في مستوى المسؤولية الوطنية لأن الاستشارة كما قلت في خطاى المفتوح الموجه إليها ، الاستشارة أمانة ، والرأى عهد ، والحكم ضمير ... ولأن الأثر الذى رآه المقاولون صفة ، رآه العلماء من أعضاء اللجنة الاستشارية ، السنين من عمر أمة ، والفخار من تاريخ دين على أرض الأديان والقيم والحضارات .

وبعد المقال الخامس في المواجهة مع المقاولين الذين لم يألفوا المواجهة أو الحساب ، سافرت إلى أمريكا في مهمة علمية وسافرت معى قضية قبة الامام الحسين ... نعم كانت معى .. كانت داخلى نبضة في القلب ووعيا في الشعور .

وقرأت تقرير اللجنة الاستشارية عبر المحيط بل عبر المحيطين إذ كنت في ذلك الوقت قد غادرت ساحل المحيط الأطلسى إلى المحيط الهادى .

ومن أمريكا اتصلت باللجنة الدائمة للآثار في اجتماعها يوم ١١/٤/١٩٨٥ . كان الوقت عندى الثانية بعد منتصف الليل ليقابل في مصر ، التاسعة صباحا توقيت انعقاد اللجنة في ذلك اليوم .

وقرأت التقرير وهو وثيقة تاريخية تشرف بها الجامعة المصرية تحت مختلف الأسماء . أثبت التقرير صدق ما ذهبنا إليه مدعما بالوثائق .

أثبت هدم المقاول الحائط الفاصل بين غرفة الضريح وقاعة السيدات وأنه (قد أزيلت أجزاء كبيرة منه ... وكذلك أجزاء من الحائط المقابل له ...) .

(ازالة البياض والزخارف من بعض الحوائط وازالة جميع تكسيات ووزرات الرخام) .

ثرى لماذا كانت هذه الممجية ؟ وإن كان الجواب معروفا هو شهوة توسيع الأعمال لتغطية المقايسة الاستفزازية من جهة ، وللدعاية والادعاء فإن ركوب موجة الدين (يفيد كثيرا) في العالم العربى والعالم الاسلامى .

يقول التقرير إن اللجنة المشكلة :

(قد اتضح لها أن المياه الجوفية لا تشكل خطرا مؤثرا على الضريح أو المسجد حيث أنها توجد على عمق يبعد عنها بثمانية أمتار) .

وقد كان مظنة أو زعم وجود مياه جوفية ذريعه للحفر على عمق ثمانية أمتار للتعلل بهذا إلى هدم المئذنة التى يهددها الحفر لو حدث ... وإذا هدمت المئذنة ، تبعها الباب الأخضر الذى تستقر تحته رأس الحسين .

ثم تهديد التخريب لحجرة الخلفات الشريفة وهكذا كانوا يخططون للتسلل وتقويض المسجد ركنا بعد ركن ، حتى يتسنى لهم عملية بناء كما يفعلون في الكبارى والأنفاق دون تمييز بين الأثر والقيمة التاريخية والدينية والوطنية ، وبين الصفقات .

وجاء في التقرير ، أنه بناء على دراسة اللجنة للمستندات والوثائق ونتائج اختبارات التربة وما قامت به من معاينة ميدانية ، خلصت إلى أن :

(الحوائط كما أوضحتها المعاينات ، حالتها مطمئنة)

وهنا يكون الهدم الذى حدث جريمة من حق مصر أن تحاسب عليها .. وإنزال العقاب بمرتبتها .. وهذا ما سوف نطالب به ولن نفرط فيه أو نتقاصر عنه .

وتقول اللجنة في تقريرها :

(الثابت أيضا أن التربة قد تحملت بكفاءة حتى الآن التحميل الواقع عليها) .

أى أن التربة سليمة .

حتى أن اللجنة تقول (ومن ثم فإن أية شروخ في الحوائط قد تنج عن تحركات بسيطة في التربة بسبب زيادة الرطوبة كإحدى المؤثرات الخارجية والناجمة عن تسرب المياه السطحية) .

وبهذا انتهت اللجنة الى القرار الذى يطابق ما قالته اللجنة الدائمة في البداية وتحايل عليه المقاولون بالاجتماع التليفزيونى لأنهم يريدون صفقة واسعة لا معالجة موضعيه ، وموضوعية . انتهت اللجنة إلى :

(استكمال بناء أجزاء الحوائط التى هدمت) .

مرة أخرى أقول اذن كان الهدم جريمة ومتعمدا .

(إعادة بناء القبة العلوية ... سواء من الخرسانة المسلحة أو من المعدن على أن تكون بأبعادها الداخلية الأصلية . وفى كل الحالات تتركز القبة على الوسادة الخرسانية فوق الحوائط دون اللجوء إلى تحميل القبة على أعمدة خرسانية جديدة — لزوم الصفقة — حيث أن الجهود الناشئة عن أحمال القبة يمكن أن تتحملها الحوائط بأمان بعد إجراء تقويات الحوائط والأساسات .

الحوائط التى هدمت بعد الاجتماع التليفزيونى فى سرعة وهمجية لضمان الصفقة .

الحوائط التى أصروا فى أستاذية أنها لا تتحمل .. الأمر الذى يدعوهم إلى هدمها 11

وقد أفصحت اللجنة فى نهاية تقريرها عن تفضيلها

(بناء قبة على أساس هيكل معدنى ترى اللجنة أن ذلك سيمحق اختصارا فى وقت التركيب

وسيجنب حدوث أية معوقات داخل غرفة الضريح أثناء التنفيذ) .

اذن لم تكن هناك أسباب فنية أو هندسية لبناء قبة ثقيلة من الخرسانة توطئة لبناء حوائط جديدة ، وأعمدة جديدة تحملها ، توطئة إلى حفر ثمانية أمتار للأعمدة الجديدة ، توطئة إلى تأثر المئذنة بالحفر ، توطئة إلى هدم المئذنة ، توطئة إلى هدم الباب الأخضر الخ لزوم الصفقة .

في بداية الملحة سنة ١٩٨٣ ، قرر المهندس على خيرت استاذ التصميم والتخطيط المعماري الاسلامي ، في لجنة أخرى شهدها المقاولون أن القبة تحتاج إلى ترميم فقط ورفض نهائيا هدم القبة .

كما عاين الدكتور صالح لمي مصطفى عميد كلية الهندسة بجامعة بيروت ، القبة مع بعض مهندسي المقاولين وشرح لهم وضع القبة وأنها تحتاج إلى ترميم بسيط .

هذا رأى العلم .

ولكن وزير الثقافة في اجتماع ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٨٣ ، استجاب لطلب المقاولين وعزز الاستجابة في اجتماع ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨٣ .

هذا هو تقرير اللجنة الاستشارية يدين المقاولين والذي لم يذكره التقرير :

الآثار الذهبية الذي حطمه تثار الآثار وما هو حجم مسئوليته ؟

ما حجم مسئولية إزالة الزخارف والعناصر الجمالية مما خربه المغول الجدد ؟

هذا موضوع للقضاء وفقا للمادة (٤٢) من قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ .

وتحت يدنا نحن أعضاء اللجنة الدائمة للآثار ، بالتسجيل العلمي والصور الملونة ، ما كان عليه المسجد قبل أن يدهم أساطين الصفقات ، وبعد أن أتوا عليه بالمعاول .

اذكر وزارة الأوقاف بحساب بنك المهندس الذي يضم التبرعات التي جمعها المقاول باسم قبة الحسين ثم قدم مقايضة بمليونين إلا ربعا إلى وزارة الأوقاف فصلتها سابقا .

اذكر وزارة الأوقاف بأن اصلاح التخريب لا يدفع من أموال المسلمين فليسوا جناة أو مغولا أو مقاولين .

اذكر وزارة الأوقاف باسترداد ما دفعه للمقاول كدفعة أولى وهو ربع مليون جنيه .

وهكذا ثبت صدق كل كلمة قلتها في موقف المقاولين وصاحبهم وزير الثقافة والبيانات .

وليس نصرا أكبر من استبعاد المقاولين الذين كانوا يرون أنفسهم فوق القانون على مسار تاريخهم القائم على المقاييسات لا العطاءات ، والصفقات لا الحسابات .

(ولينصرون الله من ينصره) إن الله غالب امره وإن الله وحده هو القوى العزيز

د . نعمات أحمد فؤاد

القاهرة يونية ١٩٨٥

كيف ؟ ولماذا ؟

الآن قد تكون المأساة شارفت نهايتها في نظر البعض ولكنها في نظري ونظر كل مهتم بآسى هذا البلد لم تنته بعد .

كيف حدث هذا ؟

وماذا وراءه وبعده ؟

ولماذا يمضى الجناة بلا عقاب في حجم جريمتهم ؟

وأعنى بالجناة على التحديد :

المقاول أو « المعلم »

الوزير الذى أُملى له وسار في ركابه .

كيف استطاع مقاول أن « يزعم » التبرع بالناحية الفنية والناحية المادية مما هو ثابت في خطابه المنشور مع وثائق هذا الكتاب ثم يقدم مقايضة ينص فيها على مئات الألوف مقابل الناحية الفنية ومئات الألوف مقابل الأعمال المادية ومئات الألوف مقابل (أشياء غير منظورة !) ليتنظم من هذا كله مليونان إلا ربعا ؟

كيف استطاع هذا المقاول أن يقف في مجلس الشعب ويضلل مرتين :

الأولى : حين يردد زعمه بالتبرع مع أنى نشرت له المقايضة المليونية ؟

والأخرى : حين زعم أن الشركة الأجنبية طلبت خمسة ملايين من الجنيهاات المصرية والذى طلبته ١٨٠ مائه وثمانين ألفا ؟ ثم ردد هذا الزعم مرة ثالثة في خطابه الى الدكتور الهاشمى رئيس جامعة عين شمس ورئيس اللجنة الفنية التى شكلتها الحكومة لحسم المسألة ؟

كيف صنف له المجلس الموقر بعد كل الوثائق التى تتكلم بالأرقام ؟

كيف لم تطبق عليه المادة (٤٢) من قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٤ ؟

كيف يقول ممثله في الموقع (مشهد الامام الحسين) حين طلبت إليه مفتشة الآثار أن يوقف الهدم : (علم وجارى اتمام الهدم) !

كيف يجمع ثلاثة وزراء في مشهد الامام الحسين في ٨٥/١/٧ ثم يحشد الاذاعة والتليفزيون والصحف إدلالاً بقدرته ، وارهاباً للجنة الدائمة للآثار كما حسب ؟ واللجنة بعمله هذا ازدادت اصراراً ... وازدادت شيئاً آخر لا يسره ..

كيف قدم مذكرة لوزير الأوقاف بالموافقة على (التوسعة) فوافق ؟

وكيف وافق على مذكرة المقاول وهو يعلم بنص اللجنة المختصة للآثار لأن مدير عام الأعمال الهندسية بوزارة الأوقاف ، عضو فيها وقد رفع له مذكرة برأيها ؟

كيف يترك لمقاول أن يضع التصميم ؟

كيف يصير المقاول على هدم جدران وتوسيع وتضييق الخ على هواه ؟

كيف حصل على تكليف والحكومة اذا اشترت مكنسه ، تطرح الموضوع للمناقصة ؟

كيف لم ينفذ شروط التكليف على علته ؟

كيف وضع مقايضة من عقله وعلى هواه والتكليف ينص على اشتراك الآثار والأوقاف والتعمير في مواصفاتها ؟

كيف استمر إلى آخر وقت يقول ، وفي التليفزيون ، لرئيس الجمهورية : المسجد ليس أثراً ١١٩ بعد أن قالت اللجنة الدائمة للآثار أنه أثر وبالثائق ؟ كيف جرؤ على هذه الكلمة .

أولاً : وهو غير مختص

ثانياً : بعد حكم اللجنة الدائمة للآثار

ثالثاً : بعد ان انتهت اللجنة الفنية المشكلة من اساتذة ثلاث جامعات من دراستها وأيدت اللجنة الدائمة ؟ أى فندت رأيه وكشفت افتعال الهدم لأن الجدران (مطمئنه) وهذا من واقع تقريرها ؟

كيف حدث هذا كله ؟ وهو يروح ويجيء وينصب شباكه في مشروعات أخرى حتى لتقول مجلة الأهرام الاقتصادي العدد ٨٣٦ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢١ أنه أقام في عام واحد (١٥٩ شركة برعوس أموال تصل إلى ستائة مليون جنيه وباستثمارات تعدت البلايين استقاء من كتب التنمية الشعبية المسنده إليه) أو التي أسندها الى نفسه ؟

التنمية الشعبية التي يقول التقرير المقدم الى المؤتمر العام للحزب الوطني الديمقراطي الاشتراكي ١٩٨١ بعنوان التنمية الشعبية اول وضرورة .

جاء في ص ١١٩ جدول : احصائي يقول :

بلغ عدد شركات التنمية الشعبية ١٤١ شركة في ٢٢ محافظة . وبلغ اجمالي رأس مالها

٣٠٤ مليون جنيه وبلغت جملة الاستثمارات ٣٦٦٢٣ مليون جنيه وتتساءل مع المجلة :

أين ذهبت (البلايين) التي أشار إليها المهندس عثمان ؟ ما هي انتاجيتها :

وما هو موقف هذه المشروعات الآن ؟

كيف قامت هذه الشركات دون اجراء دراسات اقتصادية كاملة تستند الى المعاملات والمعايير

العلمية ؟

الاعتماد الكامل على التمويل بالقروض من البنوك المحلية والخارج فما هو مصير هذه القروض ؟

ولن ؟ وما موقف البنوك الدائنة ؟

انخفاض العائد من هذه المشروعات .

الاعتماد على الاستيراد وليس العكس كبديل عن الواردات .

ارتفاع معدلات مصروفاتها الادارية .. والعمومية .

وأكثر من هذا أن الشريك الرئيسي هو قطاع عام اذ يبلغ متوسط مساهمة القطاع العام في هذه

الشركات حوالى ٧٠٪ فما هو العائد ؟

وما هي الضمانات ؟

ومن يحمى المال العام ؟

وساق رئيس التحرير — الاهرام الاقتصادى — قصة عن الطريقة التي كانت تنشأ بها شركات

التنمية الشعبية .. قال :

(زارنى عضو مجلس ادارة أحد بنوك القطاع العام ومعه المستشار القانونى ومدير العلاقات العامة

عائدين على تناول المجلة أحد المشروعات التي توسط فيها البنك قبل نحو سبعة أعوام ! وللتدليل على قوة

البنك وعدم تورطه كان لابد من ادعاء « الارتباط » ارتباط البنك بالسلطة العليا بالبلاد وبالقيادة

السياسية !!

وفي معرض هذا الادعاء قال أحدهم :

ده فلان بك (رئيس البنك) والآن بالمعاش وقد يتولى رئاسة أحد البنوك الخاصة . سيكون الصبح

نايم .. التليفون يصحبه ويقول له تعالى بسرعة الامماعيلية عشان توقع عقد شركة البنك سيساهم فيها

وبيروح يعضى العقد ويرجع !!

وكان ردى لا يصحح أن يكون هذا الرجل مسئولاً عن رئاسة البنك ومسئولاً عن أموال البنك ...

كيف يوقع على مشاركة البنك في مشروع هو لا يعلم عنه شيئاً ولم يدرسه ؟

كيف يصل الحكم الى ذلك أن حزبه يفعل ما يشاء بلا حساب وبرلمانه يفعل ما يشاء بلا

حساب ... وأقارب برلمانه يفعلون ما يشاءون ويختفون وكأن الحصانة البرلمانية تنسحب على (الأسرة)

والأقارب والأصهار والمعارف والأتباع .

كيف يحدث هذا ؟

والعالم المتحضر حولنا يستقبل فيه الوزراء والمسؤولون لأدنى شبهة بل إن وزيرا في فرنسا انتحروا مجرد إشارة إلى ارتفاع مستوى مسكنه ؟

وبعد المقاول المعلم ، يأتي دور الوزير .

كيف يتولى وزارة الثقافة مثل هذا ولا أزيد ؟

وانطلقت المهوم الحبيسة فكتبت صحيفة (الأهالي) ٥ يونيو سنة ٨٥ في صفحتها الأولى مانشيت أحمر أعلى الصفحة يقول :

(الرقابة تنهم « عثمان » بإدارة المقاولين العرب لحساب شركاتها الخاصة) وفتحت مجلة الأهرام الاقتصادي ملف التنمية الشعبية العدد ٨٣٦ ١٩٨٥/١/٢٩ .

أما الوزير حليفه عبد الحميد رضوان فقد ادانته القضاء المصري في قضية الكاتب المصري الدكتور يوسف ادريس وسجل كاتبنا في اهرام ١٥/٧/١٩٨٥ حكم المحكمة له بتعويض عشرين ألف جنيه وجاء في حيثيات الحكم :

إن الضرر الأدبي الذي لحق بيوسف ادريس لا يمكن تقديره بمال وإنما التعويض قدر وكأنه تعويض رغم ضخامته رمزي محض ...) .

هذه هي مرتبة الكتابة والكتاب في ميزان القضاء ولكن الوزير الثقافي لم يسعفه ذكاء يعرف به حجم نفسه فرفع من جديد القضايا على الكتاب .

لا أجد خيرا من كلمة الاستاذ فتحي رضوان الذي ترفع عن الدكتور يوسف ادريس قائلا :

لقد أنشئت الصحافة المصرية منذ أكثر من مائة وخمسة عشر عاما وأنشئت الوزارة المصرية منذ خمسة وتسعين عاما أى بعد الصحافة بربع قرن ومنذ أن أنشئت الصحافة وكانت السلطة التنفيذية لم يحدث مطلقا أن قذف وزير في حق كاتب أو صحفي أو سبه حتى حين كان بعض الوزراء كتابا مثل الدكتور محمد حسين هيكل والدكتور طه حسين وهذه أول مرة في تاريخ مصر السياسي والصحفي يحدث أن سب وزير كتابا . لقد قال السيد المهندس ابراهيم شكري أمام مجلس الشعب (مضبطة الجلسة الثامنة والأربعين ١٩٨٥/١/٢٩) أنا لست عثمان أحمد عثمان ولكنى أتكلم باسم الشعب أنا ليس لي قدرة عثمان لكنى تستمعوا لي ... لا — قدرة عثمان ليست معنوية على أى حال — ولكن الشعب أقوى وستسمعون ذلك وستعرفونه في الوقت المناسب) .

وقد عرفوا

وقد عرفت الدنيا

عرف الجميع أن الله أكبر وأن الشعب كما قلت بعد الله هو الباقي ..

ملاحق



بسم الله الرحمن الرحيم



وزارة التعليم
مصر

السيد / رئيس هيئة الأوقاف

تحية طيبة وبعد

بناءً على ما أبداه السيد المهندس / اسماعيل مرقى أطوار القلاوي

الدائمة وممثل وزارة الأوقاف فيما يتعلق بقبة سيدنا الحسين من أخين

كونها أثرية .

نتشرف بالاحاطة بأن اللجنة الدائمة للأثار الاسلامية والتبليغ فسي

جاءتها الممثلة بتاريخ ١٠ / ٨ / ١٩٨٣ م . ترى ضرورة التعامل مع القبة

من موقع أثرية الثابتة علمياً وأن يكون هذا التعامل في نطاق القوانين الصادرة

لحماية الأثار والإبقاء على إجراء مهندس الأحمد الزاهر من هيئة الأثار

البحرية . وتلزم تحت إشرافها كما يقضي بذلك القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨١

العلمي والقانوني رقم ١٨٣ لسنة ١٩٨٣ الجديد

العلمي والقانوني رقم ١٨٣ لسنة ١٩٨٣ الجديد

العلمي والقانوني رقم ١٨٣ لسنة ١٩٨٣ الجديد

العلمي والقانوني رقم ١٨٣ لسنة ١٩٨٣ الجديد

العلمي والقانوني رقم ١٨٣ لسنة ١٩٨٣ الجديد

العلمي والقانوني رقم ١٨٣ لسنة ١٩٨٣ الجديد

العلمي والقانوني رقم ١٨٣ لسنة ١٩٨٣ الجديد

العلمي والقانوني رقم ١٨٣ لسنة ١٩٨٣ الجديد

العلمي والقانوني رقم ١٨٣ لسنة ١٩٨٣ الجديد

العلمي والقانوني رقم ١٨٣ لسنة ١٩٨٣ الجديد

العلمي والقانوني رقم ١٨٣ لسنة ١٩٨٣ الجديد

العلمي والقانوني رقم ١٨٣ لسنة ١٩٨٣ الجديد

القاهرة (٢ شارع فخري، عند تقاطع العباسية، ت ٨٣٦٥٧٢) { شارع العادل أبو بكر الزهراوي ٢٥٨ ٨٠٧ } القاهرة

صورة محضر الاجتماع الذى عقدته اللجنة بعد اعلانها عن تقديم استقالتها وقد
أشار اليه وزير الثقافة فى نفس المضبطة

محضر

الاجتماع الطارئ للجنة الدائمة للآثار الاسلامية والقبطية

اجتمعت اللجنة الدائمة للآثار الاسلامية والقبطية فى الساعة العاشرة من صباح الخميس الموافق
١٩٨٥/١/٢٤ بمقر صندوق انقاذ آثار النوبة ٦ ميدان الفلكى باب اللوق برئاسة الاستاذ الدكتور/
أحمد قدرى وعضوية السادة الأعضاء الآتية اسماؤهم بعد :

- | | |
|--|---|
| ١ — الاستاذ الدكتور/ كمال الدين ساح | استاذ العمارة « هندسة القاهرة » |
| ٢ — الاستاذ الدكتور/ محمد مصطفى العجمى | مدير عام المتحف الاسلامى سابقا |
| ٣ — الاستاذ الدكتور/ عبد الرحمن عبد الثواب | رئيس الآثار الاسلامية سابقا |
| ٤ — الاستاذة الدكتورة/ نعمات أحمد فؤاد | استاذ الدراسات العليا بجامعة حلوان |
| ٥ — الاستاذة الدكتورة/ سيدة اسماعيل كاشف | استاذ التاريخ الاسلامى بجامعة عين شمس |
| ٦ — الاستاذة الدكتورة/ نعمت اسماعيل علام | استاذ الفنون الجميلة بجامعة حلوان |
| ٧ — الاستاذ المهندس/ اسماعيل أمين مرعى | مدير عام الشؤون الهندسية بوزارة الاوقاف |
| ٨ — الاستاذ/ المهندس انيس غالى سمعان | مدير عام التخطيط العمرانى بمحافظة القاهرة |
| ٩ — الاستاذ/ محمود صالح الحديدى | رئيس الادارة المركزية للآثار الاسلامية |
| ١٠ — الاستاذ/ فهمى عبد العليم | مدير عام الآثار الاسلامية |
| ١١ — الاستاذة الدكتورة/ ليلي على ابراهيم | استاذة بالجامعة الامريكية |
| ١٢ — الاستاذ/ عبد الله العطار | مدير عام امانة الآثار الاسلامية |
| ١٣ — الاستاذ المهندس/ حسان عبد النبى | مدير عام الادارة الهندسية الاسلامية |
| ١٤ — الاستاذ المهندس/ محمد اسماعيل | مدير أعمال منطقة آثار شمال القاهرة |
| ١٥ — الاستاذ المهندس/ نبيل عبد السميع | مدير عام الادارة الهندسية للآثار |
| ١٦ — الاستاذ/ سيد العربى | مدير عام الترميم للآثار الاسلامية |
| ١٧ — الاستاذ/ الدكتور جودت جيو | مدير عام المركز العلمى للقبطيات |
| ١٨ — الاستاذ/ عاطف عبد الحميد غنيم | مدير عام قصر محمد على بالمنيل |
| ١٩ — الدكتورة/ آمال العمرى | استاذة الآثار الاسلامية بجامعة القاهرة |

عرضت على اللجنة المذكورة المقدمة من مفتشة الآثار الاسلامية المسئولة السيدة/ عنايات الشطوى الاثرية المقيمة في مشروع ضريح وقبة الحسين من قبل هيئة الآثار والمقدمة من سيادتها يوم ١٩٨٥/١/٢٠ والتي تنوه فيه كتابها المرفق صورته الى السادة المهندسين بشركة المقاولين العرب لاييقاف أعمال الهدم التي تم في حائط جدار القبة الفاصل بين القبة وصالة الحرم وذلك لحين البت في الموضوع بعد العرض على اللجنة الدائمة للآثار الاسلامية وقد أشر ممثلو شركة المقاولين بما يحمل معنى جارى اتمام الهدم في الحائط المذكور نتيجة أعمال التكسير السابقة كما نظرت اللجنة أيضا مذكرة مدير منطقة آثار شمال القاهرة الاسلامية والمرفق صورته والذي يفيد فيه بأن أعمال الهدم في ضريح الامام الحسين قد بدأت يوم الأحد ٨٥/١/٢٠ بالجدار الفاصل بين الضريح وصالة الحرم وقد انتهى الهدم حتى مستوى سطح الأرض كما بدأ الهدم بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٣ بجدار الضريح الذي يوجد به حجرة المخلفات النبوية الشريفة وما زالت أعمال الهدم في جدران الضريح تتم بسرعة رغم اخطارهم بوقف الهدم يوم ١٩٨٥/١/٢٠ .

وتلاحظ اللجنة الدائمة أن أعمال الهدم هذه جاءت بعد الاجتماع الذي عقد في مسجد الحسين يوم ١٩٨٥/١/٧ والذي انتهى الرأى فيه الى الأخذ بوجهة نظر الشركة في التوسعة الذي كانت قد رفضتها اللجنة الدائمة في اجتماعها في ١٩٨٤/١٢/٣ والذي طلب فيه أيضا من وزارة الأوقاف ومن ممثلى هيئة الآثار وشركة المقاولين عمل رسوم هندسية جديدة على أساس التوسعة الذي رفضته اللجنة من قبل والذي يتناقض مع المواصفات الاثرية والأبعاد والطابع التاريخى للضريح والذي يترتب عليه أيضا كما أوردت اللجنة من قبل ضرورة فك المثانة والباب الأخضر مما يترتب عليه من أضرار خطيرة على هذين الأثرين البالغى الأهمية واللذين يعودان الى العصور .. الفاطمية والأيوبي والعثماني وقد تقدمت الشركة بالفعل وبعد بدء أعمال الهدم في الجدران الاثرية بالرسوم — على أساس التوسعة وهى رسوم سبق رفضها من اللجنة الدائمة للآثار الاسلامية من قبل ولا يسع اللجنة الا أن تعتبرها مرة أخرى متناقضة علميا مع مفاهيم الترميم والحفاظ على الأثر على النحو الذى فصلته اللجنة في اجتماعها يوم ١٩٨٤/١٢/٣ ولما كانت الشركة قد وجهت خطابا بالفعل موقعا من السيد المهندس/ مدير تنفيذ المشروع والممثل للشركة المنفذه في ١٩٨٤/١٢/١٣ — الى وزارة الأوقاف بايقاف العمل لحين اعداد الرسومات الانشائية واعتمادها من هيئة الآثار مما يجعل من معاودة الشركة أعمال الهدم للجدران في ١٩٨٥/١/٢٠ ودون اخطار الهيئة أو وزارة الأوقاف مخالفة لقانون حماية الآثار ومخالفة لقرار التكليف من وزارة التعمير رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١١ .

واللجنة ترى أن أعمال الهدم الجديدة التي بدأت يوم ٨٥/١/٢٠ بدون ترخيص من هيئة الآثار ووزارة الأوقاف وبمبادرة منها فقط ودون الالتزام بقرارات اللجنة الدائمة التي تمت في حضور السادة مندوبى شركة المقاولين وهو مبدأ خطير ضد قانون حماية الآثار وضد الاختصاص الذى يحوله

القانون للجنة الدائمة للآثار الإسلامية في المادة (١٣) بند (٤) من الباب الأول في أحكام هذا القانون والذي يقرر أيضا في الباب الثالث من أحكام هذا القانون في المادة (٤٢) مسؤولية جنائية خطيرة على الموظف العام أو على المقاولين المتعاقدين لأجراء أعمال ترميم بالآثار أو المتعاقدين لتفيد أعمال الهيئة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بما يعكس مدى الخطورة التي يربها القانون على الموظف العام الذي يساهم أو يشترك في الاضرار بالآثار ضد أحكام قانون حماية الآثار .

وعلى الرغم من كل هذا لم تقم اللجنة الدائمة حتى الآن والهيئة في اتخاذ أى اجراء قانوني وابلاغ النيابة العامة لمنع أعمال الهدم الجديدة التي تمت وما زالت مستمرة حتى الآن وتترك اللجنة القضية أمام المسئولين بالدولة خاصة بعد ابلاغ السيد/ رئيس الوزراء تلغرافيا بموقف اللجنة وعدم قدرتها على الاستمرار في تحمل مسئوليتها في ظل هذه الأوضاع غير القانونية . هذا كما تود أن تشير اللجنة الى حقيقة أنها لم تأمر في يوم من الأيام منذ بدء العمل في قبة الحسين . وحتى الآن في إيقاف العمل بل كان التعاون الكامل هو رائدها ومحاولة الاقناع العلمي مع السادة ممثلي شركة المقاولون بالالتزام بالمواصفات العلمية التي يمكن أن يترتب على الالتزام بها اثار بعيدة المدى في تغيير معالم الضريح الأثرية والتاريخية وتشكيل خطر جسيم على المنارة والباب الأخضر في حالة اللجوء الى حل التوسعة المقترح من الشركة والقول بأن التوسعة وعمل حوائط خرسانية كاملة بعد هدم الجدران الأثرية للضريح سيعمل على زيادة عمر الضريح هو قول يتناقض مع كل مفاهيم الحفاظ على التراث ومفاهيم الترميم ويمكن أن يقودنا منطقيا الى هدم جميع الجدران للآثار الإسلامية في القاهرة واستبدالها بحوائط خرسانية لزيادة عمرها الزمني وهو منطق بطبيعة الحال لايمكن حتى مجرد مناقشته من المقاييس العلمية والترميمية بل هو تناقض مع كل الشرائع وكل الوثائق الدولية الصادرة عن ادارة التراث الانساني في اليونسكو وجميع المفاهيم المقررة في مراكز الترميم العالمية والمراكز الأثرية .

هذا كما تود اللجنة أن تقرر أن لجوءها الى تقديم الاستقالة المبلغة تلغرافيا للسيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس مجلس الوزراء والسيد رئيس مجلس الشعب كانت ضرورة فرضتها الأوضاع وتطورات الموقف خاصة بعد الاجتماع الذي تم في مسجد سيدنا الحسين يوم ١٩٨٥/١/٧ وبعد موقف السيد وزير الثقافة يوم ١٩٨٥/١/٢١ أثناء انعقاد اللجنة والمكاملة التليفونية التي حاول فيها السادة بعض أعضاء اللجنة الدائمة اقناعه بخطورة التوسعة ومدى أثارها الضارة من الناحية الاثرية والتاريخية ومخالفتها للقانون والتي انتهت الى موقف أثناء اجتماع اللجنة الدائمة وجد أعضاء اللجنة من الضروري اللجوء الى الدولة ممثلة في السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس مجلس الوزراء والسيد رئيس مجلس الشعب خاصة بعد أن بدأت أعمال الهدم بالفعل في اتجاه فرض حل التوسعة وتغيير معالم الضريح .

وان التلغراف السابق ارساله من أعضاء اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية يعد احتجاجا على الاعتداء على الأثر .

العناصر الأثرية لمسجد مولانا الحسين

أثرية المشهد والمنارة طبقا للمادة « ١ » من قانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣

العناصر الأثرية بمسجد سيدنا الحسين وتشمل المنارة القديمة التي ترجع للعصر الفاطمي مع إضافات أيوبية وعثمانية وكذلك المشهد الحسيني . والتي يطلق عليه علميا اسم القبة بكل عناصرها المعمارية أي الطاقية أو الخوذة ثم منطقة الانتقال والجدران الأربع الحاملة والباب الأخضر هو جزء من الجدار الجنوبي الشرقي الأثري واحد الجدران الأربعة الحاملة أما الزخارف والاشربة الكتابية القرآنية الجصية التي تزين الجدران الأثرية الداخلية للقبة ترجع لعصر الأمير عبد الرحمن كتحدا عام ١٧٦٢ م كما تؤكد ذلك اللوحة التذكارية باسم ذلك الأمير على الجدار الجنوبي الشرقي من داخل القبة أعلى الممراب .

وقد أكد أثرية هذه العناصر والمشهد الحسيني بأكمله استاذ الآثار الاسلامية كرزويل بعد أن قام بالكشف علميا على المشهد من الناحية المعمارية مؤكدا كلى الحقائق الأثرية والتاريخية عن المشهد وما ورد أيضا في تاريخ الجبقي عن هذا الموضوع أكد ذلك على باشا مبارك في خططه التوفيقية .

فالمشهد والمنارة بقوة القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ المادة « ١ » هما تراث أثري بكل المقاييس العلمية والقانونية والمادة « ١ » تشترط مرور مائة عام فقط على وجود الأثر من قبل — تاريخ اصدار القانون لتقرير أثرية الأثر بقوة القانون ودون الحاجة في تقرير ذلك لأي اجراء الا للحقائق العلمية وحدها التي تحددها هيئة الآثار المستولة على الحفاظ على التراث الأثري من خلال لجانها العلمية المتخصصة .

تسجيل المنارة والمشهد (القبة)

تم تسجيل المنارة Le Minaret والمشهد Le Mousolée رسمياً بواسطة لجنة حفظ الآثار العربية الصادر بتشكيلها قرار خديوى مصر « فى ١٨ ديسمبر ١٨٨١ » وقد كانت هذه اللجنة تضم نخبة من علماء مصر من معماريين وأثريين ومسؤولين منهم رئيس مجلس الوزراء — والعديد من الوزراء فى ذلك العهد ، بل كان يرأس اللجنة أحيانا خديوى مصر بشخصه فى بعض الأحيان . التى صدرت فى العديد من التقارير التى نشرت رسمياً باللغة الفرنسية أولاً ثم باللغة العربية بعد ذلك هى المرجع العلمى والقانونى الوحيد المعتمد فى هذا الشأن . وتسجيل المنارة والمشهد تم طبقاً لقرار اللجنة المذكورة أعلاه فى تقريرها رقم ٤٤ المنشور بالكرواسة رقم ٥ من أعمال اللجنة والتى نشرت عام ١٨٨١ م والتى تشمل تقارير أعمال التسجيل للآثار الاسلامية فى الفترة من ١٧٨٧ م — ١٨٨٨ م وكذلك التسجيل الصادر عام ١٩٠٣ م باللغة العربية مترجماً عن أصل فرنسى بواسطة وزارة الأوقاف التى كانت تتبعها فى ذلك الوقت جميع المساجد والمباني الأثرية ومنها تسجيل المنارة والقبة أثريا فى المسجد الحسينى (مرفق صورة من تقرير التسجيل بواسطة لجنة حفظ التراث العربى باللغة الفرنسية وكذلك الجزء الخاص بقوائم التسجيل للآثار الاسلامية تحت حرف « ح » بمحضر جلسات اللجنة عن سنة ١٩٠٣ م وبه تسجيل القبة والمنارة القديمة بمسجد سيدنا الحسين) .

محضر

اجتماع اللجنة الدائمة بخصوص التطورات الأخيرة لموضوع قبة الحسين

(١) في اجتماع اللجنة الدائمة للآثار الاسلامية في تاريخ ٨٥/١/٢١ نظرت اللجنة للرسومات المقدمة من شركة المقاولون العرب والأوقاف والذي يتضح منها اصرار شركة المقاولون على التوسعة وهدم الجدران الخاصة بالضريح والحاملة للقبة واستبدالها بقبة خرسانية مما سيؤثر في معالم الأثر من ناحية الطابع ومن الناحية الانشائية والتأثير بالضرورة على المئذنة والباب الأخضر والنقوش والرسوم داخل الضريح وقد تضمن هذا الرأي في محضر اللجنة بتاريخ ٨٤/١٢/٣ وفي مواجهة السادة مندوبى شركة المقاولون والذين أبدوا استعدادهم لتقديم الرسم النهائى بناء على قرارات اللجنة الدائمة في هذا التاريخ والتي أبدت فيها اللجنة الدائمة اسلوب المعالجة الانشائية بعمل ميدان مسلحة وهيكل خرساني أعلاها يحمل القبة مع بقاء التخطيط الأصيل للضريح والمئذنة والباب الأخضر هذا وقد أخطرتنا إدارة الآثار الاسلامية بأن الهدم بدأ فعلا في الحوائط الجدارية من قبل الشركة دون الالتزام بقرارات اللجنة الدائمة العلمية الأمر الذي اضطر ادارة الآثار الاسلامية الى ايقاف العمل لحين العرض على اللجنة الدائمة يوم ٢١ في اجتماعها اليوم وعلى الرغم من ذلك فإن الهدم مستمر كما ابلغتنا الآثار الاسلامية اليوم أثناء اجتماع اللجنة .

(٢) اللجنة الدائمة تؤكد لجميع الجهات المختصة أنه لم يحدث في يوم من الأيام أن تسببت في تأخير العمل في قبة مسجد الحسين وقد التزمت هيئة الآثار بالعمل دوما على التعاون خاصة فيما يتعلق بالترميم الدقيق والاشراف ولن يحدث على الاطلاق أن أوقفت هيئة الآثار العمل في المشروع في أى وقت من الأوقات منذ بدايته حتى الآن .

المشروع الأصيل الذي وافقت عليه الهيئة والمقدم من شركة المقاولين العرب والاستشاريين ووزارة الأوقاف هو المشروع الذى كان يتعين تنفيذه والذي يضمن كل الاعتبارات الخاصة بالحفاظ على التخطيط والطابع في الضريح والقبة والآثار الملحقة بهما وما حدث هو محاولة الشركة عدم الالتزام بهذا المشروع الذى قدم منها بالفعل والذي أبدت استعدادها بالالتزام به في ديسمبر سنة ١٩٨٣ وتقدمت بطلب التوسعة الذى سبق أن رفضته اللجنة الدائمة في ١٩٨٤/١٢/٣ في حضور ممثلى شركة المقاولين ثم عادت الشركة مرة أخرى بتقديم طلب التوسعة في اجتماع اليوم بحجة أن هناك قرارا بالموافقة على التوسعة

في اجتماع مسجد الحسين من السادة المجتمعين بتاريخ ٨٥/١/٧ لكل هذه الاعتبارات تجدد اللجنة نفسها عاجزة عن القيام بمسئولياتها التاريخية العلمية لبناء الحفاظ على تراثنا الأثري وعدم إحداث تغيرات في معالمه والتي خولها القانون رقم ١١٧ لسنة ٨٣ وحدها هذه المسؤولية .

على إثر مكالمة تليفونية من السيد وزير الثقافة أثناء اجتماع اللجنة الدائمة اليوم ٨٥/١/٢١ ومحاولة فرض رأى المقاولين العرب على اللجنة وعلى رئيس هيئة الآثار لا يسع رئيس هيئة الآثار الا تقديم استقالته لعجزه عن القيام بواجباته في هذه الظروف .

أبدى السادة أعضاء اللجنة وأسمائهم كالآتي :

- ١ - الأستاذة الدكتورة سيدة اسماعيل كاشف أستاذ التاريخ الاسلامى بجامعة عين شمس .
- ٢ - الأستاذة الدكتورة نعمات أحمد فؤاد أستاذ الحضارة الاسلامية بجامعة حلوان .
- ٣ - الأستاذة الدكتورة نعمت اسماعيل علام أستاذ الفنون الجميلة جامعة حلوان .
- ٤ - الأستاذ الدكتور كمال الدين سامح أستاذ العمارة الاسلامية بجامعة القاهرة .
- ٥ - الأستاذة الدكتورة آمال أحمد العمرى أستاذ الآثار الاسلامية بكلية الآثار جامعة القاهرة . .
- ٦ - الأستاذ عبد الرحمن محمود عبد التواب خبير الآثار الاسلامية وأستاذ الآثار الاسلامية غير المتفرغ بجامعة أسيوط .
- ٧ - الأستاذة الدكتورة ليلي على ابراهيم أستاذ الآثار الاسلامية بالجامعة الأمريكية .
- ٨ - السيد الأستاذ المهندس اسماعيل أمين مرعى مدير عام الشئون الهندسية بوزارة الأوقاف كما أبدى جميع أعضاء اللجنة من العاملين بهيئة الآثار عدم قدرتهم على الاستمرار في العمل في ظل هذه الظروف والموقعين على هذا المحضر مع السادة الأعضاء الخارجيين والسيد الدكتور رئيس هيئة الآثار المصرية .

١٩٨٥/١/٢١

فهرس الكتاب

صفحة

- تحليل سياسى بقلم أ. د . على الدين هلال ١١ — ٥
- تحليل هندسى بقلم المهندس المعمارى على نور الدين نصار ١٥ — ١٤
- تمهيد ٢٧ — ١٦
- [ارفعوا أيديكم عن مقام الإمام الحسين] ٣٤ — ٢٨
- [هل مقام الحسين أثر دىى تاريخى أم صفقة] ٦٠ — ٣٥
- [أين الحق فى بيانك ياوزير الثقافة] ٩٥ — ٦١
- [تثار الآثار فى قبة الحسين] ١٠٥ — ٩٦
- فى ساحة القضاء ١١٨ — ١٠٥
- تشكيل لجنة فنية استشارية من :
جامعة القاهرة — جامعة عين شمس — جامعة الأزهر ١١٩
- [خطاب إلى اللجنة الاستشارية فى محنة تخريب قبةالحسين] ١٢٥ — ١٢٠
- تقرير اللجنة الاستشارية
- سحب المشروع من المقاولين العرب ١٢٧ — ١٢٥
- [الله أكبر رحل المقاولون عن قبة الحسين] ١٣٢ — ١٢٩
- كيف ؟ ولماذا ؟
- مؤشرات من المأساة ١٣٦ — ١٣٣
- ملاحق
— خطاب رئيس هيئة الآثار إلى رئيس هيئة الأوقاف .
— محضر الاجتماع الطارىء للجنة الدائمة للآثار الاسلامية والقيطية .
— العناصر الأثرية لمسجد مولانا الحسين .
— محضر اجتماع اللجنة الدائمة بخصوص التطورات الأخيرة لموضوع قبة الحسين .
— صور للقبة قبل التخريب وبعده .

رقم الإيداع : ٣٠١٤ / ١٩٨٧

التقييم الدولى : ٣ — ٠٦٨ — ٤٤٢ — ٩٧٧

هذا الكتاب

قد الإمام الحسين رضي الله عنه
هي بالنسبة إلى المسلمين بعامة ، وإلى الشعب المصري بخاصة :
دين .. وقيم .. وكرام .. وغوالي .. مجتمعة .
وهي بالنسبة إلى العين المهيمنة بالأحداث ، الدارسة لها ، - بالإضافة إلى قيم الدين
والتاريخ - قصة حكم .

تناولها هذا الكتاب من جذورها ، وكشف وسائلها الظاهرة والخفية معززا الحقائق ، بالوثائق
وكانت معركة عنادية بين : الحق والباطل
بين العلم والأخبار
بين الأثر التاريخي ومعاول المذموم
بين منطق القيمة ، ومنطق الصلابة .

ماذا حدث ؟

كيف جنح الإنسان المصري - الأمواج العاتية في بحر الظلمات ؟
كيف جند في وجه الأعداء - والبلاد - والدناء ؟
كيف تنصرت المقارعة بروح من الله صاحب الأمر وحده ؟
أسئلة يجب على هذا الكتاب أن يجدها لا يفرع ، مسجلا مرفقة لها
أن يظن ولكن لا يعلم
أن يظن ولكن لا يفهم
أن يظن ولكن لا يقرر

دار المستقبل العربي

٥ شارع بوشناق - مصر الجديدة
٢٠١١ - ١٩٨٨

١



To: www.al-mostafa.com